



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بنى وليد

مارس 2020

العدد الخامس عشر

السنة الثامنة



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد - ليبيا

مارس 2020 م

العدد الخامس عشر

السنة الثامنة

الرقم الدولي للمجلة (ISSN): 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

البريد الإلكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ. حسام علي سليمان

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة.

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

- 1- أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي ويريده الإلكتروني.
 - 2- إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية.
 - 3- ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقياً أو إلكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى.
 - 4- يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة.
 - 5- أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
 - 6- تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين اثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد.
 - 7- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق.
 - 8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة إلكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) على برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم).
- يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الإلكتروني التالي: -

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الخامس عشر - مارس 2020 م

مدير التحرير

د. إبراهيم أحمد خليل الصقر

رئيس هيئة التحرير

د. حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

د. محمد صالح أسويسي

د. الشارف انبية عامر

د. فخر الدين عبدالسلام عبدالمطلب

د. خالد صالح عبود

د. عثمان سالم علي

اللجنة الاستشارية

أ.د. عمر مولود دنس

د. محمد عثمان الفيتوري

د. جمعة مفتاح الكاسح

أ.د. محمد السوداني أغنية

د. عبد الحميد محمد أحمد الفقي

د. امعر توزر مفتاح

محتويات العدد

7	* الكفاءة في اختيار أعضاء فريق مجلس الوزراء وأثره على فاعلية الأداء المؤسسي بالدولة د. سعد حسن الغديوي
24	* أثر تكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية للمصارف التجارية (دراسة على فروع مصرف الجمهورية في مدينة بني وليد لسنة 2020) أ. عبدالسلام علي جمعة المغربي
53	* أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل والتغلب على الظواهر الهدامة ومعالجة مشكلة البطالة في المجتمع الليبي..... أ.د. عمر مولود دنس
69	* تقييم المخاطر والمشاكل الأمنية باستخدام الحواسيب الكمية..... أ. نبيل عبدالسلام عبدالمنطاب
86	* أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة أ. صالح عبدالعزيز علي عجاج ، أ. حاتم أحمد محمد عبدالسلام عجاج
103	* نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية) د. أمال مفتاح المبروك
124	* جائحة كورونا وانعكاساتها على أسعار النفط العالمية أ. امحمد مفتاح الغطاس

الكفاءة في اختيار أعضاء فريق مجلس الوزراء وأثره على فاعلية الأداء المؤسسي بالدولة

د. سعد حسن الغديوي

كلية التجارة/جامعة الزيتونة - ليبيا

ملخص الدراسة:

تُعد الإدارة كعلم في هذا العصر هي الأساس الذي يعتمد عليه نجاح المنظمات في كافة مجالات الأعمال "صناعية أو خدمية" - لا سيما الدولة كمنظمة هي الأخرى - ومهما توافرت لدى هذه المنظمات من أموال وموارد مادية أخرى فلن تُحقق أهدافها إلا بواسطة الإدارة والقيادة الكفؤة.

وتواجه منظمات الأعمال في العصر الحديث متغيرات كثيرة متلاحقة ومتداخلة في نفس الوقت، مما لا يجعل أمام أي منظمة إلا أن تتكيف مع هذه المتغيرات والتطورات وذلك إذا ما أرادت لنفسها الاستقرار والبقاء والنمو والاستمرار.

كما يرتكز نجاح المنظمات باختلاف أنواعها واختصاصاتها على مدى كفاءة وفاعلية وذكاء قياداتها العليا وجودة ودقة وسلامة اختيارهم؛ والذي يجب أن يكون قائماً على جُملة من المواصفات والمعايير التي يتطلب توافرها بمن يتم اختياره منهم، وذلك سعياً لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب له، وهذا الأمر ينطبق على كافة المنظمات والمؤسسات دون استثناء. وإن إدارة الدولة ليست بمعزل عن هذا الأمر باعتبارها منظمة كغيرها من المنظمات كما أسلفنا، وذلك من حيث حاجتها لإدارة رشيدة تُسيّر أعمالها وتقوم بتشخيص ومعرفة التحديات التي تواجهها وتُعيق بنائها، وتعمل على إيجاد الحلول والمقترحات الناجعة للخروج بها إلى بر الأمان والاستقرار الدائم.

ومن خلال هذا التقديم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي المواصفات والمعايير الواجب توافرها في أعضاء فريق مجلس الوزراء بالدولة حاضراً ومستقبلاً؟

الكلمات المفتاحية:

الإدارة والقيادة، معايير الاختيار، الكفاءة والفاعلية، فريق مجلس الوزراء، الأداء المؤسسي.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

1.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى مفهوم محدد لأساسيات الإدارة والقيادة والتنظيم، وإلى توضيح دورها وأهميتها في تسيير وإدارة الدولة. ومحاولة الوصول إلى تحديد مواصفات وخصائص أعضاء فريق مجلس الوزراء بالدولة من ذوي الكفاءة والرؤية والتفكير الاستراتيجي والوصول إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في نجاح الدولة واستقرارها.

1.2. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تتعرض إلى موضوع غاية في الأهمية بعنوان: "الكفاءة في اختيار أعضاء فريق مجلس الوزراء وأثره على فاعلية الأداء المؤسسي بالدولة"، والذي لا غنى لأي منظمة كانت عنه -إذا ما كانت ترغب في النجاح- إذ أن القيادة الفاعلة والذكية وحسن التصرف هي أحد أهم أركان نجاح الدولة في تحقيق أهدافها، فقد أصبحت الكفاءة القيادية والإلمام والعمل بالطرق العلمية للإدارة موازية أو ربما تفوق الحاجة إلى أي وسائل ومتطلبات أخرى، ومن هنا تم التركيز على تحديد مواصفات اختيار فرق إدارة الدولة -مجلس الوزراء- والذي يُعتبر الأساس في نجاح وتحسين أداء ومخرجات الدولة الليبية برمتها.

1.3. إشكالية الدراسة:

عطفاً على التقديم السابق يرى الباحث ضرورة طرح الإشكالية التالية: ما هي المواصفات والمعايير الواجب توافرها في أعضاء فريق مجلس الوزراء بالدولة حاضراً و مستقبلاً؟

1.4. منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي واستخدام الدراسة الوصفية وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية وأخذ منها ما يخدم مصالح هذه الدراسة.

ولتوضيح ما سبق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: مفهوم الإدارة والقيادة والتنظيم وأهميتها في تسيير وإدارة الدولة الليبية.

ثالثاً: منظمات المستقبل (المفهوم والأهمية).

رابعاً: مواصفات وخصائص أعضاء فريق مجلس الوزراء بالدولة.

خامساً: الخلاصة والمقترحات (الخاتمة).

مقدمة:

تتمثل هذه الورقة في دراسة موضوع مهم بعنوان: الكفاءة في اختيار أعضاء فريق مجلس الوزراء وأثره على فاعلية الأداء المؤسسي بالدولة" ويهدف الباحث من هذا العمل إلى محاولة تحديد دور أساليب الإدارة والقيادة والتنظيم وفقاً للأساليب العلمية الحديثة على أداء ومخرجات الدولة الليبية ومحاولة تحديد مدى الاختلاف والفارق بين مستوى الأداء والمخرجات عند استخدام هذه الأساليب في إدارة مهامها ونشاطاتها مقارنة بعدم استخدامها. وذلك من خلال التعرض لمفهوم الإدارة والقيادة والتنظيم وتوضيح أهميتها في تحسين أداء ومخرجات الدولة الليبية، والمهارات والخصائص والمواصفات الواجب توافرها في

القائمين بهذه المهمة، والتي من شأنها أن تدعم وتعمل على تحسين وتطوير مستوى الأداء لكل فرد من أفراد الفريق على حد سواء، والذي ينعكس بدوره على مستوى الأداء العام. إذ أن إدارة مؤسسات الدولة تعبر عن قرار استراتيجي تأخذه الإدارة العليا بها، ومن ثم يتم تنفيذه وتقييمه بمساهمة المستويات الإدارية الأخرى، بالإضافة إلى تحديد دور التكنولوجيا كتوجه مستقبلي في إدارة الدولة ككل.

ويعد العنصر البشري من أغنى الموارد التي تمتلكها المنظمات، لأن قوة أي منظمة تُستمد من قوة مواردها البشرية، لا من قوة خططها أو لوائحها، أو مواردها المالية، ولا سيما إذا وُجدت القوة البشرية المؤهلة والمدرّبة التي تستطيع تسخير هذه الإمكانيات لتحقيق أهدافها. والإنسان هو المورد الحقيقي لأية منشأة أعمال لاسيما في إدارة مؤسسات الدولة؛ والموارد الرأسمالية ما هي إلا عوامل مساعدة، والإنسان بما يملكه من مهارات، ويتمتع به من رغبة في العمل هو العنصر الحاسم لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والخدمية والفاعلية للمنظمات، وهذا يتطلب من القائمين على إدارة المنظمات استخدام موارد بشرية عالية المهارة والتميز والمحافظة عليها.

وتعتبر مؤسسات الدولة من ضمن الحلقة المجتمعية الأكثر تحسناً لمتطلبات التطور، وهي بذلك تعبر عن مبرر وجودها ودورها؛ فهي كمنتج للاستقرار والنجاح عبر وسائلها المختلفة، تجد في الناتج المعرفي على النطاق الدولي أمراً يعينها مباشرة، وتجتهد لكي تجد رسالتها المناسبة في نقله واستيعابه وتزويد نفسها به. وأن تحقيق مؤسساتها لأهدافها كأى منظمة مرهون بمدى توافر رأس المال البشري الملائم والمؤهل لممارسة العمل على أكمل وجه.

إن ما سبق لا يتأتى إلا بوجود قادة ومسؤولين وموارد بشرية فاعلة، تتوفر فيهم المواصفات والمهارات الإدارية والقيادية السليمة لكي يمكنهم إنجاز هذه المهام على الوجه الأكمل، وخصوصاً مع تصاعد حدة التغيرات الاستثنائية والطارئة التي تعيشها دولتنا حالياً بشكل خاص.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن أغلب إدارات الدول ترغب في اتباع هذه الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تسهم في دفعها إلى الأمام وإلى التقدم والرفق والنجاح في تحقيق أهدافها وغاياتها وأن تكون لها رافداً للعمل وتحقيق أعلى المراتب والتطلعات، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفر وتحديد أسس ومعايير موضوعية ومهارات ومواصفات لمن سيقوم بمثل هكذا أعمال ومهام.

ونظراً لعلاقة الإدارة الوطيدة بالإنسان باعتباره العنصر الأساسي في الإدارة وعلاقتها الوطيدة أيضاً بالمجالات الاقتصادية والحياتية للإنسان والمجتمع ككل، فقد لعبت الإدارة والقيادة والتنظيم في الماضي ولا تزال تلعب في الحاضر - وحتى في المستقبل - دوراً هاماً في كل مجالات الحياة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والخدمية والفنية وغيرها. ويعتبر تسيير وإدارة مؤسسات الدولة أيضاً محوراً رئيسياً من المحاور التي تركز عليها الإدارة ووظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. وعلى هذا فإن الإدارة علم يتطور بتطور الحياة وتغير الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، إن هذه الأساليب وغيرها أدت إلى تعدد ملحوظ في مفهوم الإدارة والقيادة بتعدد العصور والمفكرين والمجالات التي وجدت بها.

وعطفاً على أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة والقيادة في تحسين مستوى الأداء وكفاءة مخرجات المنظمات بشكل عام وإدارة مؤسسات الدولة بشكل خاص، فإننا نقف قليلاً لنعرض بعض المفاهيم والتعريفات للإدارة والقيادة والتنظيم وركائزها وذلك وفقاً للآتي:

• مفهوم الإدارة والقيادة والتنظيم:

فالإدارة كما عرفها (الغدوي، 2012م) "تعني تنظيم النشاط الجماعي للأفراد لتحقيق أهداف معينة، وتعني كذلك العمل مع الآخرين والتأثير في نشاطهم وسلوكهم لتحقيق أهداف معينة" (الغدوي، 2012م، ص 14). وعرفها (كونتز وأودونل، 1966م) "بأنها وظيفة لإنجاز الأعمال بواسطة الآخرين (كونتز وأودونل، 1966م، ص 17).

وإشارة إلى التعريفات السابقة للإدارة يتضح بأنها عملية قائمة على المشاركة الجماعية في أداء المهام والواجبات بمعنى أنه لا يمكن لشخص بمفرده -كائناً من كان- أن يقوم بإدارة وتسيير أعمال أي منظمة أو مؤسسة كانت بشكل كفؤ بمفرده بدون مساعده الآخرين له، وهذا الأمر ينطبق تماماً على إدارة شؤون مؤسسات الدولة أيضاً باعتبارها منظمات ومؤسسات إدارية وعامة كغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى (Mogginson et al, 1992, p14).

أما القيادة كما يقول (مصطفى، 2007) هي "مهارة التأثير في الآخرين ليعملوا طوعاً في أداء مثمر. إنها مزيج متناغم من المهارات السلوكية مثل الذكاء، الاتصال اللفظي وغير اللفظي، المرونة، المبادرة، الاتزان الانفعالي، الاستقلالية، الثقة بالنفس، الحزم، الحسم، السلوك السياسي، والتفاوض" (مصطفى، 2007، ص 15).

كما تعرفها (خطاب، 2009) " القيادة الإدارية هي القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق أهداف المنظمة " (خطاب، 2009، ص 333-349).

وتتضمن القيادة الإدارية علاقة اتصال بين طرفين يحاول أحدهما التأثير في سلوك الآخرين وتوجيههم نحو تحقيق أهداف معينة، وبهذا المعنى فإن للقيادة قدرة تأثيرية في التابعين، حيث يقوم القائد بالتأثير في التابعين له من خلال الاتصال بهم وإمدادهم بالمعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بسير العمل في المنشأة (درويش، 2009، ص 229).

وعليه فإن القيادة هي: "القدرة على التأثير في الآخرين والتواصل معهم وتوجيههم نحو تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية".

وأما مفهوم التنظيم فهناك الكثير من الأدلة عليه في كتاب الله وسنة رسولنا الكريم كقوله تعالى ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم في ما أتاكم﴾ (الأنعام، الآية 167)، مشيراً في ذلك إلى التدرج الرئاسي بين الناس، وأكد الرسول صل على المسؤولية فقال "ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئولة عنهم والخادم راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (عبدالهادي، 1984م، ص152)، وفي إشارة إلى ضرورة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب قال (صل) "إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة فسئل وكيف إضاعتها يا رسول الله قال إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (عبدالهادي، 1984م، ص171).

وإشارة إلى الإدارة الديمقراطية وأهميتها وتفويض السلطات للآخرين قال الله تعالى يأمر رسوله بإتباع ذلك ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران، الآية 159). وقال أيضاً ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (الشورى، الآية 35). حيث امتثل الرسول إلى كلام ربه فأصبح يستشير أولي الأمر والمختصين وذوي الخبرة في المواضيع التي ينوي اتخاذ القرارات بشأنها، وكذلك في عهد الدولة الإسلامية تم الاهتمام بتقسيم العمل والتخصص فأنشئت الدواوين المعلقة بكثير من الأمور كديوان بيت المال وديوان الجيش وديوان الشرطة وديوان البريد...إلخ. وتم تفويض السلطات اللازمة لإنجاز الأعمال المنوطة بها. كذلك كانت الدولة الإسلامية عبارة عن هرم تنظيمي واضح فيه التسلسل الإداري فالخليفة في قمة الهرم قم يليه الوزير ثم أمراء الولايات ثم العاملون.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن نجاح أي عمل ووصول من يقومون به إلى أهدافهم يرجع إلى الإدارة والقيادة والتنظيم، فالمدير في أي منظمة صناعية كانت أم خدمية يعتبر مديراً ناجحاً إذا تمكن من التوجيه والتنسيق بين جهود مرؤوسيه بحيث تحقق الأهداف المنشودة كتحقيق الربح وتقليل التكاليف أو الحصول على المزيد من الزبائن، والأب في الأسرة مدير ناجح إذا تمكن من التنسيق بين أفراد أسرته والوصول بهم إلى تحقيق أهدافهم التي يطمحون إليها، كالتعليم المناسب وتحقيق مستوى معيشي مقبول...إلخ.

• أهمية الإدارة والقيادة والتنظيم في تحسين أداء ومخرجات الدولة الليبية:

لا شك بأن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب له من أهم الأهداف التي تسعى إليها المنظمات لما يحققه الاختيار السليم لأعضاء الإدارة من فوائد جمة من خلال التجانس داخل التنظيم والعلاقات

الإنسانية المتسمة بالتعاون والانسجام والقدرة على تنفيذ المهام والأعمال بكل كفاءة وفاعلية وصولاً إلى تحقيق أهداف المنظمة.

وهذا الأمر ينطبق تماماً على إدارة مؤسسات الدولة باعتبارها منظمة هي الأخرى فهي أيضاً تتطلب للقيام بواجباتها وتحقيق أهدافها أن تقوم بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب له من بين كل عضو من أعضاء فريق مجلس الوزراء والعمل على تقسيم المهام والواجبات بينهم بحسب الاختصاص والقدرة الفكرية وطبيعة العمل المكلف به كل عضو من أعضائه.

وهنا يرى الباحث؛ بأن أساسيات التنظيم والإدارة تشير إلى جملة من الاستخدامات والفوائد لتحقيق الإدارة والقيادة الرشيدة لإدارة مؤسسات الدولة، وهذه الفوائد تتمثل في الآتي:

1- إن المحرك الأساسي للإدارة هو الإنسان والذي يتميز بديناميكية ووجود حاجات متجددة يُريد إشباعها الأمر الذي ينعكس على سلوكه داخل بيئة العمل وذلك بخلاف العناصر المادية الأخرى.

2- إن الإدارة هي جوهر قيام المنظمة واستمرارها فهي التي تقوم بالتخطيط وتنظيم جهود الآخرين والتنسيق فيما بينهم ثم مراقبة هذا الجهد لتقييمه والتعديل فيه إذا لزم الأمر ذلك.

3- تساهم الإدارة والتنظيم في تعزيز الثقة في النفس وتعمل على دعم مركز صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بالدولة ككل أو بأي مؤسسة أو وزارة بها بشكل خاص وتحسن من جودة صدور القرارات الرشيدة.

4- تعمل أساسيات التنظيم والإدارة العلمية الحديثة على مساعدة قادة ورؤساء الحكومات في الاستفادة من إدارة الوقت وتمكنهم من تقسيم أوقات عملهم وتقسيم المهام على أعضائها وتحقيق وإنجاز المهام والأعمال والأهداف في وقتها المناسب.

5- إن الإدارة بمفهومها الواسع مهنة تمارس في كل المجالات الصناعية والخدمية وبالمستويات الإدارية العليا أو الدنيا وفي كل التخصصات البسيطة والمعقدة وتعتبر إدارة الدولة جزء لا يتجزأ منها وهو ما يسمى بعمومية نشاط الإدارة.

6- تعمل الإدارة العلمية الرشيدة من خلال وظائفها -التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة- على مساعدة إدارات الدول على تحديد مجالات تخصصها ومواردها واستقرارها.

7- إن الإدارة هي علم يعتمد على تجارب وممارسات مختلفة تؤدي إلى ترسيخ أسس ومفاهيم ومبادئ تحكم ممارسة هذا العلم وضبطه ويمكن عكسها على أعمال وأهداف الدولة الليبية محل الدراسة بنوع عالي من الإيجابية.

8- إن جميع المديرين وقادة الدول يقومون بممارسة كل وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة حتى وإن كان ذلك بمستوى مختلف بعض الشيء وذلك بحسب مستوى الفهم والمعرفة لدى كل واحد منهم. (RA-FM, 2008, p44-45)

9- تعمل الإدارة العلمية الرشيدة من خلال وظائفها -التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة- على مساعدة إدارة الدولة على تحديد مسارات وتوجهات كل فرد من أفرادها.

10- إن الإدارة هي فن تنفيذ الأعمال من خلال الآخرين بواسطة اتخاذ القرارات، بمعنى أنها تدير الناس وليس الأشياء والدولة هي مثال جلي على مثل هذه الأعمال.

11- إن من مهام الإدارة تحقيق أهداف محددة والتي تنعكس بدورها على أداء كل عضو من أعضاء الفريق الوزاري وتحديد المهام المنوطة به كجزء من التنظيم الشامل والمتمثل في الأداء الكلي لمؤسسات الدولة ككل.

كما تتضح أهمية دور أساليب الإدارة والقيادة والتنظيم في تحسين أداء ومخرجات الدولة من خلال العلاقة التي تربط علم الإدارة بعلم الاجتماع والذي يدرس المجتمعات من حيث أجناسها وتكويناتها العرقية وتطورها وتاريخها والعوامل التي تأثرت بها ونظم وآليات إدارتها وتسييرها. ولذلك يقوم الاختصاصيون الاجتماعيون بجمع الكثير من المعلومات عن المجتمع وتحليلها والاعتماد على الكثير من الإحصائيات ذات العلاقة. كذلك يركز علما الاجتماع على دراسة الفرد والأسرة والقبيلة من حيث العادات والتقاليد والبيئة التي تحيط بها. ولا شك أن كل ما يقوم به رجال الاجتماع ومن الدراسات السابقة الذكر له علاقة وطيدة بعلم الإدارة، لأن رجال الإدارة يهتمون بالفرد باعتباره العنصر الأساسي في العمل فيهمهم نوع المجتمع الذي يعيش فيه وتطور حياته وعاداته وتقاليد والعوامل البيئية التي يتأثر بها، حتى يستطيع رجل الإدارة أن يتعامل معه ويستفيد من كل إيجابياته ويتجنب سلبياته وكذلك تستطيع الإدارة أن تتخذ القرارات المناسبة لكل ما يحمله من خصائص وصفات تكون على علم بسلوكه وسلوك الجماعة التي ينتمي إليها.

• مدخل إلى منظمات المستقبل:

هنالك أسئلة تُحير الكثير من المهتمين بالمجال الإداري في العالم وهي: ماذا يُنتظر من منظمات المستقبل؟ وكيف ستكون العلاقة بين المنظمة وعمالها؟ حيث أنه لا توجد صورة محددة لما ستكون عليه المنظمات في المستقبل؛ إلا أن التحديات التي تواجهها المنظمات المعاصرة تستدعي قيامها بدءاً من اليوم بإعادة النظر في خدماتها المقدمة واتخاذ الأساليب الصحيحة في ممارسة عملها. إذ أن نجاح المنظمات في المستقبل يعتمد على ما سوف تقوم به اليوم وما تحتوي عليه من كفاءة في قياداتها العليا (الغدوي، 2014، ص 11-13) حيث يمكن إدراج التفكير بالمستقبل كميدان حيوي أساسي في الوقت

المعاصر إذ أن التفكير بالمستقبل قد تحوّل إلى علم قائم بذاته وإن الحاضر بتكويناته وإبداعاته يُلدّ عادة المستقبل فمتى تم فهم هذا المتحرك يتم التنبؤ بوليد اليوم القادم (الظاهر، 2009، ص 270-272) وهذا يقود إلى تساؤل مهم: وهو كيف يتم تصور منظمة المستقبل؟: يرى البعض بأن منظمة المستقبل هي المنظمة التي (اتحاد المصارف، 2001، 49-50):

- تخدم كل فئات المجتمع وليس فئة صغيرة من المقتردين.
- تُحقّق تعادل الفرص بين المواطنين في الحصول على الموارد القابلة للاستثمار.
- تموّل الإنتاج أكثر مما تموّل الاستهلاك أو المشاريع ذات الطابع الاستهلاكي.
- تعمل لخدمة الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.
- ترغب في مواكبة عولمة الفكر الإداري.

وإن منظمات المستقبل تبحث عن مبادئها الجديدة مما يدفعها للانطلاق في صناعة شاملة لجميع أعمالها. وإن التوجه إلى تحديث المنظمات هو توجه لا بديل عنه في ظل العولمة وتعدد حاجات المجتمع الذي أصبح بحاجة إلى المزيد من الخدمات الجديدة الأكثر تنوعاً وإلى أدوات استثمارية تدر له عائداً مالياً مناسباً والمطلوب هو توسع حقل النشاط فالمنافسة أصبحت حقيقة يومية وإن التحديث لا يكون فقط على مستوى المنظمات وإنما يكون كذلك بتحديث أنظمة الإعلام والبنى التحتية وغيرها. ويكون التحديث على المستويات التالية (شافي، 2007، ص 108-111):

(1) **البنية التقنية:** إن مواكبة التطورات الإلكترونية تتطلب تطوير وتحديث البنية التقنية التحتية اللازمة لتطوير شبكات الاتصال على المستوى المحلي والخارجي لتسهيل وتسريع ربط المعلومات داخلياً ودولياً.

(2) **البنية القانونية:** تُعد القوانين الإطار التشريعي لأي عمل وتمثل القوانين الضمانة التي تحمي حقوق جميع المتعاملين في أي عمل قانوني مما يقتضي تحديث البنية القانونية لمواكبة التطورات التكنولوجية والتجارة الإلكترونية.

(3) **البنية البشرية:** يرى البعض أن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار المولد للثروة المتجددة ولهذا تقتضي الضرورة رفع الكفاءة والاهتمام بالعنصر البشري في كافة الأجهزة التشغيلية والإنتاجية والخدمية والرقابية بالدولة لمواكبة التطور وهذا هو صُلب الموضوع الذي دعا الباحث ليكون هو الموضوع قيد الدراسة.

ويتطلب التحول إلى منظمات المستقبل في إطار ما يُسمى بالنقلة الحضارية الشاملة الرؤية والرسالة، القيادة، الإستراتيجية، ثقافة المنظمة، الهيكلة التنظيمية، نظم التشغيل، مهارات الموارد البشرية (الهواري،

2001، ص 11-23) إلى ضرورة التركيز على فهم وتوضيح مهمة ودور الموارد البشرية الماهرة في هذه المرحلة من خلال تحديد وظائفها ومهامها وفوائدها والذي يمكن توضيحه فيما يلي:

• **الموارد البشرية الماهرة (الوظائف والمهام):**

فكما سبقت الإشارة فإن الموارد البشرية الماهرة تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهداف المؤسسات عن طريق توفير احتياجاتها من القوى العاملة وضمان استخدام هذه القوى الاستخدام الأمثل والمحافظة على استمرارها في العمل. وعلى هذا الأساس تبذل إدارة الموارد البشرية جهداً كبيراً لتكوين قوة عاملة قادرة على رفع مستويات الأداء داخل المواقع الخدمية والإنتاجية للمؤسسات. وتتمثل المهام الرئيسية التي تمارسها الإدارة الحديثة للموارد البشرية في تحليل وتوصيف وتقييم الوظائف وتصميم هيكل الأجور والاختيار والتعيين وتصميم أنظمة الحوافز وتخطيط القوى العاملة وتقييم الأداء وتخطيط المسار الوظيفي وتنمية و تدريب الموارد البشرية.

وللتدريب أهمية كبيرة خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والحكومية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على أهداف وإستراتيجية المؤسسة. ومن ناحية أخرى فإن هذه التغيرات يمكن أن تؤدي إلى تقادم المهارات التي تتفلقا في وقت قصير وتتمثل أهمية التدريب في الجوانب الرئيسية التالية (الغدوي، 2014، ص 85-87):

1. **الأهمية بالنسبة للمؤسسة:**

- زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء التنظيمي.
- يساعد في ربط العاملين بأهداف المؤسسة.
- يساعد في خلق اتجاهات إيجابية داخلية وخارجية نحو المنظمة.
- يساعد في انفتاح المنظمة على المجتمع.
- يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمنظمة.
- تطوير أساليب القيادة وترشيد القرارات.
- فهم وتوضيح البيانات العامة للمؤسسة.
- تجديد وإثراء المعلومات.
- يساعد في فعالية الاتصالات والاستشارات الداخلية.

2. **الأهمية بالنسبة للأفراد العاملين:**

- يساعد الأفراد في تحسين فهمهم للمنظمة وإتباعهم لدورهم فيها.
- يساعد الأفراد في تحسين قراراتهم وحل مشاكلهم في العمل.

- رفع معنويات الأفراد وإكسابهم القدر الكافي من المهارات والذي يؤدي إلى ثقة الفرد بنفسه ويحقق له نوع من الاستقرار النفسي.
- تخفيض حوادث العمل الناتجة عن الأخطاء من جانب العمال وتقليل مدى مهمة الإشراف بالنسبة للمدير مما يتيح الانصراف إلى المهام الإدارية الأخرى.
- تأهيل العاملين لشغل وظائف على مستوى أعلى مستقبلاً بدلاً من اللجوء إلى المصادر الخارجية.
- تطوير الدافعية للأداء.
- يساعد على تطوير مهارات الاتصال بين الأفراد.

3. الأهمية بالنسبة لتطوير العلاقات الإنسانية:

- تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأفراد العاملين.
 - تطوير إمكانية الأفراد لقبول التكيف مع التغيرات الحاصلة.
 - توثيق العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين.
 - يساهم في تنمية عملية توجيه الذاتي لخدمة المنظمة.
- وعلى العموم تمارس المنظمات أنشطة التدريب بغرض رفع كفاءة ومعارف ومهارات العاملين وتوجيه اتجاهاتهم نحو أنشطة معينة وعلى المنظمات أن تحدد احتياج المرؤوسين للتدريب وأن تستخدم الأساليب والطرق المناسبة وأن تُقيّم فعالية هذا التدريب. وهنا يرى الباحث ضرورة العمل على توافر الموارد البشرية الماهرة والمدرّبة وذات الكفاءة العالية المتخصصة فلا بد لمؤسسات الدولة أن تتمتع بالخصائص والمهارات المناسبة لكي تتجح في تخطى عتبة الفشل وتتمكن من تحقيق النجاح والاستقرار الدائم. إذ إن طموحات المستقبل ليست في حاجة أبداً إلى أدلة إثبات، كما أنها ليست في حاجة أبداً إلى تأكيد وتوكيد فالطموح حق مشروع وهو كهدف يتم السعي إليه ولكن باختلاف الوسائل وباختلاف الأساليب، ومن ثم فإن الوسيلة والأسلوب هما موضع خيار واختبار وكلما كان الاختبار محسوباً بدقة ووفق أدوات قياس جيدة، فإن التنفيذ سيكون دقيقاً وسليماً. ويحتاج الانطلاق إلى المستقبل إلى بناء قواعد ونقطة انطلاق كما يحتاج أيضاً إلى قوة دفع مناسبة، وعدم تعريضها لأي أخطار تبعدها عن تحقيق أهدافها الموضوعية ومن ثم فإنها تحتاج إلى قيادة وإدارة رشيدة وذات كفاءة عالية واقتدار (AMC. 1988, p70-72).

• مواصفات وخصائص أعضاء فريق مجلس الوزراء :

تواجه عملية وضع معايير ومتطلبات ومؤشرات لاختيار القادة معضلتها الأولى في تقرير مفهوم المعايير الذي يتضمن قياساً موضوعياً لخصائص سلوكية وسمات شخصية ويكفل تحييد الانطباع الذاتي، ومؤشرات تكوين القناعة وفقاً لمعطياتها. كما أن الارتقاء بالمنظمة يقترن بحسن اختيار قياداتها العليا،

وتأسيساً على ما تقدم فإن عملية وضع المعايير عندما ترتبط بالسلوك فإنها تتطلب المداخلة المستمرة تحت ضغط المستجدات والتطورات والاحتياجات حتى ولو أُعدت بمنهجية علمية استمدت مؤشراتنا من النظريات التنظيمية والمعاصرة.

وتقوم مهمة اختيار القيادات الإدارية العليا - لاسيما فريق مجلس الوزراء - على ما تعرضه الإصدارات المتخصصة وما تتناوله نظريات القيادة والمداخل النظرية التي تناولت مفهوم القائد. بالإضافة إلى ذلك فإن الأمر يزداد تعقيداً عندما يقترن الاختيار بتوصيف مستواه ككونه هيكلياً أو تنظيمياً أو فنياً، وخاصة إذا لم تُمارس المنظمات مجهوداً لإعداد وتنمية القيادات وتتخذ من ذلك سبيلاً لامتلاك خياراتها المناسبة.

وقد اختلفت نظريات ومداخل القيادة الإدارية وأراء الباحثين في هذا المجال من حيث تحديدهم لمفهوم ومصطلح "معايير" الاختيار، حيث أطلق عليها بعض الكُتّاب مصطلح المتطلبات، وأطلق عليها البعض الأخر مصطلح السمات والصفات، وآخرين أطلقوا عليها تسمية المهارات، بينما أطلق عليها باحثين آخرين مفهوم الكفاءات، والجدارة، والأسس،... وغيرها من المفاهيم والتسميات، إلا أن المعنى والمقصود واحد وهي المعايير، بمعنى أنه لا فرق بين كلاً منها من حيث استخدامها، إذ لا يوجد فرق إلا في التسمية فقط، على الرغم من أن كل واحدة من هذه التسميات التي تم ذكرها قد تم وضع تعريف لها من قبل الباحثين المستخدمين لها. إلا أنه ومن خلال مقارنة هذه المفاهيم مع بعضها البعض اتضح عدم وجود اختلاف جوهري بينها، وأنها تصب في نفس الاتجاه وتؤدي إلى نفس المعنى، لذا فقد قام الباحث باستخدام هذه المصطلحات ونقلها كما وجدها في مصادرها الرئيسية وقام باستخدامها جميعاً للتعبير عن مصطلح "معايير".

ويذكر (السفان، 1988) أن المعايير هي "الصفات والقدرات والمهارات الإدارية والقيادية المطلوبة في رجل الإدارة القيادي"، والتي تتمثل في (السفان، 1988، ص 188-189):

1. القدرة الإدارية والمهارة الفنية.
2. الإحاطة التامة والفهم الدقيق لمبادئ الإدارة وأصولها ومشاكلها من خلال التعليم والدراسة والتأهيل الأكاديمي المنظم.
3. القدرة على استخدام تلك المبادئ والمفاهيم الإدارية الأساسية في مواقف الإدارة الواقعية وذلك من خلال المران العملي والتدريب المنظم.

وبذلك تحقق الإدارة -كمهنة- اختيار الأشخاص ذوي التأهيل العلمي والتدريب العملي الذي يؤهلهم لأداء الوظيفة القيادية بكفاءة وتميز.

وحدد (عبد الوهاب، 2003) مجموعة من الصفات الواجب توافرها والتي تعتبر معايير مناسبة وضرورية يتم على أساسها اختيار القادة من ذوي التأثير في سلوك الآخرين وهي تتمثل فيما يلي (عبد الوهاب، 2003، ص 23-85):

1. القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية.
2. القدرة على إدراك وفهم احتياجات ومتطلبات التابعين.
3. العمل على إشباع رغبات وحاجات التابعين.
4. النزاهة والنضج الاجتماعي.
5. القدرة على التحليل والدراسة والاستنتاج.

كما أن أفكار نظرية السمات تركزت حول المعايير الشخصية التي تصنع الزعامة الناجحة وكيف أن القيادة الناجحة تتطلب أشخاصاً ذوي مواهب نادرة تجعلهم صالحين لقيادة غيرهم... وأن "الرجل العظيم" يستطيع أن يحدث في الجماعة تغييرات متى كانت مستعدة لقبولها... ويُرجع بعض الكُتّاب - السبب في تركيز أنصار هذه النظرية اهتمامهم على المعايير الشخصية التي تصنع "الرجل العظيم" إلى تأثرهم بالاعتقاد الذي كان سائداً لدى الأقدمين والذي يقوم على أساس - أسطورة القائد البطل (Heroic Leader - myth -)، والذي يربط النجاح في القيادة بوجود قوى غير طبيعية يهبها الله للقائد وأن القائد يمتاز عن الأفراد العاديين ببعض الخصائص التي تعتبر خارقة للطبيعة البشرية مثل: القدرة على قراءة أفكار الغير وعلى استقراء المستقبل. فالقائد في إطار هذا الاعتقاد كان شخصاً لديه قدرات أسطورية خارقة تفوق ما يتصف به الشخص العادي (Irene, et al, 2008, p20).

كما يذكر (القاضي، 2006) مجموعة من المهارات الإدارية التي يحتاج إليها أي شخص يتم اختياره كقائد أو مدير ويمكن اعتمادها كمعايير لاختيار الشخص الأكثر ملائمة للمنصب أو الوظيفة وهي عبارة عن مجموعة من المهارات والتي تتحدد أهميتها النسبية طبقاً للمستوى التنظيمي للمدير أو القائد والمستويات الملقاة على عاتقه ودوره في المنظمة حيث يشير لفظ "المهارة" إلى القدرة التي يمكن تمييزها والمرتبطة والمؤثرة على الأداء وهذه القدرة ليست بالضرورة مسألة وراثية، وقد أكد المدخل الكلاسيكي أن معظم المراجع الإدارية في الفترة من الخمسينيات إلى الآن ذكرت أن المهارات الإدارية تتمثل فيما يلي (القاضي، 2006، ص 208-212):

1. المهارات الفنية:

وتعني القدرة على تطبيق طرق وإجراءات وفنون محددة في مجال تخصص معين وهي تؤكد على مهارة استخدام الأشياء المادية أو الطبيعية.

2. مهارة العلاقات الإنسانية:

وهي التي تركز على القدرة على القيادة، والتحفيز، وإدارة الصراعات، والعمل مع الآخرين، لأن المنظمات لديها مورد حقيقي واحد وهو البشر.

3. المهارات المعرفية:

وتعكس هذه المهارات القدرة على:

3.1. رؤية المنظمة ككل متكامل.

3.2. فهم ميكانيكية العلاقة بين أرجاء المنظمة.

3.3. معرفة كيفية تشخيص وتحديد الأنواع المختلفة من المشكلات التي تواجه المنظمة.

أما تنمية هذه المهارة فإنها تحتاج إلى:

3.3.1. تحديد للأهمية النسبية الذي يقتضي إعادة ترتيب الأهداف والمعايير المتعارضة.

3.3.2. تحديد الاحتمالات النسبية للأحداث.

4. مهارات الاتصال:

وتعكس مهارات الاتصال قدرة المدير على إرسال واستقبال المعلومات والأفكار والشعور والاتجاهات. وبالنسبة لمعايير الاختيار في ظل العولمة فإن الأمر يتعلق بما يلي:

الرؤية الاستراتيجية:

الرؤية هي مجموعة التصورات والتوجهات والطموحات لما يجب أن يكون عليه الحال في المستقبل، أما الاستراتيجية فهي منهجية أو أسلوب العمل أو الخطة الشاملة لتخطيط الأهداف، فإذا اجتمع اللفظان فسوف يخرج عنهما مفهوماً أعم وأشمل وهو-الرؤية الاستراتيجية- والمتمثل في مدى سعة الأفق، والنظرة المستقبلية للقائد، والقدرات والمهارات القيادية المتوفرة لديه ليكون قائداً ناجحاً، وعليه يجب على كافة القادة والمديرين وخاصة في المستويات العليا أن تكون لديهم رؤية استراتيجية واضحة يسرون عليها لكي يكونون قادرين على تسيير منظماتهم بكفاءة وفاعلية؛ وعلى هذا تقوم العديد من المنظمات بالحصول على قادة يتمتعون بهذه الخاصية من خلال تنظيم برامج لتنمية قياداتها وتدريبهم على القيادة لكي يتمكنون من القيام بالأعمال المناطة بهم على أكمل وجه وكفاءة عالية (الغديوي، 2014، ص 62-128).

ففي المملكة المتحدة نُشرت النتائج التي تم التوصل إليها في مشروع بحثي أجراه المجلس القومي للتعليم في الإدارة والقيادة، (National Council for Education in Management and Leadership, 2001) تحت عنوان "تنمية القيادة: أفضل مرشد عملي للمؤسسات" "Leadership development: Best practice guide for organizations" وقد درس الباحثون أفضل

الممارسات العملية لتنمية القيادة في عدد من الشركات الناجحة التي لها ركيزة قوية في المملكة المتحدة. وقد وجدوا أنه على الرغم من عدم وجود استراتيجية واحدة يمكن أن تضمن ممارسة جيدة فإن هناك تسعة مبادئ مميزة للممارسة الجيدة وقد قسموا هذه المبادئ إلى ثلاث مجموعات تحت ثلاثة عناوين رئيسية كالتالي (سادلر، 2008، ص 15-34):

- 1- **الضرورات الاستراتيجية:** ضرورة أن يتوافر الدعم التخصصي اللازم.
 - 2- **الخبرات الاستراتيجية:** وجود إطار عمل واضح لتطوير العمل ومقايير متغيرة من التنمية الرسمية وغير الرسمية وأن تُعد المؤسسة أسس اختيار من سيتولون مناصب القيادة فيها.
 - 3- **التقييم:** وهو إجراء منظم للمقارنة بين المرشحين وللأعمال كافة.
- وبهذا يصل الباحث؛ إلى تحديد بعض المعايير والمواصفات التي يجب أن يتم اعتمادها عند اختيار أعضاء فريق مجلس الوزراء بالدولة الليبية بشكل خاص وكافة حكومات الدول بشكل عام وأن يكون ذلك بكفاءة وفاعلية عالية ل يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب له سوءً كان رئيساً لمجلس الوزراء أو وزيراً لإحدى الوزارات، وهي تتمثل فيما يلي:

1. الولاء لله أولاً وللوطن ثانياً.
2. أن يمتلك القدرة والمهارة الفنية والمهنية والإدارية.
3. أن يمتلك رؤية واضحة لإدارة الدولة أو إحدى وزاراتها.
4. أن يضع ويحدد برنامج عمل الحكومة ووزاراتها خلال المائة يوم الأولى.
5. أن يكون قوي الشخصية.
6. أن يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات وخاصة الحساسة والإستراتيجية منها.
7. أن تكون لديه فكرة ومعرفة كافية عن كيفية التعامل مع الأزمات والقدرة على إدارتها.
8. أن يستطيع تحديد أسلوب وطريقة ومعايير اختيار وتولي المناصب القيادية العليا من وكلاء للوزارات ومدراء شركات عامة وهيئات وسفراء وقنصليات.
9. ضرورة إجادة اللغة الإنجليزية بطلاقة بالنسبة لوزير الخارجية بشكل خاص ويفضل أن يجيد معها إحدى اللغات الحية الأخرى كالفرنسية مثلاً لو أمكن.
10. أن يمتلك الدرجة العلمية المناسبة والتي يجب ألا تقل عن البكالوريوس.
11. التخصص المناسب ويفضل تخصص إدارة الموارد البشرية، (HRM) تحديداً، أو الذي له علاقة بفروع العلوم الإدارية وإدارة المؤسسات، أو أن يتحصل على درجة علمية في هذا التخصص، ويُفضل درجة الماجستير (MBA) إذا كان من حملة المؤهلات العلمية الأخرى المغايرة.
12. أن يتعهد بالعمل وفق فريق استشاري مساعد له.

13. أن يتعهد بالعمل بنظام اللامركزية.
14. أن يكون حسن الخلق ومن المشهود لهم بالنزاهة.
15. أن يكون حاملاً للجنسية الليبية فقط (جنسية الدولة).
16. ألا يقل عمره عن أربعون سنة.
17. أن تكون لديه القدرة على التحليل والتخمين والتفكير الإبداعي.
18. أن يستقيل -إذا كان عضواً في- (البرلمان أو رئيساً لحزب أو كيان).

الخلاصة والمقترحات (الخاتمة):

وأخيراً يمكن تلخيص ما سبق في أن مشكلة اختيار القادة والرؤساء وإعدادهم وتطويرهم من أهم ما تُعنى به الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها؛ فقد أسفرت معظم الجهود التي قام بها علماء الإدارة وعلماء النفس والاجتماع لوضع معايير ثابتة يمكن على أساسها اختيار القادة الأكفاء عن حصر هذه المعايير في مجموعتين أساسيتين:

إحداهما: معايير شخصية تدور حول السمات الشخصية للقائد.

وثانيهما: معايير موضوعية مرتبطة بالمركز القيادي وعلاقة القائد بالمرؤوسين.

ومن خلال ما سبق يظهر جلياً مدى فاعلية مبدأ الجدارة والذي يمثل أحد الأساليب المهمة في عملية اختيار القيادات الإدارية العليا، فهو يقوم على أساس اقتران القدرات والمهارات الإدارية بتوافر المؤهلات العلمية والتخصص والخبرة والمعرفة العلمية والإدارية. إذ أن غياب هذين المعيارين (العلمية والموضوعية) سوف يؤدي بالضرورة إلى ابتعاد الأشخاص ذوي الكفاءة عن الوظائف القيادية وبالتالي شغلها من قبل أشخاص آخرين ليسوا أهلاً وغير مناسبين لها.

كما يمكن القول أيضاً أنه من المشاكل التي تواجه عملية اختيار القادة هي سيطرة القائمين على عملية الاختيار. أي أن هؤلاء الأشخاص مهما كانوا موضوعيين فإن التحيز والمجاملة والعلاقات الاجتماعية بشكل عام تلعب دوراً مهماً في هذه المسألة، فقد تتم عملية الاختيار وفق معايير ليست ذات صلة بالمتطلبات الأساسية للمنصب أو الوظيفة، لذلك فإن اختيار القادة والمسئولين ينبغي أن يخضع لمعايير موضوعية وقواعد علمية، حيث يجب على كافة المؤسسات باختلاف أنواعها أن تعالج مشاكلها المختلفة بأسلوب علمي يعتمد على الدراسة والتحليل والاستقراء ويلتزم بأدوات القياس الموضوعي.

وفي الختام؛ يمكن القول بأنه يبدو من الواضح أن التعامل مع متطلبات عصر المعرفة لا يتضمن مجرد سعي منظمات الأعمال إلى امتلاك الموارد الطبيعية أو رأس المال أو التكنولوجيات الحديثة فقط بقدر ما يتضمن ضرورة توافر نوعية معينة من الموارد البشرية والمهارات الإدارية لتعظيم الاستفادة الناتجة

عن توافر تلك الموارد. وبمعنى آخر فإن الموارد البشرية سوف تصبح المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه منظمات الأعمال لتحقيق التقدم المنشود في المستقبل لا سيما القياديين منهم. وبهذا يمكن للباحث؛ أن يصل في نهاية هذه الورقة إلى وضع مجموعة من الأسس أو المعايير التي يمكن الترتيب عليها واستخدامها في اختيار القيادات الإدارية العليا واعتمادها كأسس ومعايير لذلك، نظراً لما لها من تأثير إيجابي في تحسين وتطوير الأداء المؤسسي، والمتمثلة في خصائص القادة ذوي الكفاءة والرؤية والتفكير الاستراتيجي وهي (الدوري، 2004، ص 4-13):

- الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية.
- القدرة على تكوين الرؤى وصياغة الأهداف الإستراتيجية.
- الدقة والبصيرة النافذة في تقييم الأمور المستقبلية.
- المهارة في استشعار البيئة الخارجية بما توفره من فرص أو ما تقرضه من معوقات.
- المهارة في توفير وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها.
- المهارة والدقة في المفاضلة أو الاختيار من بين البدائل الإستراتيجية.
- المهارة في تحديد الموارد والإمكانات اللازمة وترشيد استخدامها.
- القدرة على التجاوب أو التفاعل الاجتماعي مع الظروف والمتغيرات البيئية.
- القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- القدرة والرغبة في مواكبة عولمة الفكر الإداري.
- امتلاك الثقة في النفس والرؤية الاستراتيجية والمستقبلية.
- الرغبة في العمل والقدرة على الأداء الجماعي ومشاركة الآخرين.
- الذكاء والفتنة والقدرة على الإبداع والابتكار.
- المهارات الاجتماعية والقدرة على التواصل مع الغير.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- مصطفى، أحمد سيد. (2007)، المدير الذكي؛ كيف يكون الذكاء في القيادة، دن، القاهرة، مصر.
- 2- عبدالهادي، حمدي أمين. (1984) الفكر الإداري الإسلامي والمقارن؛ الأصول العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 3- الدوري، خالد. (2004)، الإدارة الإستراتيجية، الإعلام للنشر، دمشق، سوريا.
- 4- الغديوي، سعد حسن. (2012) القيادة في ظل التكنولوجيا والبيئة المحيطة، دار الحكمة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- 5- الغديوي، سعد حسن. (2014) اختيار القادة؛ المعايير المصادر الأساليب، دارالحكمة للطباعة، القاهرة، مصر.
- 6- خطاب، عابدة سيد. (2009) الإدارة الإستراتيجية المتقدمة، ماس للطباعة، القاهرة، مصر.
- 7- عبد الوهاب، على محمد. وآخرون، (2003) مبادئ الإدارة العلمية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- 8- القاضي، فؤاد. (2006) *السلوك التنظيمي والإدارة، الطبعة الأولى*، دار المعارف، القاهرة، مصر .
- 9- سادلر، فيليب. (2008) *القيادة*، ترجمة هدى فؤاد محمد، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر .
- 10- شافي، نادر عبد العزيز. (2007) *المصارف والنقود الإلكترونية*، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان .
- 11- درويش، محمد. وآخرون، (2009) *مبادئ الإدارة العلمية*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .
- 12- الظاهر، نعيم إبراهيم. (2009) *الإدارة الإستراتيجية؛ المفهوم الأهمية التحديات*، عالم الكتب الحديث جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن .
- 13- كونتر، هارولد. وأودوتل، سيرريل. (1966) *مبادئ الإدارة؛ تحليل للوظائف والمهام الإدارية*، ترجمة محمود فتحي، موسى كابر، فرنكلين للنشر، بيروت، لبنان .

ثانياً: بحوث وتقارير:

- 1- الهواري، سيد. (2001) "كيف نجد مصارفنا العربية لمواجهة تحديات المستقبل"، مؤتمر مصارف الغد، 29- 30 نيسان/ أبريل، دمشق، سوريا .
- 2- اتحاد المصارف العربية، (2001) *مصارف الغد*، بيروت، لبنان .
- 3- السفلان، علي مشهور. (1988) *نحو مدخل متكامل لاختيار القيادات الإدارية في القطاع العام*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، الرياض، السعودية .

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- 1- Ashridge Management College (AMC) (1988) *Management for Future*, Ashridge Management College, Berkhamsted,
- 2- Irene, et al., (2008) Top management team demographic characteristics, business strategy, and firm performance in the US airline industry, The role of managerial discretion, Management Decision, Emerald Group Publishing Limited, USA, Vol. 46 No. 2, pp. 201 - 222.
- 3- Megginson, et al., (1992) Management, concepts and application, 4ed. Harper collins publishers, p 14.
- 4- Research Associate-Financial Modeling:(RAFM) (2008) " Key Selection Criteria Academic Staff", Faculty of Business, University of Technology Sydney, UTS: Human Resources.

أثر تكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية للمصارف التجارية (دراسة على فروع مصرف الجمهورية في مدينة بني وليد لسنة 2020)

أ. عبدالسلام علي جمعة المغربي

كلية الاقتصاد العلوم السياسية - جامعة بني وليد - ليبيا

المقدمة:

تعد المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات والهيئات الحكومية والغير الحكومية التي تحاول مواكبة ركب التطور التقني الذي يشهده العالم مستهدفتا في ذلك التقليل من الجهد والوقت المستغرق في العمل الإداري المضمني الذي يتطلب بدل كل الحواس.

إن ما تقوم به المصارف التجارية من كافة العمليات المصرفية التي تتطلب الدقة والنظام لا شك أنه لا يتأتى إلا عن طريق نظم تقنية مرضية لكافة الشرائح التي تتعامل معها رغبة في تحقيق مستوى جيد من الخدمات المصرفية المتميزة لعملائها.

إن الاعتماد الرئيسي على تكنولوجيا الاتصالات في القطاع المصرفي لا يعتبر عيبا أكثر منه تميزا، ولكن في ظل عدم وجود ما يضمن أن تكون هذه التكنولوجيا ذات جودة عالية الأمر الذي ينعكس ايجابيا في تأدية الخدمات المصرفية المرجوة من العملاء، أما إذا كانت هذه التكنولوجيا لا تلبى ما هو مطلوب منها فإن ذلك سيؤثر سلبا في تأدية الخدمات وعليه فإن هذا التأثير سيطل كافة الأنشطة الاقتصادية وغيرها في الدولة.

إن وجود نظام يحمي كافة البيانات والمعلومات الواردة للمصارف التجارية تقنياً أو أرشيفياً يعد من العناصر الإدارية المهمة لتغطيه الاختلالات التي قد تحدث لتكنولوجيا المعلومات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث من خلال العلاقة الأحادية بين المصارف التجارية وعملياتها وبين تكنولوجيا الاتصالات المستخدمة و ما إذا كانت لا تسهم في جودة العمليات والخدمات المصرفية التي وجدت من أجلها ومن أجل جمهور العملاء الذين ينتظرون خدمات أسرع وأدق لمعاملتهم، ومن هنا تبرز مشكلة اعتماد المصارف التجارية على بنية تحتية ضعيفة لتكنولوجيا الاتصالات، فما السبيل والبديل الذي يضع في عين الاعتبار سرعة ودقة العمليات المصرفية التقليل من الأخطاء التي فيها لإرضاء العملاء تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ما سبق يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

- ما هي البدائل التي تتوفر لدى المصارف التجارية لضمان عدم توقف العمليات المصرفية لديها في حالة وجود أي خلل يطرأ لتكنولوجيا الاتصالات.

- هل يعتبر الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات من العناصر التي تسهم في تحسين مستوى جودة العمليات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية مرضية للعملاء أولاً. ومواكبة سرعة النشاط الاقتصادي ثانياً.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** أن المصارف التجارية وما تقوم به من عمليات مصرفية لا تتأثر بمستوى تكنولوجيا الاتصالات.

- **الفرضية الثانية:** أن لتكنولوجيا الاتصالات الأثر الكبير على العمليات المصرفية ما يسهم سلباً وإيجاباً في سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة.

- **الفرضية الثالثة:** إن عدم وجود بدائل إدارية أو تكنولوجيا للتعامل مع الاختلالات غير المتوقعة يؤدي الى زيادة الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية تصل إلى توقفها أحياناً.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف بالمصارف التجارية.
- 2- التعرف بالعمليات المصرفية بشكل عام والعمليات الإلكترونية بشكل خاص.
- 3- التعرف على أهمية البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات ومكوناتها ومزاياها.
- 4- إبراز أهمية تكنولوجيا الاتصالات للمصارف التجارية والمخاطر التي تواجهها.
- 5- بيان البدائل التي تتخذها المصارف التجارية لمواجهة المخاطر الناتجة عن اختلال تكنولوجيا الاتصالات.

أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى الأقسام التالية:

أهمية الدراسة بالنسبة للعلم:

تأتي أهمية الدراسة في مساهمتها في إعطاء المزيد من المعلومات والبيانات للباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي وما يشكله من أهمية لنشاط الاقتصادي وما يمكن أن تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في تطويره وتحسين جود عملياته وخدماته.

أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع:

يمكن إبراز أهمية المشكلة والآثار السلبية والعكسية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية في المصارف التجارية كما يلي:

- 1- ما يمكن أن تشكله هذه الآثار من صعوبات جمة لنشاط الاقتصادي تعيق كافة شرائح العملاء من مستثمرين وتجار وغيرهم تتمثل في التأخير والبطء في تنفيذ إجراء المعاملات الخاصة بهم.

2- إن عدم وجود بدائل لتكنولوجيا الاتصالات، تكنولوجياً كانت أم إدارياً تؤدي إلى (تلملم وانزعاج) العملاء وفقدانهم الثقة في التعامل مع القطاع المصرفي، والذي اتضح جلياً في إدارة أزمة السيولة التي أدت إلى عدم إقبال العملاء على عمليات الإيداع.

أهمية الدراسة بالنسبة للباحث:

زيادة معرفة الباحث في هذا المجال وصقل مهاراته البحثية وتطوير قدرته وخبرته على البحث والتحليل ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات.

منهجية الدراسة:

تم اختيار موضوع الدراسة نظراً لأهميته الكبيرة في القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي معاً، وعلى الدولة ككل.

1- حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله جمع المعلومات من الكتب والمؤلفات والدراسات السابقة وما توفر من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المتعلقة بموضوع الدراسة.

2- اتخذ الباحث (مصرف الجمهورية) بفرعيه في مدينة بني وليد "بني وليد المدينة، سوف الجين" كعينة للدراسة وللإجابة على صحيفة الاستبيان التي صيغت في مجموعة من التساؤلات تحاكي مشكلة الدراسة وفرضياتها بالإضافة للمقابلة الشخصية للإدارة العليا للفرعين.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (سوزان القواسمي، 2015) بعنوان: "أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين: رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة الشرق الأوسط الأردن لسنة 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الاتصال، التوافق، الاندماج، النمطية) وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء العاملين وأوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير البنية التحتية لحل كافة الإشكاليات الفنية الالكترونية.

2- دراسة (فخري عبدالسلام، حمودة العسكري 2014) بعنوان: "قياس رضا العملاء عن الخدمات المصرفية المقدمة إليهم باستخدام تقنيات المعلومات " ورقة بحثية منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية الصادرة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد العدد الثالث لسنة (2014).

هدفت الدراسة لمعرفة مستوى رضا العملاء على الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأظهرت النتائج وجود انخفاض ملحوظ في درجات رضا العملاء، لذلك أوصت الدراسة بتطوير وتحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة للوصول لدرجات رضا عالية لدى العملاء.

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول:

أولاً: ماهية التكنولوجيا والمعلومات:

أصبحت التكنولوجيا واقعاً يجب تفهمه وإدراك أبعاده من خلال ما نلمسه وما نعيشه في هذه الأيام من تحولات في كثير من الأصعدة، لذلك سنتناول مفهوم وأنوع التكنولوجيا.

تعريف التكنولوجيا: يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية (technologos) التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الاصطناعي.(1)

وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: الأسلوب المنهجي المنتظم الذي نتبعه عند استخدام تراث المعارف المختلفة بعد ترتيبها وتنظيمها في نظام خاص بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة لبعض المهام العلمية.(2)

وتعرف أيضاً بأنها هي: الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية وذلك بهدف التواصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع.(3)

وتعرف أيضاً بأنها: اللغة التقنية والعلم والطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي عن كونها مجموعة الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم.(4)

إن المعلومات تحولت إلى منتجات اقتصادية على غرار الموارد المعروفة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب، وأسهمت التحولات التكنولوجية بقسط كبير في تغيير المواقف الفردية من استخدام المواقف الفردية من استخدام المعلومات لإضفاء الصفة المادية على قيمتها.

تعريف المعلومات: في البداية لا بد من التعرف على أصل المعلومات وهي البيانات:

¹محمد الصيرفي ، إدارة تكنولوجيا المعلومات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2009 ، ص(13).

²محمد حسين الوادي ، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص (270)

³جمال أبوشنب ، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية حتى الآن ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص(81).

⁴عسان قاسم اللامي ، إدارة التكنولوجيا بالمفاهيم ومدخلات وتقنيات وتطبيقات عملية ، دار المنهج للنشر ، عمان ، الاردن ، 2010،ص(20).

1- البيانات: هي أجزاء غير مترتبة من المعلومات، يمكن الحصول عليها من مصادر أولية مباشرة عن طريق أجهزة القياس أو الأفراد أو من مصادر ثانوية داخلية خارجية بالنسبة للمؤسسة (1)

وتعرف أيضاً بأنها: مجموعة من الحقائق الموضوعية غير مترابطة عن الأحداث، وبالتالي فإنها تصنف جزءاً مما حدث، ولا أحكاماً أو تفسيرات أو قواعد العمل وبناء عليه فإنها لا تخبر عما يجب فعله. (2)

من خلال ما سبق يمكن القول أن البيانات هي مجموعة من الحقائق والمواد الخام غير المرتبة، قد تتكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صور متعلقة بموضوع معين كبيانات الموظفين، أسعار الفواتير، أرقام المبيعات حيث يكون الإنسان هو المصدر الأساسي لها من خلال قيامه بتجميع البيانات من ملاحظاته ومشاهداته وتجربته على الواقع المحيط به، وينتج عن هذه البيانات بعد المعالجة ما يطلق عليه بمصطلح المعلومات.

2. المعلومات:

تعرف المعلومة على أنها: الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون هذا التبادل عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع، و الإنسان الذي يحتاج إلى معلومات ويستخدمها، هو نفسه منتج لمعلومات أخرى وناقل لها عبر وسائل الاتصال المتاحة له. (3)

وتعرف أيضاً على أنها عبارة عن مجموعة من الحقائق ذات المعنى والمفيدة للعنصر البشري في عمليات معينة مثل: عملية صنع القرارات الإدارية. (4)

ثانياً: خصائص المعلومات:

تتميز المعلومات بجملة من الخصائص يمكن إبرازها كما يلي: (5)

- **التوقيت:** وذلك بأن تكون المعلومة مناسبة زمنياً لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها، حيث ترتبط هذه الخاصية بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة (الإدخال وعمليات المعالجة، إعداد التقارير عن المخرجات للمستفيدين).

¹ عبدالفتاح بوخمخ، شابونية كريمة، تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المعرفة الركيبة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والأقتصاديات، جامعة بسكرة، 2005، ص(113)

¹ ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص(95)

³ عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط 1، 2002، (28، 29)

⁴ نيل محمد المرسي، نظم المعلومات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص(18)

⁵ ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص(109-112)

- **الدقة:** تعنى أن تكون المعلومة في صورة صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات.
 - **الصلاحية:** صلاحية المعلومات هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيدين بصورة جيدة وهذه الخاصية يمكن قياسها بشمول المعلومات أو بدرجة الوضوح التي يعمل بها نظام الاستفسار.
 - **الوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومنسقة فيما بينها دون تعارض.
 - **قابلية المراجعة:** وتتعلق بدرجة الاتفاق المكتسبة بين مختلف المستفيدين لمراجعة نفس المعلومات.
 - **عدم التحيز:** وتعني غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر في المستفيدين.
 - **إمكانية الوصول:** سهولة وسرعة الحصول على المعلومات التي تشير إلى زمن استجابة النظام للخدمات المتاحة للاستخدام.
 - **قابلية القياس:** إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة عن نظام المعلومات الرسمي وتستبعد من هذه الخاصية المعلومات غير الرسمية.
 - **الشمول:** وهو الدرجة التي يغطي بها نظام المعلومات احتياجات المستفيدين بحيث تكون بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها. (1)
- ثالثاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمصارف التجارية.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات المصرفية:

إن تكنولوجيا المعلومات تدل على تطور القدرة البشرية في التعامل مع البيئة وإدراك أهمية المعلومات وفائدتها، فهي كل أشكال التكنولوجيا المستخدمة لجمع وتخزين وتصنيع والتعامل مع المعلومات. ويمكن تمثيلها بمجموعة من المكونات المترابطة التي تجمع وتعالج وتخزن وتنتشر البيانات والمعلومات وتوفر وسيلة للتغذية العكسية لتحقيق هدف معين (2).

أما تكنولوجيا المعلومات المصرفية فهي مجموعة من المكونات المترابطة وظيفتها تجميع ومعالجة وخرن المعلومات لدعم عملية صنع القرار والسيطرة داخل المصرف ومساعدة الإدارة والموظفين على حل المشاكل وتبسيط الأمور المعقدة وتقديم خدمات متطورة وجديدة (3).

¹ ربحي مصطفى عليان ، اقتصاد المعلومات ، مرجع سابق ، ص (109،112).

² أكرم محسن الياسري ، إيناس ناصر عكلة الموسوي ، أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحكومة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية ، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد التاسع نوفمبر 2012 ، ص(43،47)

³ كينت وجين ، نظم المعلومات الإدارية إدارة الشركات الرقمية ، دار برنتيش هول ، لندن ، 2004 ، ص(11).

مميزات استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف:

إن الهدف الأساس لتكنولوجيا المعلومات المصرفية هو توفير المخرجات المعلوماتية للمستفيد بالخصائص المطلوبة إذ تعد المعلومات من الأوليات الأساسية للإدارة اليوم وتزداد أهميتها بوصفها الأساس الذي تبني عليه القرارات الإدارية، فالمعلومات هي المخرجات النهائية لتكنولوجيا المعلومات، وتعد عنصرا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه لكونها المواد الأولية اللازمة لعملية صنع القرار أي أنها تتحدد بعاملتي الندرة والوفرة، وهي بيانات اكتسبت معني أي إنها قابلة للاستخدام.

ويمكن القول إن استخدام التكنولوجيا الحديثة يوفر للمصارف الفرص لتحقيق الميزات الآتية:

- تستطيع المصارف من خلال استخدام التكنولوجيا تطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها الحالية والمستقبلية

- تستطيع المصارف أن تقوم بتطوير تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية الحالية التي تقدمها لعملائها.

- تساعد التكنولوجيا الحديثة على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية الموجودة.

- تعمل التكنولوجيا الحديثة على تذليل الصعوبات المرتبطة بعملية تقديم خدمات مصرفية إضافية.

- تعمل التكنولوجيا على تحسين علاقات العميل مع المصرف.

أهم العوامل الأساسية لتطبيق ونجاح تكنولوجيا المعلومات في المصارف:

أ. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

يتطلب من المصرف استخدام خدمة الإنترنت وتحديث وتطوير مواقعها الإلكترونية ويكون ذلك من خلال إتباع التحالفات الإستراتيجية مع شركة تكنولوجيا المعلومات لأجل عرض جودة الخدمات المقدمة من قبل المصرف.

ب. إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات:

أصبحت إدارة المعرفة إحدى الاستخدامات الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات لبيئة أعمال اليوم، فقد بدأت المنظمات تهتم ببناء نظام ولكنها تقتصر إطار يناسب إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات بشكل فاعل مما يتطلب تقييم شامل لمختلف تقنيات وإستراتيجيات إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

ت. قضايا تطبيق تكنولوجيا المعلومات:

يتطلب فريقا قويا يتألف من رؤساء الأقسام والمدراء يكونوا واسعوا الاطلاع بتكنولوجيا المعلومات، وفي أغلب الوظائف أو الخدمات. ولتطوير وتحسين مستوى الأداء المصرفي يتطلب تطبيق خطة تكنولوجيا معلومات جيدة، فضلا عن أن دعم وتدخّل الإدارة العليا ضروري لإجراء بعض التغييرات الضرورية للأعمال التنظيمية من أجل استيعاب نظم تكنولوجيا المعلومات.⁽¹⁾

¹ حسين سلامة : ثورة إعادة الهندسة ، دارالجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، (2007) ، (116)

دور تكنولوجيا المعلومات في المصارف:

1- دور تكنولوجيا المعلومات في المنافسة

استخدم الباحث (ويندي روبنسون) نموذج (بورتر) للقوى الخمس لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات المصرفية في مساعدة المصرف على مواجهة تهديدات البيئة وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تبين إمكانيات تكنولوجيا المعلومات المصرفية لمواجهة هذه التهديدات. يرى أن لتكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في مجال المنافسة.

وفي السياق نفسه أوضح "أنه يمكن للمصرف أتباع ثلاثة استراتيجيات من شأنها أن تقلل من خطر هذه التهديدات وهي: (تقديم خدمات بأقل كلفة من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة، تقديم خدمات متميزة من خلال الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إنتاج خدمات جديدة أو إضافية خصائص جديدة إلى الخدمات الحالية، التركيز على قطاع سوقي معين من خلال الاستعانة بنظم استخبارات الأعمال وبحوث السوق وما توفره تكنولوجيا المعلومات من معلومات لدعم هذه الاستراتيجية).

2- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أنظمة العمليات المصرفية.

تصمم أنظمة العمليات بحسب نماذج العمليات فهناك إجراءات لعملية الإيداع وإجراءات عمليات السحب وإجراءات لمنح القروض الخ. يتطلب تنفيذ أنظمة العمليات مجموعة من المستندات كما ينجم عن تنفيذ الإجراءات إنتاج مجموعة من المستندات، توصف المستندات من خلال خرائط تدفق المستندات ويتم توصيف الإجراءات من خلال خطة العمل اللازمة لتنفيذ عمل معين. ومن ثم يجب تصميم أنظمة العمليات بما ينسجم مع أفضل الحالات العملية المطبقة أو انسجاماً مع معايير الجودة الشاملة والنوعية الجيدة للخدمة.

يتم الانطلاق في تصميم أنظمة العمليات من التخطيط الاستراتيجي لمنظمة، لا إذ توضع تشكيلة الخدمات الرئيسية للمنظمة وتحدد بذلك العمليات الجوهرية للمنظمة. ولأن أداء الخدمات يتم من خلال العمليات، فإن تشكيلة الخدمات هي التي تحدد عمليات المصرف. (1)

إن العلاقة بين مخطط الخدمة أو مخطط المنتج ومخطط العمليات توصف من خلال قائمة العمليات الرئيسية. ومن خلال التوصيف المستقل من مخططات المنتجات يمكن الوصول إلى إدارة بيانات خالية من التكرار والحشو.

فتصميم نظام المعلومات يجب أن يتضمن الأدوات والتقنيات التي تسهم في:

1-إعادة تصميم أنظمة العمليات (6) في المنظمة بشكل يضمن تدفق أنظمة العمليات من دون عوائق ووجود ضوابط تكفل نوعية جيدة من أنظمة العمليات والخدمات المقدمة.

¹حسين سلامة : ثورة إعادة الهندسة ، مرجع سابق (116).

2- تخطيط النشاطات والفعاليات في المنظمة والسيطرة عليها لذلك يجب وجود تقنيات ووسائل لتخطيط الزمن وحساب تكاليف العمليات والرقابة عليها.

3- تسجيل المستندات المرافقة للعمليات بشكل الكتروني وحفظها، وضمان تداول هذه المستندات بين مراكز العمل المتعلقة بتنفيذ العمليات.

4- إمكانية المعالجة الإلكترونية للعمليات مثل معالجة طلبات العملاء والتحويل الإلكتروني للنقود.⁽¹⁾ إن نظم العمليات في المصارف تشكل في معظمها عملاً معلوماتياً بالدرجة الأولى قائماً على تجميع البيانات ومعالجتها وتبادلها وتقديم المعلومات؛ لأنها في النهاية عبارة عن عمل خدمي، وانطلاقاً من هذه الخصوصية فعدم فعالية نظم العمليات في المصارف تعود للأسباب الآتية:

- تكرار تنفيذ بعض إجراءات العمل.
- البعد المكاني بين مراكز العمل اللازمة لتنفيذ بعض العمليات.
- تعدد الجهات الإشرافية على تنفيذ عملية معينة.
- الاعتماد على النظم اليدوية في تبادل المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات.⁽²⁾

المبحث الثاني:

أولاً: مفهوم المصارف التجارية.

تعتبر المصارف في الوقت الحاضر العصب الحساس للحياة الاقتصادية، ويعتبر مصرف تجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح القروض، وتعد المصارف التجارية في المرتبة الثانية من حيث تسلسل الجهاز مصرفي حيث لا يسبقه في ذلك إلا مصرف المركزي، وهي تسيطر تقريباً على معظم أصول القطاع مصرفي.

يمكن تعريف المصارف التجارية بالنظر إلى السمات الرئيسية لعملها (السيولة، الربحية، الأمان) على أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل⁽³⁾، وهذه المصارف أسبق في نشأتها من بقية الأنواع الأخرى للمصارف⁽⁴⁾.

¹ عبدالرازق قاسم ، أحمد العلي " أثر تقنية المعلومات في تطوير نظم عمليات المصارف العامة في سورية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد الأول - العدد -ص(28 ، 312)

² المرجع السابق ، ص(307 ، 308)

³ أكرم حداد ، مشهور هنلول ، النقود والمصارف : مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2003، ص(144)

⁴ موسوعة الأسرة المسلمة شبكة الانترنت 13 أكتوبر 2007

يقصد بالمصارف التجارية: المصارف التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي⁽¹⁾، وقد سميت المصارف التجارية: "مصارف الودائع" حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها.

ثانياً: مفهوم العمليات المصرفية.

إن البحث عن تعريف قانوني شامل للعمليات المصرفية عمل غير مضمون النتائج، خاصة وأن الصناعة المصرفية كناشط اقتصادي في تطور مستمر، والابتكارات المصرفية مستمرة من يوم إلى آخر.

فما هو المقصود بالعمليات المصرفية؟

تقليدياً: عادة توجد صفتان في المصارف:

- تقبل المصارف الأموال وتدفع الشيكات للعملاء وتضعها في الاعتمادات الممنوحة لهم.
- سداد قيمة الشيكات أو أوامر الدفع المسحوبة عليهم من قبل عملائهم.

الصفتان السابقتان تحملان معها صفة أخرى تتمثل في مسك الحسابات الجارية أو ما يشابهها في دفاترهم حيث يتم تسجيل الدفعات الداخلة والخارجة من الحساب.

حديثاً: كانت الأعمال التقليدية الثلاثة للمصارف التجارية بعيدة عن مصارف الاستثمار التي تعمل في التجارة الدولية وتقوم بتمويل المشاريع وتمنح الضمانات المصرفية للحكومات وغيرها. وفي العقود الأخيرة بدأت المصارف في مختلف أرجاء العالم وتحت ضغط المصارف الكبرى الأمريكية واليابانية تتأثر بالمدرسة الألمانية، حيث نشطت منذ القرن التاسع عشر⁽²⁾ المصارف الشاملة وبدأت المصارف في كل أوروبا بتقديم خدمات المصارف لعملية اقتراض كبيرة، حتى أنها بدأت بتقديم خدمات التأمين إلى جانب الضمانات المالية للحكومات وغيرها من الشركات الكبرى.

من هنا بدأت مشكلة تعريف المصرف والعمليات المصرفية حيث أصبح إيجاد تعريف شامل جامع يميز العمليات المصرفية عن غيرها من العمليات المالية والتمويلية عمل بالغ الصعوبة

ويمكن القول، بصفة عامة، أن المصارف الشاملة هي المصارف التي لم تعد بالتخصص التقليدي للأعمال المصرفية " بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة ومنها أعمال الاستثمار ". هذا التعريف الفقهي لم يجد له أثراً في القانون الوضعي

¹ محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1، 2006، ص(14).

² هزاع امفلاح، عمليات مصرفية محلية، كلية الاقتصاد جامعة حماة، سوريا، 2009، ص 19.

حيث لجأت القوانين الحديثة إلى تعدد العمليات المصرفية أو إلى تعريف المصرف أنه الشخصية الاعتبارية التي تعترف لها السلطة المعنية بالصفة المصرفية. أي أن القوانين. الوضعية فشلت في إعطاء تعريف جامع شامل مميز وموضعي للمصارف والعمليات المصرفية.

خصائص العمليات المصرفية:

أمام ضعف التعريف أصبح من الضروري تحديد خصائص العمليات المصرفية والتي يمكن جمعها بالتالي:

أ- **الصفة التجارية:** فأغلب، إن لم يكن كل، دول العالم منحت العمليات المصرفية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها.

ب- **أنها ذات صفة تقنية** تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات الإستقرآت بالعمل المصرفي، هي ذات معان قد لا تتفق والمعني اللغوي رغم أنها تفي بالأغراض التي توضح إرادة أطرافها بالموضوع المتفق عليه عملاً بالقاعدة " العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني" (1)

ج- **إتباع المصارف** من حيث الموضوع أسلوباً واضحاً في النماذج المصرفية كالعقود وغيرها من حيث الشكل والموضوع بحيث تكون العلاقة واضحة بين أطراف التعامل بعيدة عن اللبس والغموض وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها وتوضح ما يصبو إليه أطرافها في تعاملهم بطريقة قانونية مبنية على النظم التجارية والأعراف والعادات. أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة المصارف ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها.

د- **تعتمد كافة المصارف** في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم توضيحها لحقوق وواجبات كل من المصرف وعملائه ز تأسيساً على الأسلوب الموحد لكافة النماذج ولعدم قيام المصارف بتعديل شروطها بالإضافة لحاجة العملاء السريعة لإتمام التعامل يتم توقيع العملاء لهذه النماذج دون دراسة الشروط أو الدرية بتفاصيلها.

هـ- **تتميز القوانين المصرفية بأنظمة موحدة** على المستوى الدولي كالإتمادات والكفالات وبوالص التحصيل والنقل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية بحيث لا تعطي العميل المجال لتغيير أو تعديل نصوصها المطبوعة لأنها نظم عالمية مقننة بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية وتطبق بين كافة الدول العربية والأجنبية.

و- **إن العمليات المصرفية تقوم دائماً على الاعتبار الشخصي** أي على ثقة أطرافها (أو هذا هو المفروض) وهذا يسهل العمليات. فالمصرف ينظر إلى أخلاق عملية ومركزه المالي ليضمن في

¹هزاع امفلاح ، عمليات مصرفية محلية ،مرجع سابق ، ص (21).

تعامله معه كما أن الاعتبار الشخصي الذي ينتظره العميل من المصرف هو نوع العمل والخدمة وحسن المعاملة والسرعة من مصرف لآخر.⁽¹⁾

رابعاً: ماهية العمليات المصرفية الإلكترونية وأهميتها.

من أهم نتائج التطورات الأخيرة في مجالات الاتصالات والأنظمة والشبكات الإلكترونية أن أصبحت التجارة بشكل عام والعمليات المصرفية والمالية بشكل خاص تعتمد على الركيزة الإلكترونية فنجد أن قوام العمل المصرفي الإلكتروني هو شبكة الإنترنت ونظام التبادل الإلكتروني للبيانات .

وتتكون شبكة الإنترنت من شبكات من الحاسبات مرتبطة ببعضها عبر العالم وتتيح بذلك إمكانية الوصول السريع للمطلوب بسير وبأقل التكاليف. ويتم الاتصال عن طريق الإنترنت عبر البريد الإلكتروني أو عن طريق خدمة والتي يعبر عنها بشبكة المعلومات العالمية. وتتصف الصيرفة الإلكترونية بالميزات الآتية:

1. أنها خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
2. أنها خدمات عبر الحدود ولا تعرف قيوداً جغرافية.
3. أنها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية وهذا ما يطرح عدداً من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الإثبات.

ويمكن للمصرف الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الإلكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة. ويمنح الترخيص بعد التأكد من أمور أهمها. (I) السياسة العامة في تأدية الخدمات المصرفية والمالية والإلكترونية، الخيارات التقنية والسياسية الرقابية، المشاكل القانونية المتعلقة بتقديم هذه الخدمة، الوسائل والإجراءات المتعلقة بحفظ المعلومات.⁽²⁾

إن قيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الإنترنت يعود للفوائد الكثيرة التي تعود على المصارف أهمها:

1- تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف لإجراء بعض المعاملات المصرفية المختلفة بدون الحاجة للانتقال إلى المصرف وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة لأن تكلفة إنشاء موقع للمصرف عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد له بما يحتاجه من مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة. فممارسة المصرف نشاطه عبر موقعه على الانترنت يسهم

¹ هزاع امفلاح ، عمليات مصرفية محلية ، مرجع سابق ، ص (22).

² حسين شحادة الحسين ، العمليات المصرفية ، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية الجديد في التقنيات المصرفية ، 2002، ص (193، 194).

- في تسويق خدماته المصرفية وبعض المعاملات المالية التي تساعده على امتلاك ميزة تنافسية وتدعيم علاقاته مع عملائه مما يؤدي لزيادة ارتباطهم به والارتقاء بمستوى المعاملات التجارية.
- 2- إن دخول المصارف العالمية شبكة الإنترنت بما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم بضرورة دخول المصارف العربية لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض المصارف الأجنبية لخدماتها وقيام العملاء وفقاً لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع المصارف لاختيار ما ينسبهم.
- 3- تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات.
- 4- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين المصارف وجعله متوصلاً على مدار الوقت.
- 5- اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.
- 6- قيام علاقات مباشرة بين المشتري والبائع
- 7- توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار.
- 8- يشكل استخدام الإنترنت في المصارف نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج خدماتها والإعلام بنشأة مصرفية وتطوره ومؤثراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر

المبحث الثالث:

الدراسة الميدانية البحثية المتعلقة بـ "أثر تكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرعي سوف الجين وبني وليد".

أولاً: أداة جمع البيانات.

1- تصميم استمارة الاستبيان.

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحث ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق "الصلاحية".

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) "Content validity".

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع فرضيات الدراسة المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري "Face validity".

لتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم الإدارة، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم سبع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة وعدد سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل 8 عبارات حول مستوى تأثير تكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية

المجموعة الثالثة: وتشمل 7 عبارات حول مدى تأثير عدم وجود بدائل إدارية أو تكنولوجيا للتعامل مع الاختلالات غير المتوقعة على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية.

بعد عملية التحكيم وحساب قام الباحث بتوزيع عدد (25) استمارات الاستبيان على العاملين بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وعدد (25) استمارات الاستبيان على العاملين بمصرف الجمهورية فرع بني وليد وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (44) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منه.

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

الفرع	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
سوف الجين	25	22	88.00
بني وليد	25	22	88.00
المجموع	50	44	88.00

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 88.00 % من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة جدا.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات.

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) واحد من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات الأستبانة ولذلك نحتاج قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية عمل اختبار كرونباخ ألفا (α) وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الأستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي

في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. (البياتي: 2005،49)

2- التوزيع النسبي.

يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين فإذا كان المقياس المستخدم هو مقياس ثلاثي يتم الوصف كالآتي:

أ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.
ب- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية. لذلك يتم استخدام هذا الأسلوب لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان

3- اختبار ولكوكسن حول المتوسط (Wilcoxon - test).

يستخدم اختبار ولكوكسن لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية وحجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان.

4- اختبار Z حول المتوسط.

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة.

ثالثاً: ترميز البيانات.

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثنائي

الإجابة	1	نعم
الدرجة	1	2

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (1.5). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (1.5) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (1.5) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (1.5) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن 2 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS Statistical Package for (Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي:

رابعاً: اختبار الثبات والصدق **.Reliability and Validate**

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور . فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق.

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	أثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد	8	0.620	0.787
2	أثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.	7	0.679	0.824
3	أثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد	15	0.630	0.794

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معاملات الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.620 إلى 0.679) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.787 إلى 0.824) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

خامساً: خصائص مفردات عينة الدراسة.

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	28	82.4
أنثى	6	17.6
المجموع	*34	100.0

• هناك مفردات لم يجيب على هذا السؤال*

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الذكور ويمثلون نسبة (82.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (17.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر.

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 35 سنة	5	14.7
من 35 إلى أقل من 45 سنة	18	52.9
من 45 إلى أقل من 55 سنة	11	32.4
المجموع	*34	100.0

• هناك مفردات لم جيب على هذا السؤال*

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 35 إلى أقل من 45 سنة ويمثلون نسبة (52.9%) من مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن أعمارهم من 45 إلى أقل من 55 سنة ويمثلون نسبة (32.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن أعمارهم أقل من 35 سنة ويمثلون نسبة (14.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
متوسط	3	8.8
جامعي	31	91.2
المجموع	*34	100.0

• هناك مفردات لم جيب على هذا السؤال*

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من مستوياتهم التعليمية جامعي ويمثلون نسبة (91.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن مستوياتهم التعليمية تعليم متوسط ويمثلون نسبة (8.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل آراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها تابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المهنة.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المهنة.

النسبة %	العدد	المهنة
55.9	19	موظف
32.4	11	رئيس قسم
11.8	4	مدير
100.0	*34	المجموع

• هناك مفردات لم يجيب على هذا السؤال *

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الموظفين ويمثلون نسبة (32.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه رؤساء الأقسام ويمثلون نسبة (32.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي المدراء ويمثلون نسبة (44.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
11.8	4	من 10 إلى أقل من 15 سنة
79.4	27	من 15 إلى أقل من 25 سنة
8.8	3	من 25 إلى أقل من 35 سنة
100.0	*34	المجموع

• هناك مفردات لم يجيب على هذا السؤال *

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن عدد سنوات خبرتهم من 15 إلى أقل من 25 سنة ويمثلون نسبة (79.4%) من مفردات عينة الدراسة. تم يليه ممن عدد سنوات خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (11.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 25 إلى أقل من 35 سنة ويمثلون نسبة (8.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن أعمارهم كبيرة وبالتالي يكون لديهم القدرة على تقهم مشكلة الدراسة.

سادساً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة.

1- أثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبنى وليد.

الجدول رقم (9) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبنى وليد ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

الجدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبنى وليد ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

م	السؤال	لا	نعم	درجة الموافقة
1	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف كافة العمليات المصرفية	2	42	
		النسبة %	95.5	عالية
2	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف جزء من العمليات المصرفية	33	11	
		النسبة %	25.0	منخفضة
3	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى تراكم معاملات الزبائن التي تحتاج للسرعة في الإنجاز	00	44	
		النسبة %	100.0	عالية
6	هل إدارة المصرف تعتمد الاعتماد الكامل على تكنولوجيا الاتصالات في تنفيذ عملياتها المصرفية	4	40	
		النسبة %	90.9	عالية
7	هل الفترة الزمنية التي تستغرقها الانقطاعات طويلة لا يمكن تداركها	16	28	
		النسبة %	63.6	عالية
8	هل الإنقطاعات تؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية للمصرف	4	40	
		النسبة %	90.9	عالية
10	هل إدارة المصرف تحاول جلب تكنولوجيا متطورة ترضي عملائها	30	14	
		النسبة %	31.8	منخفضة
15	هل الأخطاء الحاصلة على مستوى العمليات المصرفية ناتجة من انقطاع الاتصالات على مستوى الدولة	3	41	
		النسبة %	93.2	عالية

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على الأسئلة التالية:

1. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف كافة العمليات المصرفية.
2. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى تراكم معاملات الزبائن التي تحتاج للسرعة في الإنجاز.
3. هل إدارة المصرف تعتمد الاعتماد الكامل على تكنولوجيا الاتصالات في تنفيذ عملياتها المصرفية.

4. هل الفترة الزمنية التي تستغرقها الإنقطاعات طويلة لا يمكن تداركها.
5. هل الإنقطاعات تؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية للمصرف.
6. هل الأخطاء الحاصلة على مستوى العمليات المصرفية ناتجة من انقطاع الاتصالات على مستوى الدولة.

ب- درجات الموافقة منخفضة على الأسئلة التالية:

1. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف جزء من العمليات المصرفية.
2. هل إدارة المصرف تحاول جلب تكنولوجيا متطورة ترضي عملائها.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد تم استخدام اختبار ولكوكسون حول المتوسط (1.5) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف كافة العمليات المصرفية	1.95	.211	-6.030	.000
2	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف جزء من العمليات المصرفية	1.25	.438	-3.317	.001
3	هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى تراكم معاملات الزبائن التي تحتاج للسرعة في الإنجاز	2.00	.000	-6.633	.000
6	هل إدارة المصرف تعتمد الاعتماد الكامل على تكنولوجيا الاتصالات في تنفيذ عملياتها المصرفية	1.91	.291	-5.427	.000
7	هل الفترة الزمنية التي تستغرقها الإنقطاعات طويلة لا يمكن تداركها	1.64	.487	-1.809	.070
8	هل الإنقطاعات تؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية للمصرف	1.91	.291	-5.427	.000
10	هل إدارة المصرف تحاول جلب تكنولوجيا متطورة ترضي عملائها	1.32	.471	-2.412	.016
15	هل الأخطاء الحاصلة على مستوى العمليات المصرفية ناتجة من انقطاع الاتصالات على مستوى الدولة	1.93	.255	-5.729	.000

حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها على كل سؤال على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (1.5).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (1.5).
- من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (1.5) للأسئلة التالية:

1. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف كافة العمليات المصرفية.
2. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى تراكم معاملات الزبائن التي تحتاج للسرعة في الإنجاز.
3. هل إدارة المصرف تعتمد الاعتماد الكامل على تكنولوجيا الاتصالات في تنفيذ عملياتها المصرفية.
4. هل الإنقطاعات تؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية للمصرف.
5. هل الأخطاء الحاصلة على مستوى العمليات المصرفية ناتجة من انقطاع الاتصالات على مستوى الدولة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (1.5) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لسؤال التالي:
هل الفترة الزمنية التي تستغرقها الإنقطاعات طويلة لا يمكن تداركها لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذا السؤال وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه السؤال متوسطة.

ت- الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (1.5) للأسئلة التالية:

1. هل انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف جزء من العمليات المصرفية.
 2. هل إدارة المصرف تحاول جلب تكنولوجيا متطورة ترضي عملائها.
- لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (1.5) فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (1.5) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد	1.7386	.10722	14.764	43	.000

حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (1.5)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (1.5)

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (14.764) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (1.7386) وهو يزيد عن متوسط المقياس (1.5) فهذا يشير إلى وجود أثر لتكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد حيث أن:

1. انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى توقف كافة العمليات المصرفية
2. انقطاع خدمات الاتصال تؤدي إلى تراكم معاملات الزبائن التي تحتاج للسرعة في الإنجاز
3. إدارة المصرف تعتمد الاعتماد الكامل على تكنولوجيا الاتصالات في تنفيذ عملياتها المصرفية
4. الإنقطاعات تؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية للمصرف
5. الأخطاء الحاصلة على مستوى العمليات المصرفية ناتجة من انقطاع الاتصالات على مستوى الدولة

2- أثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

الجدول رقم (12) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

الجدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

م	العبارة	لا	نعم	درجة الموافقة
4	هل عدم وجود بدائل متاحة لتغطية هذه الانقطاعات تضمن الاستمرار للعمليات المصرفية	3	41	عالية
		6.8	93.2	
5	هل يوجد كادر متخصص لإصلاح كافة الاختلالات التي تحدث لتكنولوجيا الاتصالات	30	14	منخفضة
		68.2	31.8	
9	هل تعتبر التكنولوجيا التي يعتمد عليها المصرف قديمة وغير متطورة لهذا فإن أعطالها متكررة	32	12	منخفضة
		72.7	27.3	
11	هل هذه التكنولوجيا مفروضة من قبل السلطات النقدية وليس للمصرف سلطة عليها	5	39	عالية
		11.4	88.6	
12	هل يملك المصرف تكنولوجيا اتصالات "قمر صناعي" خاص به لإتمام معاملاته المصرفية	43	1	منخفضة
		97.7	2.3	
13	هل كافة الموظفين بالمصرف على دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة	25	19	منخفضة
		56.8	43.2	
14	هل يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية لموظفيه لزيادة معرفتهم بتكنولوجيا الاتصالات لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة	25	19	منخفضة
		56.8	43.2	

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على الأسئلة التالية:

1. هل عدم وجود بدائل متاحة لتغطية هذه الانقطاعات تضمن الاستمرار للعمليات المصرفية.
2. هل هذه التكنولوجيا مفروضة من قبل السلطات النقدية وليس للمصرف سلطة عليها.

ب- درجات الموافقة منخفضة على الأسئلة التالية:

1. هل يوجد كادر متخصص لإصلاح كافة الإختلالات التي تحدث لتكنولوجيا الاتصالات.
2. هل تعتبر التكنولوجيا التي يعتمد عليها المصرف قديمة وغير متطورة لهذا فإن أعطالها متكررة.
3. هل يملك المصرف تكنولوجيا اتصالات "قمر صناعي" خاص به لإتمام معاملاته المصرفية.
4. هل كافة الموظفين بالمصرف على دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة.

5. هل يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية لموظفيه لزيادة معرفتهم بتكنولوجيا الاتصالات لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول المتوسط (1.5) فكانت النتائج كما في الجدول رقم ()

الجدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
4	هل عدم وجود بدائل متاحة لتغطية هذه الانقطاعات تضمن الاستمرار للعمليات المصرفية	1.93	.255	-5.729	.000
5	هل يوجد كادر متخصص لإصلاح كافة الإختلالات التي تحدث لتكنولوجيا الاتصالات	1.32	.471	-2.412	.016
7	هل تعتبر التكنولوجيا التي يعتمد عليها المصرف قديمة وغير متطورة لهذا فإن أعطالها متكررة	1.27	.451	-3.015	.003
9	هل هذه التكنولوجيا مفروضة من قبل السلطات النقدية وليس للمصرف سلطة عليها	1.89	.321	-5.126	.000
12	هل يملك المصرف تكنولوجيا اتصالات "قمر صناعي" خاص به لإتمام معاملاته المصرفية	1.02	.151	-6.332	.000
13	هل كافة الموظفين بالمصرف على دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة	1.43	.501	-.905	.366
14	هل يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية لموظفيه لزيادة معرفتهم بتكنولوجيا الاتصالات لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة	1.43	.501	-.905	.366

حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على السؤال لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5).
مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5).
من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (1.5) للأسئلة التالية:

1. هل عدم وجود بدائل متاحة لتغطية هذه الإنقطاعات تضمن الاستمرار للعمليات المصرفية
 2. هل هذه التكنولوجيا مفروضة من قبل السلطات النقدية وليس للمصرف سلطة عليها
- لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تزيد عن متوسط المقياس (1.5) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه الأسئلة.

ب- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 للأسئلة التالية:

1. هل كافة الموظفين بالمصرف على دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة.
 2. هل يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية لموظفيه لزيادة معرفتهم بتكنولوجيا الاتصالات لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه الأسئلة متوسطة.

ج- الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (1.5) للعبارة التالية:

1. هل يوجد كادر متخصص لإصلاح كافة الاختلالات التي تحدث لتكنولوجيا الاتصالات.
2. هل تعتبر التكنولوجيا التي يعتمد عليها المصرف قديمة وغير متطورة لهذا فإن أعطالها متكررة.
3. هل يملك المصرف تكنولوجيا اتصالات "قمر صناعي" خاص به لإتمام معاملاته المصرفية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه الأسئلة ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه الأسئلة تقل عن متوسط المقياس (1.5) فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه الأسئلة.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبنبي وليد. تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (1.5) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.	1.4708	.17314	-1.120	43	.269

حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5).

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-1.120) بدلالة معنوية محسوبة (0.269) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود بعض الأثر لتكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد حيث أن:

1. عدم وجود بدائل متاحة لتغطية هذه الإنقطاعات تضمن الاستمرار للعمليات المصرفية
2. هذه التكنولوجيا مفروضة من قبل السلطات النقدية وليس للمصرف سلطة عليها
3. لا يوجد كادر متخصص لإصلاح كافة الإختلالات التي تحدث لتكنولوجيا الاتصالات
4. لا تعتبر التكنولوجيا التي يعتمد عليها المصرف قديمة وغير متطورة لهذا فإن أعطالها متكررة
5. لا يملك المصرف تكنولوجيا اتصالات "قمر صناعي" خاص به لإتمام معاملته المصرفية
6. ليس كافة الموظفين بالمصرف على دراية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة
7. يقوم المصرف بإجراء بعض الدورات التدريبية لموظفيه لزيادة معرفتهم بتكنولوجيا الاتصالات لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة.

سادسا: اختبار الفرضية الرئيسية.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (أثر تكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة وأثر تكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية) واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (1.5) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15).

الجدول رقم (15) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد	1.6136	.10124	7.446	43	.000

حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على الأسئلة المتعلقة بأثر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد يختلف معنويا عن متوسط المقياس (1.5)

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.446) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (1.6136) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أثر للبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد حيث أن:

1. يوجد أثر لتكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة.
2. يوجد بعض الأثر لتكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية.

سابعاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها:

1- أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الجنس هي من فئة (الذكور) وتشكل نسبة (82.4%).
2- تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير العمر عند الفئة (من 35 إلى أقل من 45 سنة) ويمثلون نسبة (52.9%).

3- أما أعلى نسبة لمتغير المستوى التعليمي عند جامعي ونسبته (91.2%).

4- أما أعلى نسبة لمتغير المهنة عند موظف ونسبته (55.9%).

5- وأعلى نسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة عند الفئة (من 15 إلى أقل من 25 سنة) بنسبة (79.4%).

6- يوجد أثر للبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات على العمليات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

أ- يوجد أثر لتكنولوجيا الاتصالات على سرعة ودقة وجودة الخدمات المقدمة من مصرف الجمهورية فرع سوف الجين وبني وليد.

ب- يوجد بعض الأثر لتكنولوجيا الاتصالات على الإشكاليات التي تتعرض لها العمليات المصرفية.

ثانياً: التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، هناك مجموعة من التوصيات التي يوصي بها الباحث وهي:

1- على المصارف التجارية والسلطات النقدية في الدولة إيجاد بدائل طارئة لتغطية الإنقطاعات المتكررة لتكنولوجيا الاتصالات التي أدت إلى شل النشاط الاقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص الذي أدى إلى استياء شريحة كبيرة من العملاء.

2- ضرورة تطوير تكنولوجيا الاتصالات الموجودة أو استبدالها بتكنولوجيا أخرى أكثر تطوراً وأقل اختلالاً، تعويضاً للانقطاعات السابقة بالإضافة لتأهيل وتدريب المتخصصين والموظفين ليكونوا على دراية بكيفية التعامل معها.

3- على القطاع المصرفي أن يقوم باقتناء تكنولوجيا خاصة به إستثناءً على تكنولوجيا الاتصالات الخاصة بالدولة لتقادي الانقطاعات التي تحدث فيها وضمان استمرار العمليات المصرفية.

4- أخذ المصارف التجارية بعين الاعتبار إرضاء العملاء الذين يعانون الأمرين من جراء سوء الخدمات التي تقدمها والتوقفات المستمرة من وقت لآخر وتقديم خدمات سريعة ومتطورة.

5- أن للمصارف التجارية والقطاع المصرفي الدور الأبرز في النشاط الاقتصادي فإذا تعرضت إلى التعثر والإهمال انعكس ذلك على جميع النواحي الاقتصادية في الدولة لذلك يجب الاهتمام بها من السلطات العليا.

المراجع:

أولاً: الكتب.

- 1- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
 - 2- جمال أبوشنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية حتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
 - 3- حسين شحادة الحسين، العمليات المصرفية، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية الجديد في التقنيات المصرفية، 2002.
 - 4- حسين سلامة: ثورة إعادة الهندسة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007.
 - 5- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
 - 6- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح - الاختبارات اللامعلمية - الطبعة الأولى - معهد الإحصاء - 1995.
 - 7- عابدة نخلة رزق الله - دليل الباحثين في التحليل الإحصائي - الطبعة الأولى - دار الكتب- القاهرة - 2002.
 - 8- عبد الحميد عبد المجيد البداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق - عمان الطبعة الأولى-1997.
 - 9- محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
 - 10- محمد عبدالفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2006
 - 11- محمد حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011.
 - 12- مجدي عبد الكريم حبيب - الإحصاء اللابارامتري الحديث في العلوم السلوكية - مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الأولى - 2001
 - 13- محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان - (2005) .
 - 14- هزاع امفلاح، عمليات مصرفية محلية، كلية الاقتصاد جامعة حماة، سوريا، 2009،
 - 15- نبيل محمد المرسي، نظم المعلومات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- ثانياً: المجالات العلمية.**
1. أكرم محسن الياسري، إيناس ناصر عكلة الموسوي، أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحكومة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد التاسع نوفمبر 2012.
 2. حسين شحادة الحسين، العمليات المصرفية، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية الجديد في التقنيات المصرفية، 2002.
 3. محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
 4. عبدالرازق قاسم، أحمد العلي " أثر تقنية المعلومات في تطوير نظم عمليات المصارف العامة في سورية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد الأول - العدد 28،
 5. عبدالفتاح بوخمخ، شابونية كريمة، تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول، المعرفة الركيعة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والأقتصاديات، جامعة بسكرة، 2005،
 6. كينث وجين، نظم المعلومات الإدارية إدارة الشركات الرقمية، دار برنتيش هول، لندن، 2004.
 7. موسوعة الأسرة المسلمة شبكة الانترنت 13 اكتوبر 2007.

أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل والتغلب على الظواهر الهدامة ومعالجة مشكلة البطالة في المجتمع الليبي

أ.د. عمر مولود دنس

كلية الاقتصاد (المجليات) - جامعة الزاوية - ليبيا

مشكلة الدراسة:

أن عملية النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل والتغلب على الظواهر الهدامة في المجتمع ومعالجة مشكلة البطالة يخلق تنمية إقتصادية وإجتماعية ضرورية للدول النامية لتقلل من حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث هناك مجموعة عوامل إقتصادية أدت إلى إتساع هذه الفجوة متمثلة في التبعية الإقتصادية والتكنولوجية والنقدية بالخارج وضعف البنين الزراعي والصناعي... الخ. وأخرى غير إقتصادية متمثلة في زيادة السكان وسوء التغذية وإنخفاض دور العنصر النسائي... الخ، ولكن يمكن تجاوز هذه الأوضاع الإقتصادية والغير الإقتصادية تدريجاً، وذلك بإحداث خلق تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية تعتمد إتماداً كبيراً على رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة الأهداف والسياسات. وتحديد متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب وربطها بالاحتياجات السريعة التغير لسوق العمل.

فرضيات الدراسة:

هناك جملة من المؤشرات التي تعكس مستوى تحسن وتطور القدرة البشرية في العالم اليوم حيث نلاحظ إنخفاض مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية في جميع الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص والتي نذكر منها:

- أ- إنخفاض المستوى المعيشي للفرد.
- ب- إنخفاض المستوي التعليمي للفرد.
- ج- تقشي البطالة في المجتمع.

وعليه فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية:

- 1- السياسات التعليمية المتبعة لا تتوافق مع مدخلات سوق العمل مما ينجم عنه وجود فائض من الخريجين في تخصصات غير مرغوبة.
- 2- ضعف الإنفاق على قطاع التعليم بليبيا في العقود الأخيرة مما تسبب في تدهور التنمية الإقتصادية والإجتماعية بل وحتى السياسية.
- 3- زيادة نسبة البطالة بين المتعلمين بعد أحداث فبراير.

4- وضع إستراتيجية التدريب والتعليم من أجل الأجيال القادمة.

أهمية البحث:

تهتم هذه الدراسة برصد أسباب تزايد نسبة البطالة وظاهرة الباحثين عن العمل في محاولة لتقديم حلول مقترحة لهذه المشكلة وذلك من خلال عملية تحليل للواقع المرتبط بسوق العمل في ليبيا وقياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل أملاً من الله أن تساهم هذه الدراسة في الوصول إلى النتائج من خلال تحديد متطلبات النهوض بتشغيل الشباب ومعالجة مشكلة البطالة ومدى الإحتياجات السريعة التغير لسوق العمل في إطار المنطلقات التي بدورها ستعكس على زيادة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال زيادة مستوي معيشة الأفراد، ومن ثم زيادة مستوي الرفاه الإجتماعي، والذي بدوره سيؤدي إلى النهوض بالعنصر البشري وإعطاؤه الأولوية في جمع الخطط التنموية المراد تنفيذها، وفي كل الأحوال يمكن القول إن توفير فرص العمل ليس مسؤولية الدولة فقط بل هو عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص، وتعني الشراكة هنا توسيع قاعدة الملكية وتوفير المرجعية القانونية الداعمة حيث أفرزت التجارب الدولية العديد من البرامج الناجحة في تلبية متطلبات تشغيل الشباب من خلال عدة آليات منها تدريب المبادرين وإقامة الحاضنات ودعم وتيسير تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وإيجاد آليات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا يعتبر منطلقاً مرجعياً في هذا الخصوص، والذي يعني في مجمله ضرورة الإستفادة من الخبرات الدولية الناجحة.

أهداف الدراسة:

- 1- تحليل الوضع القائم في مجال سوق العمل.
- 2- تحديد المعلومات والمهارات اللازمة للخريجين والتي تساهم في تلبية احتياجات سوق العمل.
- 3- تحديد أعداد الخريجين من التخصصات المطلوبة في سوق العمل من أجل أحداث تنمية شاملة.
- 4- تقدير الإحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى العاملة والقضاء على البطالة في السنوات القادمة.

منهجية الدراسة:

أن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي المبني على دراسة ظاهرة البطالة عند الشباب والتي تعتبر من القضايا الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي للمطالبة بتوفير حياة كريمة و عدالة إجتماعية وخلق فرص عمل تليق بطموحات الشباب وعلى الرغم من مرور عشر سنوات من أحداث فبراير لم يحدث إلا العكس، ومع تعقب الحكومات حيث إزدادت الإنقسامات السياسية وأتسعت الأزمة الإقتصادية بالإضافة إلى غياب الأمن والقانون وتزايدت نسبة البطالة مع شح الموارد وغياب

الإستثمارات و إهدار المال العام وعدم خلق فرص عمل وسوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مما ترتب عليه غياب الإرادة لوضع سياسات لتحسين أوضاع الشباب وبهذه تعتبر البطالة معضلة في ليبيا.

المقدمة:

يعتبر النهوض بتشغيل الشباب عموماً وحملة الشهادات العلمية خصوصاً من الضرورات التي تفرضها معطيات العولمة ومتغيرات سوق العمل المعاصر في ظل تنامي فقدان إستجابة التعليم لمتطلبات سوق العمل، وتتفاعل مشكلة تشغيل الشباب مع معطيات الواقع التعليمي والتدريبى ومدى إستجابته لمتطلبات سوق العمل المعاصر بكل ما تعنيه من تغيير متسارع نحو المعلوماتية المؤطرة بعولمة الإقتصاد.

وفي هذا السياق فإن التوجه الرقمي المعلوماتي وتقنيات الإتصالات الذي صار أكثر إنتشاراً وأسرع تنوعاً في المعلومات، وهذا لا يجاريه بالطبع التأهيل والتعليم الشهادتي التقليدي المحدود النهايات، والذي سيؤدي إلى تغيرات جوهرية في عالم العمل وفي خلق وظائف من نوع غير مسبوق وتقليص وظائف وفرص عمل كانت لها أهمية، وكذلك في محتوى وشكل العمل وموقعه وطبيعته عقود العمل والمهارات المتجددة، ومن هنا تبرز الحاجة وبشكل ملح إلى منطلقات أساسية، و مما يزيد من تقاوم المشكلة في ليبيا الضعف في مؤسساتها سواء التعليمية أو الخدمية، وتعثر تنوع القطاع الخاص ونموه، وغياب التوافق بين المهارات والاحتياجات في سوق العمل بأزمة سياسية أثرت على الجوانب حيث تمر ليبيا و الإقتصادية والإجتماعية، وهي لا تزال في طور النهوض من عثرات ثورتها التي تزداد هشاشتها من جراء البطالة السافرة والبطالة الجزئية وعدم إستقرار البيئة السياسية وإستمرار فترات الصراع، فإن أكبر التحديات التي تواجه سوق العمل في ليبيا هي وضع إستراتيجية متكاملة الوظائف التي يمكن أن تساعد على تشجيع الاندماج أثناء المرحلة الانتقالية في ليبيا وأن يمهّد الطريق لتعزيز الخيارات و السياسات المتاحة على المدى القصير إلى التوظيف في المدى الطويل... "ولكن كيف لنا أن نقنع الجيل الجديد بأن التعليم مفتاح النجاح إذا كنا محاطين بخريجين فقراء، ولصوص أثرياء" (روبرت موغابي).

أولاً: أساليب النهوض بتشغيل الشباب.

إن مقارنة تحديد و متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب وربطها بالاحتياجات السريعة التغير لسوق العمل هي من المقاربات ذات الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المتداخلة، فمن جهة البعد الإجتماعي تتواصل المقاربة مع الآثار الإجتماعية لبطالة الشباب باهظة التكلفة إجتماعياً وأمنياً، وإنتشار الظواهر الهدامة في المجتمع ومن جهة البعد الإقتصادي فهي مؤثرة على أداء الإقتصاد ومخلة بالمقدرة التنافسية للإقتصادات الوطنية، ومن الجهة السياسية تعني القرار السياسي لحل المشكلة والتقليل من تبعاتها حتى وجود احتمالات التكلفة الإقتصادية العالية وزيادة الأعباء على الإقتصاد والإنفاق العام و إن الدول التي تتوفر فيها المهارات المستجيبة لمتطلبات العولمة وتقنيات المعلوماتية والإتصالات

المتطورة مع توفر البنية التحتية الملائمة تصبح مواقع مهمة وجذابة لفرص العمل العابرة للزمان و يرتبط التعليم والتدريب بالإستجابة لمتطلبات سوق العمل وخلق فرص عمل متنامية، ويفرض عصر المعلوماتية و إستجابة التعليم وتقنيات المعلومات والتواصل الإلكتروني وهذا تحدي يواجه كل بلدان العالم ، وخاصة في ظل انتشار فيروس كورونا الذي فتك بكل دول العالم مما تتطلب إستخدام تقنيات المعلومات والتواصل الإلكتروني وخاصة في مجال التعليم الإلكتروني، والإستفادة من العناصر النسائية الشابة وخاصة الخريجات من آليات العمل عن بعدّ والتحرر المكاني لغرض العمل، وتزداد بالتالي إحتتمالات توظيفهن والحد من تسربهن من العمل نتيجة للظروف الإجتماعية والأسرية، حيث توفر تقنيات العمل عن بعدّ عبر الوسائط المعلوماتية المتطورة إمكانيات هائلة لتسويق الخدمات إن هذه الآليات توفر للمرأة فرص عمل جديدة ومتميزة خاصة إذا كانت مؤهلة تأهيلا مناسباً في مجالات المعلوماتية والتواصل الإلكتروني، " وعلى سبيل المثال فإن دولاً مثل بنغلاديش والهند والسنغال استطاعت أن توفر الآلاف من فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء بهذه الطريقة، وفي الهند تم توفير أكثر من 250.000 فرصة عمل للنساء من خلال الهواتف المحمولة سنة 2001".¹

أ: متطلبات النهوض بتشغيل الشباب.

تعتبر مشكلة التشغيل وخلق فرص العمل من المشاكل المتعددة الأبعاد والتداعيات على النطاقين القطري والعالمي، وفي ظل جملة من المستجدات في مجال النشاط الاقتصادي يقارب موضوع تحديد الآليات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء الأبعاد التالية:

- 1- العمل على تطوير نظم التعليم والتدريب المهني لتستجيب بكفاءة لمستجدات العولمة والمعلوماتية وتقنيات التواصل الإلكتروني في إطار التدريب والتعليم المستمر.
- 2- إيجاد سياسات داعمة للمبادرين بمشروعات صغيرة تمكنهم من شق طريقهم في تأسيس المشروعات المتوسطة والكبيرة والتوظيف الذاتي.
- 3- مراجعة التشريعات النافذة لتستجيب بكفاءة عالية لآليات التشغيل الذاتي وتوسيع قاعدة التشغيل وإقحام مؤسسات المجتمع المدني.
- 4- التوجه نحو الإستفادة من التقنيات المعلوماتية والتواصلية المتطورة بما يخدم قضايا المجتمع.
- 5- العمل على تأهيل الأجيال القادمة من أصحاب الأعمال المبادرين ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود إقتصادي دائم.

1 - International labour organization 2001 world employment report 2001: life work in the information economy.

- 6- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية والتي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- 7- اعتماد تبني أسلوب حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى لتبني المبادرين والمقبلين الجدد على سوق العمل ودعمهم وتشجيعهم وتهيئة المرافق والمواقع المناسبة والمجهزة لبدء مشروعاتهم.
- 8- إيجاد برامج لتنمية الموارد البشرية المؤهلة والكفؤة وتطبيق أساليب التدريب التحويلي للذين لا تستجيب مؤهلاتهم العلمية لفرص العمل المتاحة.
- 9- تبني أسلوب العمل عن بعد بما يدعم توجهات التوظيف الذاتي غير المرتبط بالمكان، وهذا أسلوب ثبت نجاحه في كثير من دول العالم وقد أسلفت الإشارة إلى ذلك لعدة أسباب منها جائحة كورونا.
- 10- تحديث آليات التوظيف بما ينسجم مع مستجدات سوق العمل في تغييرها السريع وربط ذلك بالتعليم والتدريب المستمر الذي يوفر خيارات متعددة لتغيير مسارات العمل.
- 11- تبني أساليب التعليم والتأهيل الافتراضي "Virtual" في إطار سياسات تحديث نظم التعليم.
- 12- الاستفادة من المرجعيات التي طورتها منظمة العمل العربية والدولية في مجال التشغيل وفرص العمل والحد من البطالة.

ب: الصعوبات والتحديات بتشغيل الشباب.

ينظر إليها من مسألة تحديد متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب في إطار جملة من الواقعية التي تعني ببعدين رئيسيين يتصل الأول بالإمكانات المتاحة بينما يتعلق الثاني بالصعوبات والتحديات، ويعتبر تحديد أهم الصعوبات والتحديات في مجال النهوض بتشغيل الشباب الخطوة الأهم حيث تواجه فكرة الحصول على الشهادة العلمية ووضع نهايات للتعليم، و تحديات كثيرة لا يمكن الإكتفاء بعدد محدود من سنوات التعليم، وتوظيفها للعمل ببقية العمر وصارت الدعوة أكثر إلحاحا للتعليم والتدريب المستمر والتحويلي، و تبرز الحاجة إلى التوجيه والإرشاد المهني للشباب ليكونوا أكثر إدراكا لفرص العمل المتاحة والمبادرات الخلاقة من خلال مرجعية معلوماتية تربطهم بأحدث المستجدات في سوق العمل وفق آليات دعم المشروعات الصغرى وحاضنات الأعمال. والتوسع في تطبيقها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي. والتي تتمثل فيما يلي:1

- قدرة الحصول على التمويل والحوافز التي يتيحها مناخ العمل فضعف مناخ العمل يقلل من الطلب على الأيدي العاملة من جراء عدم تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الحصول على

¹ -دراسة للبنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، إعادة الاندماج من أجل التعافي، 2016،

<http://dx.doi.org/10.1596/978-1-4648-0714-5>

التمويل، وخدمات الأعمال، وحوافز الاستثمارية في القطاعات الناشئة، مثل البناء، و التجارة، و الخدمات، والصناعات الزراعية.

• أن القطاع العام بوصفه جهة العمل المفضلة. فهيمنة المشاريع المملوكة للدولة على الإقتصاد وهيكل إمتيازات الوظائف الحكومية يقلل من حوافز السعي للحصول على وظيفة بالقطاع الخاص.

• قوانين العمل فيما يتعلق بالتعاقدات، والتنقلات، والتوظيف، والفصل من الخدمة فاللوائح التنظيمية المثبطة التي تحكم هيكل عقود العمل، ومتطلبات التدريب، وإجراءات التوظيف والفصل من الخدمة، قد تحد بدلاً من التشجيع على خلق الوظائف.

• إزدواجية الضمان الإجماعي بين القطاعين العام والخاص. فضعف تغطية مظلة الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص تؤدي في العادة إلى طول فترة الإنتظار للحصول على وظائف بالقطاع العام.

• المهارات ذات الصلة بالوظائف، سواء العالية منها أو المتدنية فالشركات تواجه تحديات في إلحاق مواطنين مؤهلين بالوظائف التي تتطلب مهارات، سواء كانت عالية أم متدنية.

• مساندة غير الحاصلين على شهادات جامعية في الإلتحاق بالوظائف فعلى الرغم من إرتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي، ونتيجة لضعف القدرة على الإنتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل وإرتفاع معدلات البطالة بين الشباب لتصبح أحد أعلى المعدلات في العالم.

ج: التحدي التكنولوجي المعلوماتي.

"يشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2001 حول التشغيل إلى أن ضخ المعلومات عبر الوسائط الإلكترونية المتطورة يمثل تحدياً لفرص العمل القائمة ومؤثراً ضاعطاً على نظم التعليم والتدريب المهني بحيث صار التعليم والتدريب المهني التقليدي عاجزاً عن مجاراة التقدم التقني والمعلوماتي، وأخذت الهوة تزداد اتساعاً بين الاثنين، وبالتالي وكما أشار التقرير فإن المشكلة ليست فقط في حل مشكلة تشغيل الشباب وخاصة الخريجين، بل وأيضاً فيما سيتم القضاء على أنظمة وفرص عمل تقليدية ستهجر وكذلك سيقتضي مقدرتها على المنافسة. وفي سياقها تنامت حركة التوظيف الذاتي وزاد عدد الذين يتعاملون مع أكثر من مشروع ذاتي وخاص في هذا السياق صار للاقتصاد والتشغيل الرقمي نصيب التشغيل الذاتي والعمالة المؤقتة في نمو متزايد مع تزايد المهارات والقيمة المضافة"¹.

-ثانياً: تدهور أداء مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا.

ينبغي أن تحظى قضية التوافق بين المهارات وفرص العمل والتعليم الجامعي بالأولويات في سياسات وإستراتيجيات التشغيل للحد من ظاهرة بطالة الخريجين، من خلال التشديد على تقليص الفجوة بين الجانب المعرفي المكتسب من النظام التعليمي والمهارات المطلوبة في

¹ - مرجع سابق ذكره

سوق العمل حيث أن التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات الحكومية في ليبيا ومع زيادة الجامعات الخاصة في دولة لا يزيد عدد سكانها عن ستة مليون نسمة قد خلق مشاكل عديدة كانت لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي، ونظراً لإفتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون إستكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة بالجامعات أو الكليات المفتوحة في السابق، سواء من الناحية المادية أو الفنية أو إختيار الإدارات الجيدة ذات الكفاءات في نظام التعليم، وهذا ما موجود بأغلب الجامعات الليبية ومع ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا والتي تعاني من عدة مشاكل تعيق العملية التعليمية بالإضافة إلى الكثافة الطلابية العالية في الفصول أو القاعات الدراسية على حدٍ سواء فإن مستوى التعليم سيتهور و لن تكون المخرجات جيدة، وأيضاً إلى جانب تهالك عدد كبير من المباني الجامعية، و إلى درجة وجود تشققات في العديد منها، كذلك لا تتوفر المعامل ووسائل الإيضاح الضرورية في الجامعات والتي تساند وتدعم العملية التعليمية عن طريق التعليم الإلكتروني ناهيك عن مشكلة النظافة وعدم وجود دوريات مياه جيدة... الخ، فكان قطاع التعليم من أكثر القطاعات المتضررة في الدولة قبل و بعد أحداث فبراير فعدم الإنفاق على التعليم تسبب في عدم توفر الإحتياجات الضرورية لها مما كان سبباً في تندي مستويات التعليم ومخرجاته، ومما أدى إلى العجز في تحقيق الأداء الفعال. بالإضافة إلى إفتقار النظام التعليمي إلى سياسة تدريبية ميدانية في مواقع العمل، وبالرغم من أن الإنفاق التنموي الكبير على قطاع التعليم خلال العقود الماضية بدون وضع خطط إستراتيجية لم تواكب أي تطور في مخرجات سوق العمل لذا بدأ واضحاً الآن أكثر من أي وقت مضى أن قطاع التربية والتعليم يحتاج إلى إعادة النظر في أهدافه وبرامجه وهياكله الإدارية والتنظيمية في ضوء العلاقة مع القطاعات المجتمعية الأخرى. (وكما قالت السفيرة البريطانية جين ماريوت) في تقريرها عن التعليم في العالم العربي في مجلس العموم البريطاني، أن النظام التعليمي في العالم العربي يؤدي إلى مفارقات مدهشه في الخريجين، فطلاب الدرجة الأولى من الأذكاء يذهبون إلى كليات الطب والهندسة، بينما خريجو الدرجة الثانية يذهبون إلى كليات إدارة الأعمال، والإقتصاد بذلك يصبحون مدراء لخريجي الدرجة الأولى وفي حين خريجو الدرجة الثالثة يتجهون للسياسة فيصبحون ساسه البلاد، ويحكمون خريجي الدرجتين الأولى و الثانية أما الباقي من المجتمع في ليبيا والمتعثرين في دراستهم فيلتحقون بالجيش أو الشرطة فيتحكمون بالسياسة والإقتصاد ويطيحون بهم من مواقعهم إن أرادوا ذلك أما المدهش حقا فهو أن الذين لم يدخلوا المدارس أصلا يصبحون أعضاء مجالس نيابية وعمداء وشيوخ قبائل؟! يأتى الجميع بأمرهم مما تسبب في توسع ظاهرة البطالة وإنتشار الظواهر الهدامة في المجتمع لعدم وضع إستراتيجية ملائمة من الساسة والطبقة الحاكمة.

أ- بطالة المتعلمين:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الإقتصادية التي أهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الإقتصادية والإجتماعية عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة ، وفي الواقع أن مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على أن الشباب مازالو يؤمنون تماما بأهمية العمل داخل دولاب الحكومة وليس لدى القطاعات الأخرى بأعتبره هو منطقة التوظيف الأصلية، ولذلك أصبح القطاع الحكومي مكتظ بصورة كبيرة، وهو ما أدى بدوره إلى التوسع في الهياكل التنظيمية وإستحداث العديد من التقسيمات والمستويات الوظيفية دون الحاجة إليها الأمر الذي أدى إلى تضخمه ومركزيته الشديدة وتعدد الإجراءات، وبالتالي تدهور جودة الخدمة العامة على إعتبار أن سوق العمل الليبي قادر على أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من خرجي المؤسسات التعليمية في ليبيا إن تحليل هيكل مخرجات التعليم الجامعي كما هو مبين في الجدول رقم(1) والذي يبين زيادة عدد الخرجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة في الجامعات الليبية مما أدى إلى تفاقم المشكلة، وعند تصنيف الخريجين إلى خريجين من تخصصات العلوم الإنسانية وخريجين من تخصصات العلوم التطبيقية نلاحظ أن أعداد الخريجين من العلوم الإنسانية يفوقون نظرائهم من العلوم التطبيقية، في حين أن بعض التخصصات من العلوم الإنسانية غير مرغوب فيه لي سبب من الأسباب و كما تشهد تذبذبا واضحا بين إرتفاع وعودة إلى الإنخفاض مرة أخرى في نسبة خريجين العلوم التطبيقية مقابل تذبذب في الإتجاه المعاكس بالنسبة لخرجي العلوم النظرية (الإنسانية الإجتماعية)، حيث بلغت نسبة الخريجين من العلوم الإنسانية والاجتماعية في العام الجامعي 1995/1994 نسبة 71.2 %، بعد أن بلغت هذه النسبة فقط 56.9 % من إجمالي الخريجين في العام الجامعي 1980/1979، وهكذا نلاحظ استمرار اختلال هذه النسبة لصالح التخصصات النظرية، وكما يتضح في الجدول رقم (1) الذي يبين نسبة وعدد الخريجين من التخصصات النظرية والتطبيقية من خرجي الجامعات خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا ما يعطي دلالات واضحة على إقبال الطلبة للدراسة في التخصصات الإنسانية نظراً للسهولة النسبية في التخرج مقارنة بالعلوم التطبيقية، والجدول رقم(1) يوضح ذلك.

والجدول رقم (1) يبين نسبة وعداد الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية (حسب التخصص).

نسبة التطبيقية من الإجمالي %	نسبة الإنسانية من الإجمالي %	الإجمالي	العلوم التطبيقية	العلوم الإنسانية	العام الجامعي
22.4	77.6	514	115	399	1970/1969
21.3	78.7	1,305	278	1,027	1975/1974
43.1	56.9	2,080	896	1,184	1980/1979
28.8	71.2	10,208	2,945	7,263	1995/1994
39.6	60.4	31,894	12,640	19,254	2001/2000
39.1	60.9	35,670	13,942	21,728	2002/2001
39.4	60.6	38,638	15,238	23,400	2003/2002
39.4	60.6	42,010	16,538	25,472	2004/2003
38.0	62.0	18,587	7,066	11,521	2006/2005
34.2	65.8	23,077	7,889	15,188	2007/2006
34.9	65.1	48,095	16,785	31,310	2012/2011

أ: عبد الله محمد اشكاب، ومفتاح عبد السلام عليش، " العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا، مؤتمر سوق العمل

الليبي الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25-26/12/2013 م.

إلا أن هذه الزيادة في خريجي الجامعات التي تم ملاحظتها في الجدول (1) لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وفاعليته وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات سوق العمل. وبالتالي تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي و انعكس سلباً على مخرجات مؤسسات التعليم مما أدى إلى عدم التناسب بين خريجي هذه المؤسسات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وهذا الأمر أدى في السنوات الأخيرة إلى بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات العليا، وتحتمل مختلف القطاعات التعليمية جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري المتمثل بإنتاجية القوى العاملة، فهي المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغير ومتطلباته بنحو يعزز رسالة التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التي تطرأ على سوق العمل ولا سيما قبل حدوثها، ويعود تدني نوعية مخرجات مؤسسات التعليم و التدريب المهني إلى أن تلك المؤسسات رسمت لنفسها دوراً متواضعاً تقدم خلاله مجموعة من البرامج الجامدة وغير الفعالة وترتب على ذلك تصنيف تلك المؤسسات رسمياً ضمن مستويات التعليم الأضعف.، والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة مما أدى لتزايد دراسة وتحليل أسباب البطالة في سوق العمل الليبي بين خريجي الجامعات الليبية الذي يعتبر من المواضيع ذات القضايا الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة البطالة للإقتصاد الليبي، "وبتسليط الضوء على الجانب التعليمي، يلاحظ أن التعليم الجامعي الليبي شهد نمواً متسارعاً من حيث

زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي وعدد الطلبة و زيادة عدد الخريجين مما تسبب في تدهور قطاع التعليم وعدم تنوع البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات، فضلا عن عدم الاهتمام بمواضيع الاعتماد وضمان الجودة والبحث العلمي، ولكن ورغم كل هذه الجهود يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي أغفلت جانبا مهما في العملية التعليمية ألا وهو تقييم خريجها ومتابعتهم لمعرفة مدى توافق كفاءات هؤلاء الخريجين مع متطلبات سوق العمل، و يشير الجدول رقم(2) إلى أن عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية قد شهد تطوراً هاماً إنعكس في زياد عدد الطلاب من 11997 طالباً في العام الجامعي 1974-1975 إلى 316026 طالباً في العام الجامعي 2011-2012، إلا أن هذه الزيادة في عدد الطلاب في الجامعات الليبية لم يواكبها تحسین في نوعية التعليم وأنماطه، وعند دراسة تطور أعداد الطلبة من حيث الجنس لوحظ أنه حتى العام الجامعي (1994/1995) كانت نسبة الطلبة الذكور أكبر من نظيرها للإناث، وبعد العام الجامعي (2004/2005) أصبحت هذه النسبة تأخذ إتجاهاً معاكساً تماماً لما كان عليه الوضع في السابق حيث أصبحت هذه النسبة في صالح الإناث على حساب نظيرتها للذكور، "وإن كانت نسبة الإناث أعلى من الذكور في التعليم الجامعي والتعليم العالي عموماً فنتيجة لتسرب الطلاب الذكور في هذه المرحلة لكن وبمقابل ذلك فإن نسبة مساهمة الإناث في الاقتصاد الليبي تمثل في حدود 26 % فقط أي ما يقارب ثلث نسبة مساهمة الذكور والمقدرة بحوالي 64 %، وكما تجدر الملاحظة إلى مجموعة من المؤشرات الخطيرة في هذا الجانب حيث أن نسبة الإناث من القوى البشرية الغير عاملة اقتصادياً هي ضعف نسبة الذكور مع الأخذ في عين الاعتبار أن نسبة الباحثات عن عمل من بين الإناث تساوي تقريبا ثلث نسبة الباحثين عن عمل من الذكور، كل هذه المؤشرات تؤكد علي وجود قوة بشرية مهدورة، وهناك حاجة ماسة لإشراكها في سوق العمل بشكل متوازن لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة و الجدول رقم (2) يوضح عداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-1975) و،(2011-2012).

الجدول رقم (2) عداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-1975)،(2011-2012)

العام الجامعي	عدد الطلاب		
	ذكور	إناث	المجموع
1975-1974	10105	1895	11997
1985-1984	21628	11142	32770
1995-1994	73210	68445	142155
2005-2004	111269	143772	260040
2012-2011	136290	179736	316026

1- الهيئة العامة للمعلومات، الكتيب الإحصائي، اعداد مختلفة، مجلس التخطيط الوطني، المؤشرات الاقتصادية، (1992-2000) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير عن التعليم العالي، (2012).

و من خلال المعطيات في الجدولين (1، 2) يتبين أهمية هذا الموضوع في أن مدخلات سوق العمل الليبي جُلها من مخرجات التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق فإن مخرجات التعليم الجامعي يفترض أن تكون ذات مواهب وقدرات عالية الجودة وب تخصصات متنوعة قادرة على المساهمة في النشاط الإقتصادي بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق العمل ويؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، بل نلاحظ إن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدم قدرة التعليم المتبع في الوطن العربي بدرجة عامة، و ليبيا بصفة خاصة على تقديم مخرجات تتناغم وحاجة المجتمع والسوق العمل المحلي و الدولي، وهذا سبب في تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وبالتزامن مع الزيادة السكانية التي صاحبها زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات فإن زيادة عدد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين، وفي ظل الهزات العنيفة التي يشهدها سوق العمل التقليدي بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، في دول العالم الثالث و خاصة ليبيا التي أفرزت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية و حتى سياسية أثرت على جميع مؤسسات الدولة وخاصة في قطاع التعليم ولا ننسى فيروس كورونا Covid-19 والذي أثر بدوره بشكل مباشر على قطاع التعليم حيث أقفلت جميع مؤسسات التعليم مما انعكس سلباً على كافة القطاعات الأخرى في الدولة ، وحيث أن معظم أنظمة التعليم والتدريب المهني في ليبيا لم تستجيب بكفاءة لمتطلبات سوق العمل ومستجدات التقنيات المعلوماتية المتطورة وبذلك فإن فرص تشغيل الشباب ستكون أكثر محدودة في ليبيا، وهذه ليست مشكلة تخص ليبيا فحسب بل تتعداه لتشمل معظم الدول النامية، و ليبيا بدرجة خاصة حيث ارتفعت مؤشرات البطالة فيها بناء على البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى 19.5% في سنة 2012 بعد أن كان مساوياً إلى 3.62% سنة 1973 و 3.7 خلال عام 1984، والجدير بالذكر أن مشكلة البطالة في ليبيا لم تكن ظاهرة خلال فترة السبعينيات ومنتصف الثمانينيات حيث كان سوق العمل قادر على استيعاب وتوظيف أغلب الباحثين عن عمل من الليبيين وكان ذلك بسبب البدء في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي كانت نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وكذلك انخفاض أعداد القوى العاملة الليبية بالإضافة إلى الدور البارز الذي كان يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي خاصة قبل عام 1977 وفي حين ارتفع معدل البطالة من جديد في عام 2012 لتصل إلى ما نسبته 19.5%، بسبب عدم الاستقرار السياسي والذي أثر على مستوى التعليم مما نتج عنه زيادة معدلات البطالة

عند فئة حاملي الشهادات الجامعية في ليبيا. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها أن القوى البشرية المتعلمة والكفوة لم تعد مسألة عدد فقط، لكن المهم هو النوعية التي ينبغي أن يتميز بها هذا الكم وهو ما يركز أساساً على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل، ومن خلال قراءة وتحليل واقع سوق العمل الليبي يتضح أن معدلات البطالة بدأت في التزايد بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهذا رجع إلى عدم استحداث خطط تنموية تستوعب كل الخريجين، وبهذا الكيفية كيف لنا أن نقنع الجيل القادم بأن التعليم مفتاح النجاح إذا كنا محاطين بخريجين فقراء من حاملي الشهادات الجامعية والعالي، ولصوص أثرياء من غير ذات الكفاءات لمتطلبات سوق العمل. والجدول رقم (3) يوضح عدد المشتغلون والباحثون عن العمل وعدد البطالة في ليبيا خلال الفترة (1964 - 2012)، والتي تبين المساوي لبلد يمتلك من الخيرات والثروات الكثير والمنتشرة في دولة شاسعة الأطراف ذات وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

- 1- صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين "العاملين" الليبيين إلى مجموع السكان الليبيين.
- 2- أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة تعتبر صغيرة.
- 3- إن هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي هي قوى عاملة غير ليبية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل في هذا الوضع الذي يعاني منه سوق العمل الليبي هو كيف يمكن تفسير زيادة نسبة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي في ظل وضع ديموغرافي.

الجدول رقم (3) تطور الاستخدام والبطالة لليبيين خلال الفترة (1964 - 2012) 1

2012*	2010	2006	1995	1984	1973	1964	البيان	
1039000	967158	940133	793371	571306	379512	305595	ذكور	المشتغلون
485000	427814	388153	188053	84618	26824	14799	إناث	
1524000	1039300	1328286	981424	655924	406336	320394	المجموع	
196200	147390	258275	101816	22025	14542	27913	ذكور	الباحثون عن عمل
162100	498453	89319	17716	3045	739	1441	إناث	
358000	1613001	347594	119532	25070	15281	29354	المجموع	
1235200	1114548	1198408	895187	593331	394054	333508	ذكور	الإجمالي
647100	926267	477472	205769	87663	27563	16240	إناث	
1883000	2652301	1675880	1100956	680994	421617	349748	المجموع	
9.15	13.2	21.55%	11.37%	3.71%	3.69%	8.37%	ذكور	معدل البطالة
25.0	14.2	18.71%	8.61%	3.47%	2.68%	8.87%	إناث	
19.5	13.5	20.74%	10.86%	3.68%	3.62%	8.39%	المجموع	

1 - وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، 1995، 1984، 1973، 1964.

* - وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء و التعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012

ب: آثار البطالة على المجتمع.¹

ينبغي أن نشغل كثيرا بقضية البطالة بين الشباب نظرا لخطورتها وتداعياتها، خاصة وأن آثارها لا تتوقف على الصعيد الإقتصادي بإعتبارها لا تمثل هدراً فادحاً للطاقات البشرية المتاحة فحسب، بل تمتد بآثارها لتشمل كل جوانب المجتمع سياسياً واجتماعياً وحضارياً. وهنا يشير البنك الدولي في تقريره عن الأوضاع الاقتصادية (أكتوبر 2016) إلى إن إحدى النتائج المهمة التي خلص إليها في تحليل ظاهرة المجندين لدى داعش من الشباب وجود ارتباط وثيق بين معدل البطالة والاتجاه للتطرف مؤكداً أن الفقر دافع للتشدد وليس التطرف بينما البطالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المسألة، وهكذا فإن قضية البطالة قد وصلت إلى مرحلة من الخطورة بحيث لا يمكن التعامل معها بالمسكنات الوقتية ولكنها تتطلب إعادة النظر في المنهج التنموي السائد حالياً من حيث طبيعة الإستثمارات وتوزيعها وأولوياتها .

وعلى الجانب الأخر فإن نمط القيم لدى الشباب مازال يرى ففي الوظيفة الحكومية الملاذ الأمان، حيث يفضلون العمل في القطاع الحكومة مقابل العمل في القطاع الخاص، ويررون السبب في ذلك إلى الاستقرار الوظيفي ووجود مزايا التأمينات والمعاشات والراتب الشهري المستقر فضلا عن الأمان والطمأنينة وفرص الترقية.

ثالثاً: إستراتيجية التدريب والتعليم من أجل الأجيال القادمة.

و لتحسين موائمة التعليم المهني لإحتياجاته، أن يساعد في تنمية قطاعات جديدة وتعزيز روح ريادة الأعمال الحرة في ليبيا. وفي حال ربطه بالتدريب على ريادة الأعمال الحرة، يمكن للتدريب المهني أيضاً أن يطلق القدرات الكامنة للعمل الحر لحساب النفس، وعلى الرغم من أن الباحثين عن عمل ليسوا جميعاً مؤهلين لأن يصبحوا رواد أعمال ناجحين، فإن إستهداف القطاعات الرئيسية والتدريب الكافي على إعادة التحول المهني يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص توظيف مثمرة ومن شأن تحسين جودة معلومات سوق العمل، والقدرة على الحصول عليها، أن يتيح تصميم سياسات العمل بشكل أفضل. وثمة حاجة إلى تجميع الشواهد والدلائل الخاصة بالمهارات، والقدرات، والدخل والمزايا، والطلب على الأيدي العاملة، وذلك من خلال إجراء لإستقصاءات ديناميكيات سوق العمل في ليبيا.

تتناول هذه الإستراتيجية منظومة التدريب والتعليم التي تشمل بخدماتها العمال المهرة والمهنيين بالإضافة إلى الفنيين (التقنيين) ومساعدى الإختصاصيين بالموجب المعياري للمهن، وتغطي القضايا المختلفة ذات العلاقة، والتي تم تصنيفها في ثمانية مجالات هي:

• التخطيط.

¹ - عبدالفتاح الجبالي، المؤتمر القومي الأول للشباب بمدينة السلام (شرم الشيخ) بتاريخ 2016

- التمويل.
- الكفاءة والفاعلية.
- التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامي.
- المؤهلات والمعايير المهنية.
- نظم المعلومات.
- دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.
- البعد الدولي.

وتبرز أهمية هذه الإستراتيجية في ضوء خصائص الإقتصاد العام الذي يتسم بجملة من عناصر القوة والضعف، مع إمكانية مجابهة كثير من التحديات في هذا المجال بتوفير قوى عاملة كفؤة عن طريق منظومة تدريب وتعليم مهني وتقني ذات جودة وفاعلية عالية، ضمن الإطار الأوسع للتعليم مدى الحياة، ويستدعي تطبيق هذه الإستراتيجية العمل على إعداد خطط إجرائية تنفيذية على المستوى الوطني¹.

أ- الصعوبات التي تواجهه التعليم والتدريب والبحث العلمي :

- هناك عديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهه التعليم والتدريب نذكر منها على سبيل المثال:
- غياب إستراتيجيات وطنية ورؤية واضحة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأحيان، وكذلك غياب الإطار العام للسياسات التي تواجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته.
 - تعدد الوزارات والهيئات والجهات التي تتولى برامج التدريب ومهام التعليم المهني والتقني، وهذا يجعلها منظومات مجزأة ومبعثرة من حيث الإدارة، وبخاصة في ضوء ضعف التنسيق بينها.
 - ضعف مشاركة القطاع الخاص في منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، أو في إدارتها، أو في التعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها.
 - قصور التشريعات ومحدودية المرونة الإدارية وتقويض الصلاحية على مستوى المؤسسة التعليمية.
 - ضعف آليات المتابعة والتقييم وإعتماد المؤسسات والبرامج والمؤهلات مما ينعكس سلباً على جودة النواتج والمخرجات.
 - ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته، فهي تعتمد أساساً على حجم العرض والقدرات الإستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحصورة بشكل خاص في مجال التدريب الأولي، ولا يتوفر رؤية شاملة للتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.

¹ - الإستراتيجية العربية للتدريب ، والتعليم التقني والمهني ، منشورات منظمة العمل العربية ، 2010

- الحاجة لرفع كفاءة المنظومة من حيث المدخلات والعمليات. ويشمل ذلك المناهج والتجهيزات وأساليب التدريب وإعداد المدربين وغير ذلك.
 - ضعف اليات التمويل مما ينعكس سلباً على أداء منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، وعلى تحديد أولوياتها واقتصاداتها.
 - تدني مكانة التدريب وكذلك التعليم المهني في المجتمع؛ إذ ينظر إليه كونه نهاية مغلقة، ولا يوفر فرصاً كافية لمواصلة التعليم لمستويات أعلى.
 - ضعف خدمات التوجيه والإرشاد المهني وأثرها في خيارات الأفراد في ضوء قدراتهم وخصائص سوق العمل وحاجاته.
 - غياب نظام شامل لنشاطات التدريب والتعليم المهني المستمر، بهدف تحسين إنتاجية وتنافسية المنشآت وتطوير أداء الأفراد.
 - قصور معلومات سوق العمل وعدم شموليتها وضعف استثمار ما يتوفر منها، وكذلك ضعف الآليات المستخدمة لتحديد إحتياجات سوق العمل، مما ينعكس سلباً على رسم السياسات وإتخاذ القرارات.
 - التدريب والتعليم المهني والتقني في معظمه تعليم تدريب نظري وهناك فرصة محدودة لممارسة المهارة في عالم التطبيق الحقيقي.
- مقترحات وتوجهات.**

أفرز موضوع متطلبات وأساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء إحتياجات سوق العمل المتغير جملة من المؤشرات والتوجيهات العالمية في هذا المجال فلم يعد سوق العمل بنفس الخصوصية والتميز التي صاحبتة حتى أواخر الألفية الثانية، وتحررت فرص العمل من المقاربة في مجملها إلى جملة من المقترحات والتوجيهات وذلك على النحو التالي:

- 1- ضرورة الإستجابة الملائمة لمستجدات العولمة والمعلوماتية بإعتبارها الأكثر إرتباطا بإيجاد فرص عمل المقدره التنافسية.
- 2- تبني سياسات تشغيل متطورة ومرنة ومستديمة تأخذ في حسابها الصعوبات والتحديات وتوظف في توجهاتها التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- 3- حيث أن تحرر فرص العمل من عامل المكان قد أثبت جدواه ومكن العديد من الدول من الإستفادة من ذلك دونما حاجة إلى هجرة اليد العاملة ولا هجرة الكفاءات العربية، فإن الأمر يتطلب توسيع نطاق التعاون الإستثماري الدولي والعربي في هذا المجال، ومع الأخذ في الإعتبار الأبعاد التالية:
أ- إن فرص العمل في عصر التجارة الإلكترونية يتوجه نحو الإستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكات الإنترنت التي تدعم تفعيل التجارة الإلكترونية.

- ب- تعتبر وسائط المعلومات والاتصالات الإلكترونية المتطورة في صف توفير العمل لأنها تؤثر على الصناعة والتسويق فتجعلها أكثر إنتشاراً وجودة وتوسع دائرة المستهلكين وبالتالي ترجيح كفة الطلب وتصبح داعمة لظهور مشروعات أخرى وفرص عمل متجددة.
- 1- تساعد التجارة الإلكترونية على إيجاد فرص عمل على مستوى لا مركزي، وقد حدد تقرير البنك الدولي حول العمالة لعام 2001 ثلاثة مستويات يتم فيها ذلك وهي:
- نشوء أعمال ومشروعات جديدة.
 - إستبدال مشروعات قديمة بأخرى حديثة ومتطورة.
 - التعاون بين المشروعات الصغرى والكبرى.
- د- مراجعة واقع المشروعات الصغرى ودعمها ومساعدتها على تجاوز الصعاب والتحديات حتى دورها في مجال التوظيف الذاتي وخلق المزيد من فرص العمل.
- هـ- الإهتمام بمجال المبادرات الإقتصادية وتأهيل المبادرين وتوجيههم وإرشادهم نحو تأسيس مشروعات إقتصادية مجدية.

المراجع:

- 1- مكتب العمل العربي، نحو إستراتيجية عربية للتشغيل، دار المعارف - القاهرة.
 - 2- د. سعاد نايف برنوطي، إدارة الموارد البشرية، وائل للنشر والتوزيع ذ عمان 2001.
 - 3- د. رمضان السنوسي و د. عبد السلام الدويبي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ذ طرابلس.
 - 4- المعهد العربي للتخطيط - تقرير التنافسية العربية، الكويت 2003.
- 4- International labour organization 2001 world employment report 2001: life work in the information economy.

تقييم المخاطر والمشاكل الأمنية باستخدام الحواسيب الكمية

أ. نبيل عبدالسلام عبدالمطلب إبراهيم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

المخلص:

عالمنا اليوم بحاجة للاعتماد على الكمبيوتر لحل المشاكل المعقدة، خصوصاً اذا كانت المشكلة بالغة التعقيد وذات قيمة عالية، يمكن معالجة المتطلبات المختلفة بضرورة التشغيل المتزامن للعديد من أجهزة الكمبيوتر في آن واحد، والتي تتطلب أوقات طويلة في المعالجة وتشغيل الخوارزميات للحصول على النتائج المرجوة، لذلك العالم اليوم بحاجة لأجهزة كمبيوتر مزودة بمعدات التي يمكن أن توفر أداءً عالياً. لهذا السبب، لا مفر من استخدام جهاز كمبيوتر يعتمد على فيزياء الكم في المستقبل القريب من أجل جعل أنظمة التشفير الحالية الغير آمنة أكثر اماناً، وكذلك البحث بسرعة كبيرة في الخوادم ومراكز تخزين المعلومات الأخرى على الإنترنت، وحل مشاكل التحسين في فئة NP-hard مع مساحة حل واسعة جداً وتحليل المعلومات حول معالجة البيانات على نطاق واسع، ومعالجة صورة عالية الدقة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

في هذه الدراسة، تم إجراء فحص للنهج أو سلوك الكمية وأجهزة الكمبيوتر الكمية، والتي ستستخدم على نطاق واسع في المستقبل القريب، وتم تقييم المجالات التي يمكن استخدام هذا الابتكار فيها. الاستخدام الخبيث أو غير الخبيث لأجهزة الكمبيوتر الكمية بهذه القدرة والسعة، تم فحص مزايا وعيوب الأداء العالي الذي توفره تحت إدارة الأمان، وتم التحقيق في تأثير هذه التقنية الحديثة على أنظمة الأمان الحالية، وهي أجهزة حديثة تعمل على فيزياء الكم، تحمل معلومات كمية تختلف عن المعلومات الكلاسيكية المعروفة لدينا بأجهزة الكمبيوتر الحالية، فالأجهزة الحالية تعمل على نظام صفر واحد، بينما أجهزة الكم تعمل على الحالة الكمية للإشارات.

Abstract

Our world today needs to rely on the computer to solve complex problems, especially if the problem is extremely complex and of a high value. Various requirements can be addressed with the necessity of simultaneous operation of many computers at the same time, which requires long processing times and the operation of algorithms to obtain the desired results, for that world. Today, computers are needed with equipment that can provide high performance. For this reason, it is inevitable that a computer based on quantum physics will be used in the near future in order to make current insecure encryption systems more secure, as well as very quickly search servers and other information storage centers on the Internet, and solve optimization problems in the NP-hard class with space. Very broad solution for analyzing information about large-scale

data processing, high-resolution image processing for artificial intelligence applications.

In this study, the approach or behavior of quantitative computers and quantum computers, which will be widely used in the near future, was examined, and the areas in which this innovation could be used were evaluated. Malicious or non-malicious use of quantum computers of this capacity and capacity, the advantages and disadvantages of high performance provided under the Security Department were examined, and the effect of this modern technology on current security systems was investigated, which are modern devices that work on quantum physics, carrying quantitative information that differs from the information. The classics known to us by current computers, as the current devices operate on a single zero system, while quantum devices operate on the quantum state of the signals.

المقدمة:

أجهزة الكمبيوتر الكمية صُممت لتكون قائمة على أساس قواعد الكم الفيزيائية، ويمكن التعبير عنها كأجهزة كمبيوتر لديها القدرة على معالجة أكثر من قوة المعالجة والقدرة الحسابية لأجهزة الكمبيوتر التقليدية. تمتلك أجهزة الكمبيوتر الكمية، التي لها بنية مختلفة تمامًا عن آلية عمل الكمبيوتر التقليدي، أن لها القدرة على إجراء حسابات واسعة النطاق لأجهزة الكمبيوتر التقليدية التي لا يمكن تخيلها في أجهزة الكمبيوتر التقليدية، يتم تسجيل الرقمين 0 و 1 كتيارات كهربائية على دوائر إلكترونية صغيرة جدًا. إذا كانت الدائرة تحمل تيارًا كهربائيًا، يتم التعبير عنها على أنها 1، عندما لا تحمل الدائرة تيارًا كهربائيًا، يتم التعبير عنها على أنها 0. في أجهزة الكمبيوتر الكمية، هناك 3 مجموعات مختلفة كمبدأ عمل، على عكس أجهزة الكمبيوتر التقليدية، تمتلك أجهزة الكمبيوتر الكمية حالات أكثر: (حالة 1 أو حالة 0)، و(الحالة كلاهما مدمجة) و (حالة 1 و 0) يسمى هذا التنسيق بالترابك في فيزياء الكم. يتم تعريف هذه المجموعة الثلاثية في أجهزة الكمبيوتر الكمية على أنها "بت الكم" أو "كيوبت". والإلكترونات لها تشكيل دوران طبيعي. من الممكن تغيير هذا الشكل من خلال أخذ الطاقة من الخارج.

يمكن لأجهزة الكمبيوتر الكمية التي تعمل وفقًا لهذا المبدأ تحويل المعلومات عن طريق تغيير ترتيب دوران الإلكترونات أثناء معالجة المعلومات.

ومع ذلك، هناك مبدأ فيزيائي آخر يلعب دوره في مثل هذه المواقف: مبدأ عدم اليقين. Heisenberg يقترح أنه لا يمكن تحديد موقع وسرعة الإلكترون في نفس الوقت لأنه يمكن تحويل هاتين الحالتين إلى بعضهما البعض. لهذا السبب، عندما نفحص إلكترونًا، فإنه يخرج من حالة التراكب التي يوجد فيها، لا يمكن التنبؤ مسبقاً ماهي الطاقة اذا قمت بأي قياس على الحالة التي يوجد عندها الاكترون، كل ما يمكن معرفته أن هذه هي الطاقات الممكنة وهذه هي الاحتمالات لأن طبيعته احتمالية غير قابلة للتحديد، بمعنى الطبيعة المزدوجة للإلكترون تعني أن الإلكترون جسيم مادي له خواص موجية.

مشكلة الدراسة:

- 1- معرفة الأساليب والتقنيات الجديدة التي تم تطويرها على أجهزة الكمبيوتر الكمية.
- 2- الاطلاع على مزايا وعيوب هذا الابتكار.

الدراسات السابقة:

1. دراسة ريتشارد فاينمان طرح فكرة استخدام الحوسبة الكمية على أجهزة الكمبيوتر لأول مرة في عام 1959. ولكن في ذلك الوقت حتى تطوير أجهزة الكمبيوتر التقليدية المستخدمة لم يكتمل، لذلك لم يتم العثور على هذه الفكرة لتكون قابلة للتطبيق في العالم الحقيقي. في وقت مبكر من عام 1959، لاحظ الفيزيائي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ريتشارد فاينمان أنه عندما تبدأ المكونات الإلكترونية في الوصول إلى المقاييس المجهرية، تحدث التأثيرات التي تتبأت بها ميكانيكا الكم -والتي، كما اقترح، يمكن استغلالها في تصميم أجهزة كمبيوتر أكثر قوة. (واي باك مشين (2016))
2. الدراسة الثانية في أيامنا هذه بواسطة يوري مانين وريتشارد فاينمان في عامي 1980 و 1982 (ا. Sndor, L. Gyongyosi. (2012). بعنوان (الاتصال الكمي المتقدم) تم تقديم مبدأ العمل الكمي المستخدم في أجهزة الكمبيوتر الكمية لأول مرة.
3. الدراسة الثالثة بعنوان (تاريخ موجز للحوسبة الكمومية) في عام 1985 قدم ديفيد دويتش فكرة "بوابات المنطق الكمي"، وأدرجت أجهزة الكمبيوتر في أبحاث فيزياء الكم (S. Bone, M. Castro (1997)).
4. الدراسة الرابعة بعنوان (التشفير في الحياة اليومية) في عام 1994، اقترح بيتر شور خوارزميات تعمل في وقت متعدد الحدود على أجهزة الكمبيوتر الكمية لحل المشكلات الصعبة من الناحية الحسابية، مثل التحليل الصحيح للعوامل واللوغاريتم المنفصل في مجموعات محدودة. لهذا السبب، اتضح أن أنظمة تشفير المفتاح العام الكلاسيكية كانت غير آمنة في إطار الكمبيوتر الكمي. وبالمثل، تم تخفيض مستويات الأمان للأنظمة المتماثلة بمقدار النصف بواسطة خوارزميات Grover و Simon، والتي تعمل على أجهزة الكمبيوتر الكمية ((D. L.K, Grover.(1996). أفضل وأحدث مثال لأجهزة الكمبيوتر الكمية هو المعالج الكمي الأول الذي طوره باحثون في جامعة جنوب كاليفورنيا. على الرغم من أن المعالجات الكمية لها قدرات صغيرة جدًا مثل 8-كيوبت، فقد أنتج باحثون جامعيون يعملون مع D-wave معالجة بسعة 512 كيلوبت. كما شاركت IBM و Microsoft بأجهزة محاكاة في البيئة الافتراضية لغرض استخدام الباحثين "Welcome to the IBM Q Experience"، "Get started with quantum development".

5. الدراسة الخامسة بعنوان (الإدراك الكمي عبر اختيار هندسة المجال والشبكة العصبية في الكمبيوتر الكومومي) ل جي إيه سيلفا، تي بي لوديرمير، دبليو آر أوليفيرا. " يستحيل عملياً تحديد مكان وسرعة الإلكترون معاً في وقت واحد بدقة وإنما تحدث بلغة الاحتمالات هو الأقرب إلى الصواب" . يحدث منطق العملية الناتجة عن وجود أو عدم وجود تيار كهربائي في أجهزة الكمبيوتر التقليدية عند الحجم الذري في أجهزة الكمبيوتر الكمية. J. A. Silva, T. B. (2016). (Ludermir, W. R. Oliveira). تستخدم الكيوبتات طريقة الدوران الكمي في أجهزة الكمبيوتر الكمية للتفاعل مع بعضها البعض ويجادل مبدأ الدوران الكمي بأنه عندما يتفاعل إلكترونان مع بعضهما البعض، إذا كان أحد الإلكترونين في حالة دوران، فإن الآخر يجب أن يكون مغزلياً لأعلى ((S. (Shamsolah Salemian, S. Mohammadnejad. (2010)). إن فهم كيفية إجراء عملية عادية على أجهزة الكمبيوتر الكمية هو الأساس لفهم آلية عمل أجهزة الكمبيوتر الكمية. يمكن أن ينتقل الإلكترون إلى حالة التراكب فقط إذا لم يتم اكتشافه بواسطة أي أدوات مراقبة أو أدوات قياس. بمعنى آخر، يجب ألا يتفاعل الإلكترون مع أي بيئة مادية. إذا لوحظ الإلكترون، فإن حالة الدوران تكون ثابتة على تلك الحالة، نظراً لأن المراقب لا يمكنه اكتشاف حالتين مختلفتين من مادة في وقت واحد، فإن آلية الهيكل المتغير تكون مضطربة. C. (1998). (P. Williams, S. H. Clearwater). تتطلب مراقبة النتيجة التي تم الحصول عليها باستخدام كمبيوتر كمي، في الواقع فهم مبدأ تشغيل هذا الجهاز بشكل كامل. يكفي الحصول على نتيجة ثابتة من الإلكترونات في حالة التراكب ومراقبة هذه الإلكترونات لإصلاحها وتسمى عملية المراقبة التي يتم إجراؤها للحصول على النتيجة "انهيار دالة الموجة الاحتمالية في فيزياء الكم" ويتم انهيار جميع الكيوبتات المكونة من 2 بت ويتم تقسييرها على أنها قيمة واحدة من قبل المراقب لجميع الكيوبتات المستخدمة بناءً على قيمة البتة المنهارة الأولى، سيتم تشكيلها وفقاً لشكل الكيوبت الأول ومن ثم يتم الحصول على النتائج (1994). P. W. Shor.

أما أنا فأرى الآن ان معالجات الكمبيوترات بدأت تصل إلى حدودها، الترانزستور (الوحدة الأساسية للإلكترونية) صار طوله 20 نانو متر، النانو متر هو حجم الذرة لذلك لا يمكن صناعة ترانزيستور أصغر من الذرة بأي شكل من الأشكال، لقد بدأت صناعة الترانزيستور تصل إلى حدودها، وإذا وصلت إلى الحدود.

أ. صار عدد الترانزيستورات الموضوعة في أي حاسوب ما محدودة.

ب. ان عملية المعالجة والسرعة المطلوبة محدودة.

ت. ان البديل للحاسوب التقليدي هو الحاسوب الكمي.

وإن الحواسيب الكمية القادرة على إحداث فوضى في الاتصالات الرقمية هي، على الأقل على بعد أعوام.

في الأعوام الأخيرة، كانت إنجازات تكنولوجية تتحقق بوتيرة سريعة، ولكن ما زالت الحاجة تدعو إلى مزيد من الإنجازات الكبيرة لجعل هذا الحاسوب أمر واقعاً. على رغم عقود من البحث، لا يزال الجدول الزمني لظهور حاسوب كمي يتمتع بالقدرة الكافية لمهاجمة أي تطبيق عادي للتشفير باستخدام المفتاح العام غير مؤكد.

علاوةً على ذلك، حتى عند ابتكار أول حواسيب كمية تقترب من هذه القدرة، فمن المرجح جداً أن يتطلب تنفيذ مثل هذا الهجوم وقتاً كثيراً وتكلفة مرتفعة جداً في البداية. وسيتوجب على المهاجمين تحديد أولويات الأهداف المحتملة بدقة أثناء عملهم على تحسين التكنولوجيا والأساليب. بالإضافة إلى ذلك، ثمة أساليب جديدة (أو أقل تطوراً) بديلة لتطبيق التشفير باستخدام المفتاح العام قد تكون مقاومة للهجمات الكمية.

اهداف الدراسة.

- 1- إجراء فحص للنهج أو سلوك الكمية وأجهزة الكمبيوتر الكمية.
- 2- تقييم المجالات التي يمكن استخدام هذا الابتكار فيها.
- 3- الاستخدام الخبيث أو غير الخبيث لأجهزة الكمبيوتر الكمية بهذه القدرة والسعة.
- 4- مزايا وعيوب الأداء العالي الذي توفره تحت إدارة الأمن.

منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة، وذلك بعرض المفاهيم المتعلقة بها، والإجراءات الخاصة لمعرفة الأساليب والتقنيات الجديدة التي تم تطويرها على أجهزة الكمبيوتر الكمية.

تقسيمات الدراسة.

- المبحث الأول: الإطار العام للبحث.
- المبحث الثاني: الحواسيب الكمية.
- المبحث الثالث: التأثيرات الإيجابية والسلبية على الآليات الأمنية باستخدام الحواسيب الكمية.
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

الحواسيب الكمية و الكيوبت Qubit مفهومهما وطريقة عملهما.

مفهوم ميكانيكا الكم أو الفيزياء .

أصلها من فاق يفوق، لأنها تبحث في عالم الظواهر فائق الصغر وفائق السرعة، المعجم البصري (2020). هي مجموعة من النظريات الفيزيائية ظهرت في القرن العشرين، وذلك لتفسير الظواهر على مستوى الذرة والجسيمات دون الذرية وقد دمجت بين الخاصية الجسيمية والخاصية الموجية ليظهر مصطلح ازدواجية الموجة -الجسيم، وبهذا تصبح ميكانيكا الكم مسؤولة عن التفسير الفيزيائي على المستوى الذري كما أنها أيضاً تطبق على الميكانيكا الكلاسيكية ولكن لا تظهر تأثيرها على هذا المستوى، لذلك ميكانيكا الكم هي تعميم للفيزياء الكلاسيكية لإمكانية تطبيقها على المستويين الذري والعيادي. تسميتها بميكانيكا الكم يعود إلى أهمية الكم في بنائها (وهو مصطلح فيزيائي يستخدم لوصف أصغر كمية من الطاقة يمكن تبادلها بين الجسيمات، ويستخدم للإشارة إلى كميات الطاقة المحددة التي تتبعث بشكل منقطع، وليس بشكل مستمر). كثيرا ما يستخدم مصطلحي فيزياء الكم والنظرية الكمية كمرادفات لميكانيكا الكم.

التشفير الكمي.

هو مجال استعمال الميكانيكا الكمية، وبالأخص علوم الاتصالات والحوسبة الكموميتين، في تشفير الأعمال أو لتفكيك أنظمة مشفرة. المعجم البصري (2020)، العلوم الحقيقية - محمد الخطيب (2016). ومن الاستخدامات الشائعة للتشفير الكمي هما استعمال اتصالات كمية لتبادل مفتاح تشفير بشكل آمن فيما يعرف بتوزيع المفتاح الكمي والاستعمال الافتراضي للحواسيب الكمية التي تفك شفرات العديد من تشفيرات المفتاح العام ونظم التوقيع الرقمي مثل خوارزمية آر إس إيه وتشفير الجمل. ومن أهم حسنات التشفير الكمي هو إمكانية فك تشفيرات معقدة يعتبر من المستحيل فكها بالطرق التقليدية غير الكمية.

ما هو الكيوبت Qubit؟

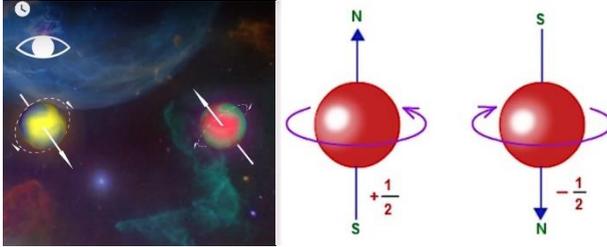
بت كمومي أو بت كمي (بالإنجليزية qubit أو qbit) في الحوسبة الكمية، هي وحدة المعلومات الكمية، وهو المقابل الكمي للبت الكلاسيكي. الكيوبت هو نظام كمي ثنائي الحالة مثل استقطاب الفوتون: هنا الحالتين هما استقطاب عمودي واستقطاب أفقي. في الأنظمة الكلاسيكية، لا يمكن للبت أن يأخذ إلا حالة واحدة فقط من بين حالتين. في حين تسمح ميكانيكا الكم للكيوبت أن يأخذ حالة تراكب لكلا الحالتين في نفس اللحظة وهذه هي الخاصية الأساسية في الحوسبة الكمية.

طريقة عمل الكيوبت Qubit.

ان عملية المعالجة الحاسوبية والمحاكاة بالحواسيب الكمية تكون اسرع بكثير من الحواسيب العادية، يمكن ان نقرأ بعض منها وتعطينا جميع المعلومات التي نريدها مرة واحدة. مثال: ليكن لدينا امتحان شفوي ل 10 طلبة بالطريقة العادية يدخل الطالب الاول يسأل ثم الثاني فالثالث وهكذا الى العاشر. لو ان الطلبة كانوا كلهم متفاعلين مع بعض وكانت المعلومات بينهم متناسقة، إذا جئنا وقرأنا الاول بقياس كمي، لأن هذا القياس الكمي يجعل الاخرين المتفاعلين مع هذا الاول مباشرة يتخذون حالات محددة بهذه الطريقة يمكن ان اقرأ الجميع في مرة واحدة، اقوم باختبار على حالة واحدة اعرف الاخرين ماذا يعرفون.



الشكل (1) دوران الإلكترون في جميع الاتجاهات.



الشكل (2) في نفس اللحظة عند مراقبة الإلكترون يبعث رسالة للإلكترون زميله لكي يدور بعكس اتجاه دورانه حتى لو كانت المسافة الفاصلة بينهما تعادل الكون كله يسمى بالتشابك الكمي.

الصعوبات التي يمكن ان تواجه الكيوبت Qubit.

Qubit شديد الحساسية يمكن بكل سهولة أن يتأثر بتفاعل داخل الجهاز أو بالإلكترون قريب منه، لذلك يحتاج إلى تنزيل درجة الحرارة إلى جزء من المئة فوق الصفر المطلق (الصفر المطلق هو -273 درجة مئوية) وهي اقصى درجة حرارة يمكن الوصول إليها بالسالب حتى تمنع التشويش.

التطبيقات التي ينفق عليها الامريكيون والصينيون مليارات الدورات:

1- التطبيق الاول هو تشفير البيانات، إذا تم تطوير معالج كمي فإنه يمكنه تشفير وفك تشفير أي بيانات بسرعة قياسية.

2- محاكاة الادوية الجديدة والبروتينات حتى الجزيئات المعقدة التي لا يمكن محاكاتها بالحواسيب العادية الان لمعرفة خصائص جزيئتها.

المبحث الثاني: التأثيرات الإيجابية على الآليات الأمنية باستخدام الحواسيب الكمية.
الحواسيب الكمية.

يبين الجدول التالي (1) عرض ملخص النتائج فحص الدراسات حول أجهزة الكمبيوتر الكمية والأساليب بالتفصيل.

الجدول (1): استخدامات الحواسيب الكمية.

اساليب او مناهج محسنة	استخدامات الاساليب الكمية	رقم المرجع
سمحت أساليب GEQAE و GEQS بالتدريب الفعال على آلات Boltzmann الكاملة والنماذج متعددة الطبقات والمتصلة بالكامل. أدت تقنياتهم إلى نماذج محسنة للبيانات بشكل كبير وقدمت إطارًا أكثر أناقة	التعلم العميق Deep Learning	[23]
قدموا أربع تجارب لبروتوكول الكم، تم تصميمها وتنفيذها بشكل مستقل من فريق IBM	الانظمة السحابية Cloud systems	[30]
استخدموا مستويات التجريد ونموذج الثقة الموجه للكانات لتحويل الحوسبة الكمية والحوسبة السحابية لتحديد الاهتمامات الأخلاقية المهمة		[12]
قدموا نهجًا نظريًا تجاه إمكانية وجود سحابة كمية، أي الحوسبة الكمية كخدمة		[9]
تم اقتراح خوارزمية جديدة، تسمى PQ-Key، لمعالجة البيانات الضخمة باستخدام الحوسبة الكمية		[13]
أظهروا أن المصنف المهم في التعلم الآلي، آلة المتجه الداعمة، يمكن تنفيذه ميكانيكيًا مع التعقيد الحسابي اللوغاريتمي في حجم الميزة وعدد بيانات التدريب، وبالتالي توفير مثال واحد لخوارزمية "البيانات الضخمة" الكمية	البيانات الكبيرة Big data	[26]
أظهروا DQC وهي طريقة بصرية قوية تعمل مع بيانات كبيرة وعالية الأبعاد واستغلال الاختلافات في كثافة البيانات ومجموعات فرعية من البيانات التي تظهر الارتباطات بين جميع المتغيرات المقاسة		[22]
قاموا بالتحقيق في الآثار المترتبة على استخدام أنظمة الحوسبة الكمية في مجال معالجة الصور.	معالجة الصور Image processing	[29]
لقد نظروا في تحويلات المستوى الرمادي الأساسية مثل الصور السلبية والثنائية وحساب المدرج التكراري ومعادلة الرسم البياني وأظهروا كيف يمكن التعبير عن هذه العمليات باستخدام الشكلية الكمية		
اقترحوا أقصر نهج لإيجاد المسار والذي يعتمد على نظرية الرسم البياني ويستخدم الفكرة الرئيسية للحوسبة الكمية.	اقصر المسارات لإيجاد النهج Shortest path finding approach	[33]
ساعد نهجهم في مشكلة تشطيب أقصر طريق في إيجاد عدة طرق في وقت واحد وقدم العديد من الحلول البديلة التي يمكن اختيارها وفقًا لمقاييس ومعايير خاصة		
وقد نفذوا منهجية وتصنيف التقنيات الكمية الحديثة لأمن المعلومات ضد الهجمات الإرهابية السيبرانية	ضد الهجمات الإرهابية السيبرانية Against cyber-terrorist attacks	[24]

استخدامات الحواسيب الكمية:

تقنية الكمبيوتر الكمية جيدة جدًا ولا تزال قيد التطوير. في هذه العملية، يمكن إضافة خصائص مختلفة إلى أجهزة الكمبيوتر الكمية وفقًا لمناطق الاستخدام المختلفة. لا تعد أجهزة الكمبيوتر الكمية بدائل لأجهزة الكمبيوتر التقليدية، ولا توفر أجهزة الكمبيوتر هذه أي مزايا للمستخدمين بخلاف استخدامها المحدد. لا توجد أي دراسة شاملة حول كيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر الكمية أو مكان استخدامها. وبالتالي؛ في هذا الجزء من الدراسة، يتم فحص الدراسات حول أجهزة الكمبيوتر الكمية والأساليب بالتفصيل.

يتم عرض ملخص النتائج في الجدول رقم 1. كشفت النتائج عن مجالات الاستخدام التالية:

- أجهزة الكمبيوتر الكمية لها تأثيرات إيجابية وسلبية على الآليات الأمنية. يمكن تصنيف هذه التأثيرات على أنها تجعل أنظمة تشفير المفتاح العام المستخدمة في بروتوكولات الأمان الحالية غير آمنة (SSL، SSH، IPsec)، والحاجة إلى إنشاء أنظمة تشفير موثوقة بدلاً من أنظمة تشفير المفتاح العام الكلاسيكية، وتصميم بروتوكولات موثوقة يمكنها العمل على البنية التحتية للكمبيوتر الكمي.
- تعتبر أجهزة الكمبيوتر الكمية حلاً لمسائل مثل مشاكل البحث في المجالات الهندسية، ومشكلة العوامل الصحيحة، ومشكلة اللوغاريتم المنفصلة، وما إلى ذلك. يؤثر هذا الحل بشكل مباشر على أمان نظام تشفير RSA. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى نهج جديدة لتصنيف المشاكل الصعبة. في تصنيف اليوم، توجد مشكلة العوامل الصحيحة ومشكلة اللوغاريتم المنفصلة في فئة NP وتتدرج في الفئة P عند النظر في أجهزة الكمبيوتر الكمية.
- من المعتقد أن الأساليب الكمية يمكن أن تحدث فرقًا في جميع أنواع آليات معالجة البيانات والأمن التي سيتم تطبيقها في مجالات التطبيق مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية المرتبطة بمعالجة البيانات.
- من خلال محاكاة الأنظمة الكمية على المستوى الذري، يتم الحصول على نتائج شبه واقعية في المجالات، لا سيما في الطب وصناعة الأدوية، ويمكن الوصول إلى المعلومات التي لا يمكن الوصول إليها في هذه المجالات بالطرق الحالية.

الجدول (2): تقييم المخاطر الحواسيب الكمية على آليات الأمن.

رقم المرجع	تقييم المخاطر	نهج التدابير المضادة
[5]	المخاطر المتعلقة بالعملات المشفرة المستخدمة في عملات البيتكوين	قاموا بتحليل إثبات عمل بديل يسمى الزخم وراجعوا مخططات التوقيع ما بعد الكم المتوفرة
[11]	أنظمة التشفير الضعيفة الحالية والتهديدات الكارثية منذ استخدام التكنولوجيا الكمية	اقترحوا حلاً مزدوجاً يتضمن تطوير ونضج خوارزميات التشفير اللاحق الكمي إلى جانب اللوائح الحكومية والدولية
[36]	تهديد الحوسبة الكمية لـ RSA وطرق التشفير الشائعة الأخرى	اقترحوا نظام توقيع المفتاح العام القائم على التجزئة، والتشفير المستند إلى الشبكة، وتشفير المفتاح المتماثل والتشفير الكمي لتأمين بيئة التشفير
[20]	تأثير الحاسوب الكمي على الأمن السبراني والتشفير	اقترحوا عائلتين متكاملتين من الحلول الممكنة: التشفير اللاحق الكمي والتشفير الكمي

تهديدات المقاربات الكمية.

اليوم، تم تصميم جميع الآليات المستخدمة والمطورة لبناء منصات بدرجة عالية من الموثوقية ضمن التكنولوجيا الحالية. يتم تنفيذ جميع الهجمات المخطط لها ضد نفس الآليات الأمنية باستخدام نفس البنية التحتية التكنولوجية. يبدو أن أي ناتج منطقي أو فيزيائي يتم إنشاؤه باستخدام الأساليب الكمية لديه القدرة على تحطيم الأرصدة الموجودة. لهذا السبب، تم التأكيد على كيفية تأثير المقاربات الكمية على الديناميكيات في وادي السيليكون في هذا القسم.

لعبت آليات التشفير دوراً مهماً في التاريخ، حيث أدت إلى عدد من التحولات نتيجة لتشفير رسالة أو فك تشفير نص مشفر. لهذا السبب، تم تطوير العديد من خوارزميات التشفير من أجل تلبية الأمن. يمكن لخوارزميات التشفير هذه تشفير البيانات باستخدام العمليات الحسابية ذات الصلة. M. U. Cesmeci. (2011).

تم تجميع تقنيات التشفير حول تصنيفات مختلفة لتوفير مفاهيم أمن المعلومات مثل السرية والتكامل والمصادقة وعدم الإنكار: متماثل (مفتاح سري) وغير متماثل (مفتاح عام) وأنظمة بدون مفتاح (وظائف تجزئة). أحد الأمثلة على الأنظمة المتماثلة هو آليات تشفير الكتلة مثل DES و AES و KASUMI و Present و Prince التي توفر السرية. بالإضافة إلى ذلك، يتم ضمان سلامة البيانات من خلال وظائف التجزئة مثل عائلة SHA1 SHA2 و SHA3 و Keccak. ولكن مع الأساليب التي اقترحها Grover و Simon، انخفض مستوى أمن هذه الأنظمة في أجهزة الكمبيوتر الكمية. زيادة المفتاح تعد أمراً مهماً لأحجام الأصفار المتماثلة مرتين على الأقل لأن آليات الأمان

الحالية يمكن أن توفر نفس المستوى من الأمان ضد أجهزة الكمبيوتر الكمية. يمكن إجراء عملية مماثلة لوظائف التجزئة، والتي تتطلب ضعف حجم الإخراج. تعتمد الأنظمة غير المتماثلة على مشكلات حسابية صعبة عند اختيار المعلمات المناسبة. RSA، استنادًا إلى صعوبة مشكلة التضمين الصحيح، خوارزمية تبادل المفاتيح Diffie-Hellman، بناءً على صعوبة مشكلة اللوغاريتم المنفصلة، ونظام DSA هي أمثلة على الأنظمة غير المتماثلة. تُستخدم هذه الأنظمة لمشاركة المفتاح السري في شهادات SSL ولتوقيع البيانات. إن زيادة الأبعاد الرئيسية لأنظمة التشفير غير المتماثلة، استنادًا إلى قوة العوامل ومشكلة اللوغاريتم المنفصلة، لن توفر المستوى المطلوب من الأمان ضد أجهزة الكمبيوتر الكمية. لإعطاء مثال؛ هناك حاجة إلى كمبيوتر كمي يحتوي على عشرات الآلاف من وحدات البت المنطقية لتحليل وحدة RSA-2048. تم اقتراح النموذج النظري الأول للحاسوب الكمي في ديسمبر 2015، ومن المحتمل جدًا أن يكون هناك المزيد من التحسينات على هذا النموذج نظرًا لأن الكمبيوتر الكمي الذي يحتوي على عدد أكبر من الكيوبتات يجب إنشاؤه لتحليل وحدات RSA الأكبر. بعبارة أخرى، على الرغم من أن حجم الرقم الذي سيتم تخصيصه للمضاعفات يتناسب طرديًا مع عدد البتات المطلوبة، فإن زيادة حجم المفتاح لا يُنظر إليه على أنه إجراء احترازي طويل الأجل (دائم). قال موسكا في خطابه في عام 2015 أنه كان من المتوقع كسر RSA-2048 باحتمال 7/1 حتى 2026 و 2/1 الاحتمال حتى عام 2031 (2015) M. Mosca, M. Ahsan, R.V. Meter, J. Kim. (2015).

بعض الدراسات التي تبحث في تأثيرات أجهزة الكمبيوتر الكمية على آليات التشفير موضحة في الجدول الثاني. يظهر في هذه الدراسات؛ هناك حاجة إلى أساليب جديدة من أجل زيادة أمن المناطق التي تستخدم فيها أنظمة التشفير على وجه الخصوص. في هذا الصدد، ملخص الدراسات كما يلي:

- تُستخدم تقنيات التشفير في العديد من مجالات التطبيق مثل المصادقة / التوقيعات الرقمية، وتشفير الرسائل، وختم الوقت، والنقود الإلكترونية، واتصالات الشبكة الآمنة، وإعادة الإرسال المجهول، وتشفير القرص، وأجهزة المصادقة المادية مثل تحديد تردد الراديو RFID، J. A. Silva, T. B. Ludermir, (2016) W. R. Oliveira, S. Simpson.

- لتوليد الأكواد المقاومة للكم، يتم استخدام وظائف التجزئة والقائمة على المنحنى البيضاوي والقائمة على الكود وأنظمة متعددة المتغيرات

- الحواسيب الكمية، التي هي أسرع وأفضل ولكن يحتمل أن تكون خطيرة، ستتجاوز حدود الكمبيوتر التقليدية في المستقبل القريب.

ابتكارات المناهج الكمية.

من المتوقع أن تؤدي أجهزة الكمبيوتر الكمية إلى تغييرات مذهلة في الطب والتصنيع والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والأمن السيبراني والعديد من المجالات الأخرى. ومع ذلك، لا توجد خوارزميات يمكن أن تعمل بكفاءة على أجهزة الكمبيوتر الكمية لحل العديد من المشكلات في علوم الكمبيوتر / المعلومات والهندسة "Algebraic and Number Theoretic Algorithms".

لهذا السبب، تعمل شركات معروفة مثل NIST و Google و Microsoft و HP و AT & T والعديد من الجامعات مثل لندن وطوكيو وكامبردج وجورجيا تك على الحوسبة الكمية والاتصالات، وقد طوروا إصدارات جديدة من الخوارزميات الموجودة التي يمكنها العمل على أجهزة الكمبيوتر الكمية. من خلال التشفير الكمي، وهو واحد من المجالات التي يتم فيها تطبيق نهج الحوسبة الكمية، من المتصور أنه يمكن تطوير آليات للحفاظ على أنظمة الكم وأجهزة الكمبيوتر وسلامة الإنترنت. في التشفير الكمي، تُستخدم ميكانيكا الكم من أجل تأمين التشفير والتواصل بشكل آمن. تُستخدم فيزياء المعلومات / البيانات بدلاً من التقنيات المعقدة لمنع التنصت على الرسائل المشفرة أو تتبعها. كل نوع من المراقبة والاستماع على الناقل الكمي يشوه البناء ويترك بصمة. وبهذه الطريقة، يتم تحليل العملية برمتها وتقييم أي تدخلات يتم إجراؤها، ويتم تحديد عمليات التسلل إلى آلية الاتصال وفقاً لذلك "Klasik Kriptografi ve Kuantum Kriptografi" (2014).

الجدول (3): تقييم الآثار الإيجابية للحواسيب الكمية على آليات الأمن

رقم المرجع	استخدامات مناهج الكم	مناهج محسنة
[15]	التحكم في الوصول في الحوسبة السحابية	التشفير الكمي وتوزيع المفاتيح الكمي في مشكلة التحكم في الوصول
[37]	التوقيع إلكتروني	تحليل الشفرات لمخطط التوقيع الكمي القائم على التشفير الكمي غير المتماثل
[34]	تعزيز الأمن والخصوصية في مراكز البيانات المتنقلة	التشفير الكمي باستخدام خوارزمية Grovers وتقنية المصادقة التي تعد مناهج مناسبة لتعزيز الأمان والخصوصية بأقل تعقيد

أمثلة من الدراسات التي تبحث في آثار الأساليب الكمية على آليات التشفير موضحة في الجدول الثالث. يتضح في الدراسات أن؛ الأساليب الكمية المستخدمة لإنشاء منصات ذات مستوى عالٍ من الموثوقية زادت بشكل كبير من متانة آليات الأمان الحالية. لمحة عامة عن الدراسات كما يلي:

- في منصات الحوسبة السحابية وتطبيقات البيانات الضخمة، تُستخدم المناهج الكمية لتأمين عمليات الوصول إلى البيانات ونقلها وتخزينها (الجدول 1، الجدول 3).

- هناك الكثير من البرامج والأجهزة الشاملة التي يتم استخدامها لمراكز البيانات للعمل بشكل صحيح وعدم فقد البيانات. كما تمت إضافة تقنيات التشفير الكمي إلى الأساليب المستخدمة لحماية البيانات في مراكز البيانات.
- يتم استخدام آليات التشفير الكمي لتوفير تحكم آمن في الوصول.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات.

ميكانيكا الكم، وهي واحدة من أشهر أجناسات فيزياء القرن العشرين. هو موضوع يتم ذكره غالبًا ولكنه لا يزال غير مفهوم تمامًا ما هو بالضبط، ويستمر في إدهاش الناس بمقاربات معاكسة للفيزياء الكلاسيكية أو حتى المنطق. تُستخدم الأساليب الكمية في العديد من التخصصات المختلفة مثل تقنيات الكمبيوتر والاتصالات وشبكات الاتصال وتكنولوجيا النانو وتكنولوجيا الجينات والتطبيقات التي تتفاعل فيها هذه التخصصات. في هذه الدراسة، تم التأكيد على المناهج الكمية، ومبادئ عمل أجهزة الكمبيوتر الكمية، والبنية المعمارية، ومجالات الاستخدام، كما تم تقييم تأثيرات تكنولوجيا الكم من حيث المستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الأساليب والتقنيات الجديدة التي تم تطويرها على أجهزة الكمبيوتر الكمية. تم فحص مزايا وعيوب هذا الابتكار. النتائج العامة في الدراسات التي تم فحصها هي كما يلي:

الاستنتاجات:

- اليوم، ركز تطوير أجهزة الكمبيوتر على تقليل الجهد البشري وتحسين أداء الجهاز وكذلك تحسين التقنية.
- من أجل تحسين أداء أجهزة الكمبيوتر، يتم تقييم العلاقات بين الفيزياء الحديثة وعلم المادة. تم اقتراح نهج ميكانيكا الكم كبديل لتقليل حجم الترانزستور المستخدم في أجهزة الكمبيوتر التقليدية من خلال مناهج تكنولوجيا النانو.
- تعد الحوسبة الكمية مجالًا جديدًا للدراسة له العديد من المزايا مقارنة بأجهزة الكمبيوتر التقليدية من خلال استخدام طرق مثل نظرية التشابك والتراكب. علاوة على ذلك، سيكون لديه مجموعة واسعة من التطبيقات في مثل هذه المجالات نظرًا لحقيقة أنه يتمتع بقدرة تشفير وفك تشفير مثالية في الاتصال (قريبًا في علم التشفير)، يمكنه إجراء مسح حسابي (خوارزمية جروفر) وعوامل الوقت متعددة الحدود بشكل مثالي (خوارزمية شور) عندما يتم تقييم أجهزة الكمبيوتر الكمية من حيث مجالات تطبيقها. وجدت الأساليب الكمية بيئات تطبيق في مجالات مثل تحليلات البيانات الضخمة، وتطوير الأنظمة الآمنة، ونماذج الهجوم لأنظمة الأمان، والحوسبة السحابية، والتعلم العميق، وتحليل البيانات.

التوصيات:

- عندما يتم تقييم النهج الكمي من حيث تحليل البيانات الكبيرة والتعلم العميق. يُلاحظ أن بعض نماذج أساليب التتقيب عن البيانات والذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تعمل على أجهزة الكمبيوتر الكمية قد تم تطويرها لتوفير تطبيقات عالية السرعة من حيث السرعة والأداء. في هذا الطريق؛ طرق بديلة لتحليل البيانات الحالية وتقنيات التعلم العميق، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج أسرع؛ لها تكلفة منخفضة وتعقيد منخفض للعملية.
- عندما يتم تقييم المناهج الكمية من حيث تطوير آليات الأمن والحوسبة السحابية. يتم استخدام أساليب التشفير والنهج الكمية الحالية معًا لتطوير منصات ذات مستوى عالٍ من الموثوقية.
- تم اختبار متانة أنظمة الأمان المطورة باستخدام خوارزميات التشفير باستخدام أجهزة الكمبيوتر التقليدية. لكن المزايا المحددة لأجهزة الكمبيوتر الكمية، مثل قوة المعالجة العالية والقدرة على أن تكون سريعة للغاية، هي أدلة على أن هذه الأنظمة ليست موثوقة مثل نظيراتها القديمة. بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر الكمية، يقول بيتر شور: إذا كانت أجهزة الكمبيوتر التي تقوم ببنائها كمية، فإن الجواسيس من جميع الفصائل سيريدونها. ستفشل جميع أكوادنا، وسيقرأون بريدنا الإلكتروني، حتى نمتلك تشفيرًا كميًا، لإخافتهم. " (2014) "Klasik Kriptografi ve Kuantum Kriptografi".
- في عالم اليوم، فإن الدول التي تمتلك أجهزة الكمبيوتر الكمية والآليات التي تعمل مع المناهج الكمية قادرة على الاحتفاظ بمفهوم القوة باستخدام هذا الموقف لمصلحتهم الخاصة. في الوقت الحاضر، يتم إجراء العديد من الدراسات حول معالجة المعلومات الكمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والدول المتقدمة في أوروبا والجامعات ومعاهد البحوث الحكومية والمختبرات. لتلخيص المزايا والعيوب التي تنشأ من هذا الاحتفاظ بهذه التكنولوجيا:
- يمكن وصف تقنيات الكم بأنها القنبلة الذرية الحالية. استخدام مناهج الكم. يمكن تنفيذ التدخل على شركات الاتصالات ومراكز توزيع الطاقة وأنظمة النقل ومراكز إدارة البريد وأنظمة توزيع المياه والمراكز المصرفية والمالية والخدمات العامة والخدمات الاجتماعية. القنبلة الذرية لديها القدرة على تدمير جزء كبير من البلاد. تمامًا مثل القنبلة الذرية، فإن الابتكارات التكنولوجية مثل أجهزة الكمبيوتر الكمية لها أيضًا تأثير مدمر على البلدان بنفس الطريقة.
- يمكن للتكنولوجيات الكمية أن تُحدث تغييرات مهمة في موازين القوى التي تبنيها البلدان على بعضها البعض.
- بسبب ميزة التراكم لمنطق عمل التشفير الكمي، لا يمكن الاستماع إلى البيانات المرسله دون ترك أثر. يمكن القول إن هذا النهج له ميزة رائدة لأمن المعلومات.

- مع الأساليب الكمية التي تستند إلى تحليلات البيانات وشرح البيانات، مثل آلية التنبؤ بالزلازل والتنبؤ بكارث الطقس، سيتم تصميم مختلف الهجمات الإرهابية والهجمات الإلكترونية. عند النظر في بعض المشكلات المهمة مثل مشكلة سرعة محركات البحث الذكية، أو صعوبة تحليل البيانات الضخمة، أو اختراق آليات الأمان الحالية أو إنشاء آليات أمان مقاومة جديدة، أو مشكلات الأمان في الحوسبة السحابية، أو المشكلات الحسابية لخوارزميات التعلم العميق باستخدام أجهزة الكمبيوتر الكمية، يجب استثمار هذه التكنولوجيا وتمويلها. لأن التقنيات الكمية ستقدم وجهات نظر مختلفة تمامًا مع فرص للتغلب على جميع موازين القوى، وجميع التفوق التكنولوجي ومستويات التطوير التي تم إنشاؤها حتى الآن، وسوف يُنظر إليها على أنها ابتكارات خارقة.
 - علينا ان نكون واعيين لهذه التطورات ان يتجه شبابنا إلى هذه العلوم وان يتجه المسؤولون عندنا إلى تطوير هذه الاتجاهات التي هي علمية تكنولوجية استراتيجية لأنه هذا المستقبل.
- لا نتوقع صناعة وتطوير حواسيب كمية خطيرة قبل 10 سنوات بل ربما 20 إلى 30 سنة لأن تاريخ تطور الحاسوب علمنا مسألة التطور تأخذ 10، 20، 30 سنة، امامنا هذا الوقت لتدارك الامر لأنه استراتيجي جدا.

REFERENCES

- [1] A. Majot, R. Yampolskiy. (2015). "Global catastrophic risk and security implications of quantum computers", Futures, vol. 72, pp. 17-26.
- [2] "Algebraic and Number Theoretic Algorithms". Retrieved from URL: <https://math.nist.gov/quantum/zoo/>
- [3] C. P. Williams, S. H. Clearwater.(1998) "Explorations in Quantum Computing", Springer-Verlag NewYork, Inc. TELOS.
- [4] D. R. Simon, "On the Power of Quantum Computation", SIAM Journal on Computing, no. 5, p. 1474.
- [5] D. Aggarwal, G. K. Brennen, T. Lee, M. Santha, M. Tomamichel. (2017). "Quantum attacks on Bitcoin, and how to protect against them". Retrieved from URL: <https://arxiv.org/abs/1710.10377>
- [6] "Get started with quantum development". Retrieved from URL: <https://www.microsoft.com/en-us/quantum/development-kit>
- [7] I. Sndor, L. Gyongyosi. (2012). Advanced Quantum Communications: An Engineering Approach. John Wiley & Sons.
- [8] F. S. Grodzinsky, M. J. Wolf, K. W. Miller. (2011). "Quantum computing and cloud computing: humans trusting humans via machines",
- [9] H. Singh, A.Sachdev. (2014). "The quantum way of cloud computing", Optimization, Reliability, and Information Technology (ICROIT) 2014 International Conference, pp.397-400.

- [10] J. A. Silva, T. B. Ludermir, W. R. Oliveira. (2016). Quantum perceptron over a field and neural network architecture selection in a quantum computer, Neural Networks, pp. 55-64
- [11] J. Hsu. (2013). "Scientists Confirm D-Wave's Computer Chips Compute Using Quantum Mechanics". Retrieved from URL: <http://spectrum.ieee.org/tech-talk/computing/hardware/scientists-confirm-dwave-computer-chips-compute-using-quantum-mechanics>.
- [12] K. P. Kumar. (2013). "PQ key-a novel key generation algorithm for processing big data using quantum computing". Retrieved from URL: <http://digital.library.theiet.org/content/conferences/10.1049/cp.2013.2481>, Technology and Society (ISTAS), pp. 1-5.
- [13] L.K, Grover.(1996). "A fast quantum mechanical algorithm for database search", ACM symposium on Theory of computing, pp. 212219.
- [14] L. Zhou, Q. Wang, X. Sun, P. Kulicki, A. Castiglione. (2018). "Quantum technique for access control in cloud computing II: Encryption and key distribution", Journal of Network and Computer Applications, vol. 103, pp. 178-184.
- [15] M. Ahsan, R.V. Meter, J. Kim. (2015). "Designing a Million-Qubit Quantum Computer Using a Resource Performance Simulator", Journal of Emerging Technologies in Computing Systems, vol 12(4).
- [16] M. Herper. (2001) "Dream The Quantum Particle Dream". Retrieved from URL:https://www.scu.edu/media/college-of-artsand_sciences/physics/newsletter/Volume-2-PHYS-Oct-2.pdf
- [17] M. Mosca. (2015). "Cybersecurity in an era with quantum computers: will we be ready", IACR Cryptology ePrint Archive, pp. 1075.
- [18] M. Mosca, "Cybersecurity in an era with quantum computers: will we be ready?", QCrypt 2015.
- [19] M. U. Cesmeci. (2011). "Kriptoloji Tarihi", UEKAE Dergisi, vol. 1, pp. 21-31.
- [20] M. Weinstein, F. Meirer, A. Hume, Ph. Sciau, G. Shaked, R. Hofstetter, E. Persi, A. Mehta, D. Horn. (2013). "Analyzing big data with dynamic quantum clustering". Retrieved from URL:<https://arxiv.org/abs/1310.2700>
- [21] N. Wiebe, A. Kapoor, K.M. Svore. (2014). "Quantum deep learning". Retrieved from URL: <https://arxiv.org/abs/1412.3489>.
- [22] O. Korchenko, Y. Vasiliu, S. Gnatyuk. (2010). "Modern quantum technologies of information security against cyber-terrorist attacks, Aviation, vol. 14(2), pp. 58-69.
- [23] P. Reberntrost, M. Mohseni, S. Lloyd. (2014). "Quantum support vector machine for big data classification". Retrieved from URL:<https://arxiv.org/abs/1307.0471>
- [24] P. W. Shor. (1994). "Algorithms for quantum computation: discrete logarithms and factoring", Proceedings of the 35th Symposium on Foundations of Computer Science, Los Alamitos, IEEE Computer Society Press, pp. 124-134.
- [25] S. Bone, M. Castro. "A Brief History of Quantum Computing", Retrieved from URL:www.doc.ic.ac.uk/nd/surprise97/journal/vol4/spb3/
- [26] S. Caraiman, V. Manta. (2012). "Image processing using quantum computing", System Theory, Control and Computing (ICSTCC), 2012 16th International Conference, pp. 1-6.

[27] S. J. Devitt. (2016). "Performing quantum computing experiments in the cloud". Retrieved from URL:<https://journals.aps.org/pra/abstract/10.1103/PhysRevA.94.032329>

[28] S. Shamsolah Salemian, S. Mohammadnejad. (2010). "An Error-Free Protocol for Quantum Entanglement Distribution in Long Distance Quantum Communication", Communication Systems Networks and Digital Signal Processing (CSNDSP), pp. 626-630.

[29] S. Simpson. (1997). "Cryptography in Everyday Life", Retrieved from URL: <http://www.laits.utexas.edu/anorman/BUS.FOR/course.mat/SSim/life.html>

[30] V. Hahanov, V. Miz. (2013). "Quantum computing approach for shortest route finding", East-West Design & Test Symposium, pp. 1-4.

[31] V. Thayananthan, A. Albeshri. (2015). "Big data security issues based on quantum cryptography and privacy with authentication for mobile data center", Procedia Computer Science, vol. 50, pp. 149-156.

[32] "Welcome to the IBM Q Experience". Retrieved from URL: <https://quantumexperience.ng.bluemix.net/qx/experience>

[33] Z. Kirsch, M. Chow. (2015). "Quantum Computing: The Risk to Existing Encryption Methods". Retrieved from URL:<http://www.cs.tufts.edu/comp/116/archive/fall2015/zkirsch.pdf>

[34] W. M. Shi, Y. M. Wang, Y. H. Zhou, Y. G. Yang. (2018). "Cryptanalysis on quantum digital signature based on asymmetric quantum cryptography", Optic-International Journal for Light and Electron Optics, vol. 154, pp. 258-260.

[35] (2014). "Klasik Kriptografi ve Kuantum Kriptografi". Retrieved from URL: <http://www.onlinefizik.com/klasik-kriptografi-ve-kuantumkriptografi/>

[36] ديوان اللغة العربية المعجم البصري (2020) على موقع <http://www.diwalarabia.com/>

[37] العلوم الحقيقية (2016) - محمد الخطيب <https://real-sciences.com/>

أثر وسائل الدفع الالكتروني على تخفيف أزمة السيولة

أ. حاتم أمحمد عبدالسلام عجاج

كلية طرابلس للعلوم والتقنية

أ. صالح عبدالعزیز علي عجاج

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

المقدمة:

تأثر بالتطور التكنولوجي القطاع المصرفي الذي من يعد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، حيث تمثل المصارف التجارية ركنا أساسيا من أركانه لأي دولة ويمكن القول إن المصارف أصبحت مؤسسات مالية لا غنى عنها وذلك لدورها المهم في تجميع الأموال وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وفي ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة أصبحت الحاجة ملحة لتحديث الإدارة الحكومية بشكل ينعكس على المواطن وعلى مؤسسات الدولة في صورة إنجاز الخدمات بصورة أكثر فاعلية ونتيجة التطورات التي شهدها العالم ساعدت كثيرا في تطور الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، ومن هذه الخدمات خدمات الصرف الآلي والانترنت المصرفي، حيث تتميز هذه الوسائل بتيسير الإجراءات وزيادة الشفافية في العمليات المالية علاوة على تخفيض التكاليف والوقت اللازمين لإنجاز العمليات المالية لاسيما على المستوى الدولي عبر الشبكة الدولية للمعلومات لذلك أصبحت المصارف القناة الرئيسية لتنفيذ الصيرفة الإلكترونية، وقد دخلت البطاقات الالكترونية علم المال فكانت أهم إبداعات العصر الحديث، وقد حظيت البطاقة الالكترونية باهتمام في بلادنا منذ مطلع عام 2005 وانتشر استعمالها في كثير من المعاملات بين الناس وكان أول من أصدرها مصرف الجمهورية واستخدمت لأغراض الشراء بالتجزئة ودفع الفواتير. (مصرف ليبيا المركزي) ثم أخذت في الانتشار من قبل مصرف الأمان، والتجارية، والتنمية، ومصرف الصحارى وأصبحت بديلا للنقود وخاصة في أزمة السيولة وذلك لتخفيف العبء عن المواطن والموظف المصرفي معا.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها ليبيا والتي أثرت على النشاط التجاري بشكل مباشر، ومصرف الجمهورية بشكل خاص الأمر الذي استدعى إلى دراسة هذا الموضوع لمعرفة وتقييم "أثر وسائل الدفع الالكتروني في تخفيف أزمة السيولة على مصرف الجمهورية".

مشكلة الدراسة:

لقد ألفت الأزمة السياسية والاقتصادية في ليبيا بأعبائها على القطاعات الاقتصادية عامة، والقطاع المصرفي بشكل خاص، وقد انعكست آثارها على تفاقم مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية بسبب قلة الأوراق النقدية المتداولة لدى المصرف مما أثر على نقص السيولة في المصارف الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المصارف على مواجهة عمليات السحب والوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء في الوقت

المناسب، مما انعكس سلباً على أدائها المصرفي ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها فقدان الثقة بين المصرف والعملاء في ظل الظروف الأمنية الراهنة ، وفي ظل هذه الانعكاسات تأثر القطاع المصرفي في ليبيا. وبناء على ما سبق فإن الدراسة تطرح التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمة السيولة على المواطن؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني (بطاقات السحب الآلي والتطبيقات) في حل مشكلة الازدحام في ظل مشكلة السيولة الحالية من خلال تقييم دور وسائل الدفع الإلكتروني بطاقات السحب الآلي في تخفيف أزمة السيولة، وذلك من خلال اختبار أثر وسائل الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمة السيولة على المصرف، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة ببطاقات السحب، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من وسائل الدفع الإلكتروني، وبشكل تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها وسائل الدفع.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يتناول أثر وسائل الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمة السيولة، حيث تشكل وسائل الدفع الإلكتروني قناة استثمارية مهمة للمصارف التجارية، كما أن وسائل الدفع الإلكتروني يمكن أن تسهم في تخفيف أزمة السيولة بشكل عام، فضلاً عن أن الدراسات السابقة عن موضوع البطاقات الإلكترونية من الموضوعات المهمة في العصر الحديث لما يترتب عليه من تسهيلات اقتصادية ترفع بالمستوى الاقتصادي للأفراد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام، مما يعطي للدراسة أهمية خاصة، كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم الدراسة، يمكن تقديم بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول كفاءة وإدارة وسائل الدفع الإلكتروني وإمكانية استمرارها ونموه بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينه.

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية والتحقق منها وهي:

يفترض الباحثان أن وسائل الدفع الإلكتروني (التطبيقات المصرفية و بطاقات السحب الذاتي) ساهم في تخفيف أزمة السيولة وتقليل الازدحام في المصارف.

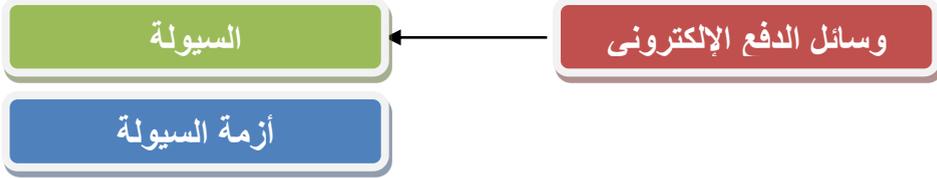
منهجية الدراسة:

اعتمدت هذا الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بالاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الدراسات والنشرات والتقارير بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال صحيفة الاستبيان المعدة لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث الصيدليات الدوائية العاملة بخدمة البطاقات الالكترونية، أما عينة البحث فقد تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عدد (50) من العاملين في الصيدليات.

نموذج الدراسة:



التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر كل من عناصر وسائل الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل على أزمة السيولة، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بأزمة السيولة، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها بعناصر وسائل الدفع الإلكتروني.

وللتحقق من متغيرات الدراسة والمتمثلة في عناصر وسائل الدفع الإلكتروني، وأثرها على أزمة السيولة له يتطلب التعريفات التالية:

سيتم في هذه الدراسة قياس عناصر الدفع الإلكتروني وفق التعريفات التالية.

أ- البطاقات المصرفية.

ب- التطبيقات الالكترونية.

المتغير التابع والمتمثل في أزمة السيولة: (تعريفها).

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: مدينة طرابلس، ليبيا.

2- الحدود الموضوعية: العاملون بالصيدليات في المنطقة الغربية لمدينة طرابلس.

3- الحدود الزمنية: تم إعداد هذه الدراسة في الفترة ما بين 2014 -2020.

4- الحدود المنهجية: تقتصر دقة النتائج التي تم التوصل إليها على درجة موضوعية ودقة استجابة المبحوثين للأسئلة الواردة في أداة جمع البيانات، ودقة الأرقام والبيانات الكمية التي تم تقديمها لغايات عمل الدراسة الإحصائية.

البنية التحتية (نقاط البيع، ماكينات الصراف الآلي).

منظومة نقاط البيع في ليبيا كبيرة إلى حد ما لكنها دون المستوى الأمثل. يُقدر عدد وحدات نقاط البيع

في ليبيا بأكثر من 11 ألفاً، أي أكثر مما هو موجود في تونس المجاورة،

الدراسات السابقة:

1. دراسة البنك الدولي للقطاع المالي لليبيا وتقريه /2020:

تعتبر هذا الدراسة مكملة للدراسات السابقة وخصوصا تلك الدراسات التي اهتمت بوسائل الدفع الالكتروني في المصارف التجارية إلا أن هذه الدراسة تتناول أثر وسائل الدفع الالكتروني في تخفيف أزمة السيولة ، ويهدف هذا التقرير لبرنامج البنك. بشكل رئيس إلى تقييم التطورات في القطاع المالي الليبي، وتبني نهج اكثر تنظيماً لمساندة هذا القطاع في ليبيا، وتقديم توصيات إلى السلطات الليبية المعنية بهذا القطاع لتدعيم مجالاته الرئيسية. وهذا التقرير عبارة عن مراجعة سريعة للقطاع المالي في ليبيا تستند إلى بعثة تم إيفادها إلى طرابلس بليبيا في يناير 2019، وكذلك إلى مناقشات مع كبار المشاركين في هذا القطاع وإلى البحوث المكتوبة ستقدم المساعدة الفنية إلى السلطات الليبية في تنفيذ التوصيات الرئيسية.

2. دراسة عتروس صونيا " أدوات إدارة السيولة على التقليل من خطر السيولة في البنك الوطني الجزائري(BNA)", جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر. 2015/2014.

وتتناول الدراسة مجموعة من المخاطر والسياسات التي تضمن اتخاذ القرارات، وكذا الاجراءات الكفيلة للحد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف مثل: خطر عدم التسديد خطر السيولة، خطر، سعر الصرف، خطر سعر الفائدة.

وتعتبر السيولة من اهم الاطراف التي تسعى البلد لتحقيقها، ولكن في سبيل تحقيق هذا الهدف قد يواجه البنك العديد من الصعوبات التي قد تؤدي به إلى الوقوع في أزمة سيولة، وبالتالي البنك نفسه في حالة عدم القدرة على مواجهة التزاماته الحالية، وبالتالي تقع في خطر عدم السيولة، والذي ان لم يتحكم فيه البنك بطريقة سليمة قد يسبب له الإفلاس والبنوك الجزائرية على غرار باقي البنوك في الدول الأخرى لمواجهة المخاطر وتسييرها بطرق فعالة وخصوصا ما تعلق بخطر عدم السيولة، والذي يعد من بين اهم المخاطر التي يقع فيها البنك.

3. الاساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية، 2012.

إبراهيم مهدي الدوم آدم، مشرف إبراهيم فضل المولى البشير الهدف الرئيس من الدراسة هو التعرف على مجال ومكونات السيولة المصرفية لحصر مجال هذه العملية الإدارية. وكذلك الإمام والوقوف على مدى استخدام المصارف السودانية للأساليب والعناصر التي تؤثر في إدارة السيولة المصرفية تطبيق على المصارف السودانية. ومعرفة الصعوبات التي تواجه المصارف السودانية في إدارة السيولة وتقديم مقترح لحلها. مشكلة البحث تعد السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف وخرجت الدراسة علي ضوء هذا النتائج

بعدد من التوصيات أهمها أوصت الدراسة بزيادة موارد الأموال الداخلية بالمصارف وزيادة كفاءة إدارة السيولة واستخدام التقنيات الحديثة في العمل المصرفي وزيادة كفاءة العاملين بتدريبهم علي الأساليب العلمية لإدارة السيولة وكذلك الاهتمام بدراسة وسائل وأدوات إدارة السيولة المصرفية في ظل النظام الإسلامي والذي تختلف أدواته عن أدوات النظام المصرفي الذي يقوم علي سعر الفائدة.

4. الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري.

د. محمد شايب، جامعة سطيف، الجزائر 2017.

ملخص: نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهر اكتناز المواطن الجزائري وحفظ أمواله بعيدا عن البنوك، في عصر يعتمد فيه على وسائل الدفع الإلكترونية. ومع تواصل وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، أقدم الكثير من العملاء على سحب أموالهم من المنظومة المالية إما لتداولها في السوق، أو تخزينها خارج الجهاز المصرفي، مما أفضى إلى أزمة سيولة حادة سنبحث في الحلول وكيفية التخفيف من حدة أزمة السيولة المتكررة وظاهر الاكتناز، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تراجع أسعار النفط، وهو ما شكل صدمة للاقتصاد من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

الجانب النظري:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لوضع إطار نظري للدراسة بالاعتماد على الكتب المراجع من شبكة المعلومات الدولية والتواصل والاستعلام من العاملين بخدمة الدفع الإلكتروني في مدينة طرابلس قطاع الصيدليات الدوائية. وبعض الأبحاث العلمية ذات العلاقة بالبحث.

القوانين والتشريعات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي التي تنظم استخدام البطاقات القوانين والتشريعات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي التي تنظم استخدام البطاقات الإلكترونية:

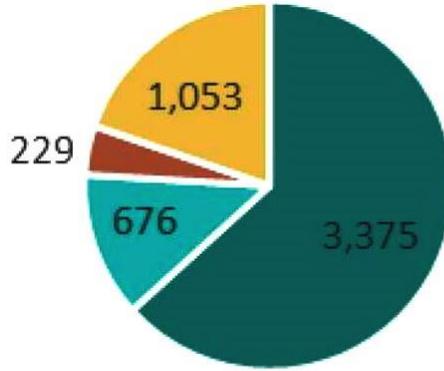
البطاقات، ولكنها ما زالت تعاني من صعوبات في عملية التعامل.

وسائل الدفع الإلكتروني (نقاط البيع) آلات الصراف الآلي.

- بطاقات الائتمان قليلة، لكن يشيع استخدام بطاقات الخصم. ورغم أن حاملي البطاقات يمثلون أقل من ربع السكان، فإن استخدامها ينمو بوتيرة سريعة. ونظراً لغياب ائتمان التجزئة شبه الكامل، فإن الغالبية العظمى من البطاقات هي بطاقات خصم مربوطة بحسابات مصرفية نقدية.

- منظومة نقاط البيع في ليبيا كبيرة إلى حد ما لكنها دون المستوى الأمثل. يُقدَّر عدد وحدات نقاط البيع في ليبيا بأكثر من 11 ألفاً، أي أكثر مما هو موجود في تونس المجاورة، مع استخدام بطاقات أكثر تطوراً بكثير. ومن بين هذه الوحدات، هناك ما يزيد على 7000 وحدة تم ربطها بنظام المورّع الوطني مما يُمكن أكثر من 500 ألف من حاملي بطاقات الخصم النشطة من إجراء المعاملات من

خلال هذا النظام .وهذه الوحدات مُركّزة جغرافياً بشكل كبير :أكثر من 63% من ماكينات نقاط البيع موجودة في منطقة طرابلس الكبرى؛ ويضم القطاع الشمالي الغربي، مع مدينة الزاوية المجاورة، حوالي 80% من مجموع أجهزة نقاط البيع .انظر الشكل (1) أدناه.



■ طرابلس ■ الزاوية ■ بنغازي ■ سرت

الشكل 1: التوزيع الجغرافي لنقاط البيع (2018)

المصدر: تقرير البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا فبراير 2020

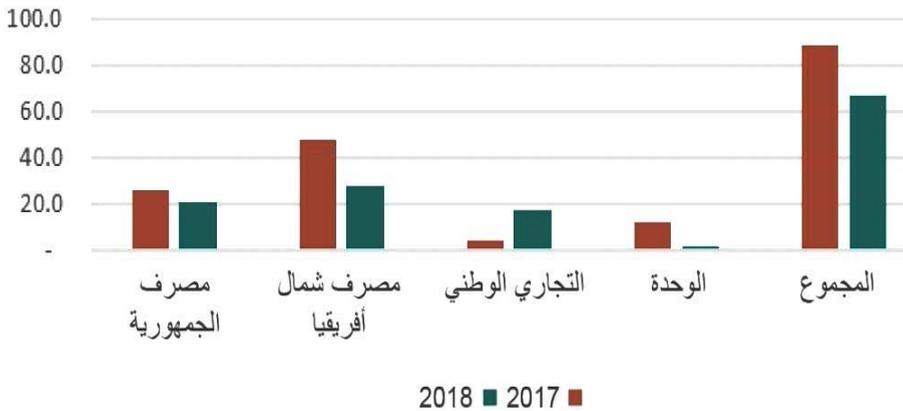
تتيح أنظمة نقاط البيع غير المربوطة بنظام المُوزع الوطني إمكانية إجراء المعاملات ضمن حلقة مغلقة . ويتم ربط هذه الأنظمة بخوادم الشركة القائمة بالتشغيل، مما يسمح بإجراء المعاملات باستخدام البطاقات أو المحافظ الإلكترونية التي تصدرها هذه الشركة. وتدير الشركة القائمة بالتشغيل عملية صرف وإيداع الأموال في هذه الأنظمة من خلال استخدام حساب تسوية لدى البنك الشريك .والشركة الأكثر تقدماً في هذا المجال هي شركة تداول التي أنشأت نظاماً مختلطاً يضم حسابات تسوية متعددة موجود كل واحد منها لدى بنك شريك مختلف .وقد مكّنها ذلك من بناء شبكة متعددة المصارف خارج نظام المُوزع الوطني.

- شجّع العديد من المراقبين على تطوير برنامج وطني للمدفوعات يتبع القطاع الخاص .فعلى غرار نظام سداد في المملكة العربية السعودية، سيُشجّع تطوير نظام كهذا جميع المصارف على المشاركة مما سيساعد في إدماج المصارف الأقل.

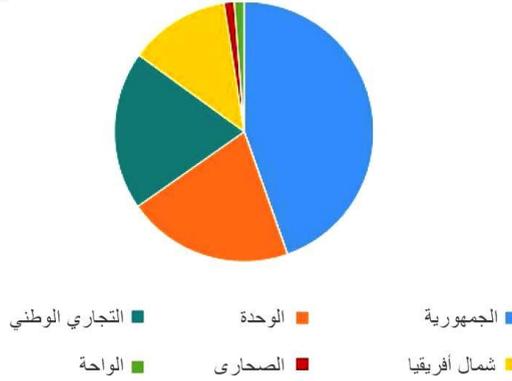
تتيح أنظمة نقاط البيع غير المربوطة بنظام المُوزع الوطني إمكانية إجراء المعاملات ضمن حلقة مغلقة . ويتم ربط هذه الأنظمة بخوادم الشركة القائمة بالتشغيل، مما يسمح بإجراء المعاملات باستخدام البطاقات

أو المحافظ الإلكترونية التي تصدرها هذه الشركة. وتدير الشركة القائمة بالتشغيل عملية صرف وإيداع الأموال في هذه الأنظمة من خلال استخدام حساب تسوية لدى البنك الشريك . والشركة الأكثر تقدماً في هذا المجال هي شركة تداول التي أنشأت نظاماً مختلطاً يضم حسابات تسوية متعددة موجود كل واحد منها لدى بنك شريك مختلف . وقد مكَّنها ذلك من بناء شبكة متعددة المصارف خارج نظام المُوزَّع الوطني.

-شجَّع العديد من المراقبين على تطوير برنامج وطني للمدفوعات يتبع القطاع الخاص .فعلى غرار نظام سداد في المملكة العربية السعودية، سيُشجَّع تطوير نظام كهذا لجميع المصارف على المشاركة مما سيساعد في إدماج المصارف الأقل تطوُّراً وسيُعزز مستويات توحيد المعايير والكفاءة في عموم المصارف .وسيساعد ذلك أيضاً في توسيع نطاق التغطية الجغرافية مع مسايرة المصارف لقواعد عملائها .-انتشرت ماكينات الصراف الآلي بشكل كبير في المدن الليبية، لكن الإقبال عليها أخذ في التراجع . وتواجه ماكينات الصراف الآلي معوقات تتمثل في تدني قدرات الاتصال، بل وازداد الأمر سوءاً مع نقص السيولة العام، وهو ما يعزز بدوره توقُّف عمل هذه الماكينات وقلة صيانتها .وفي كثير من النواحي، بدأت بطاقات الخصم تحل محل الأموال النقدية .وقد انخفض حجم المبالغ النقدية في هذه الماكينات بشكل فعلي في الفترة بين عامي 2017 و 2018 انظر الشكل 2 أدناه.

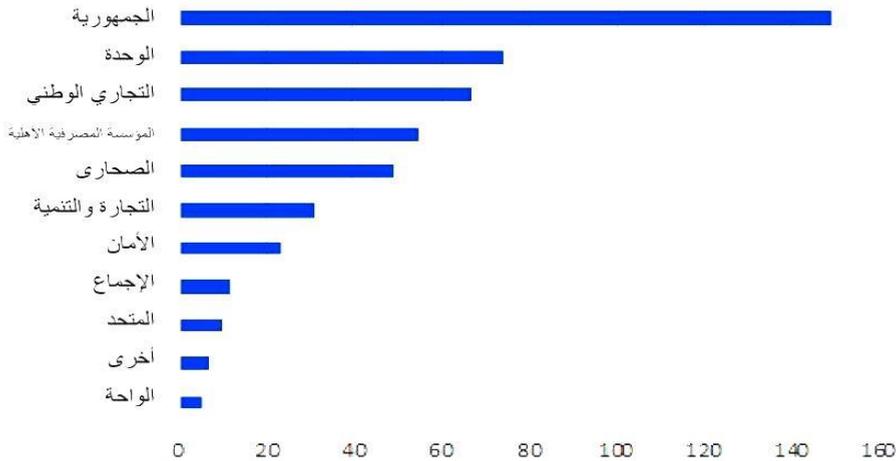


تهيمن المصارف الكبيرة على شبكة ماكينات الصراف الآلي. ويسيطر مصرف الجمهورية وحده على نحو نصف مجموع هذه الماكينات، أي 45% انظر الشكل رقم 3 أدناه. ويميل توزيع هذه الماكينات بشكل غير متناسب نحو طرابلس حيث توجد أكثر من ثلاثة آلاف ماكينة، وهي الأغلبية في هذه المنظومة. وتمثل شبابيك الصرافين المنفذ الرئيسي للنقد في بقية أنحاء البلاد.



الشكل 3: توزيع ماكينات الصراف الآلي المربوطة بموَزَع وطني
المصدر: تقرير البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا فبراير 2020

بالمثل، تهيمن المصارف الحكومية الكبيرة على شبكة الفروع الوطنية. ويوجد % 57 من إجمالي الفروع المصرفية في الغرب، مقابل % 28 في الشر، والنسبة المتبقية في الوسط والجنوب، ولا غرابة في أن يقع نحو نصف مجموع الفروع في المدن الكبرى (27% في طرابلس، و 14% في بنغازي). وتاريخياً، فإن مصرف الجمهورية هو، وبفارق كبير عن غيره، صاحب أكبر شبكة من الفروع، وهو المصرف الوحيد الذي يصل إلى البلديات الأصغر والنائية. وقبل اندلاع الأزمة الراهنة، كان لدى المصرف حوالي 150 فرعاً، أي أكثر من 30 % من شبكة الجهاز المصرفي، انظر الشكل 4 أدناه، ومنذ الأزمة، تضرّر العديد من الفروع المادية أو أُغْلِقَتْ، ولا يتوقَّر حصر تم إجراؤه مؤخراً.



الشكل 4: المصدر: المبادرة العربية لتطوير نظم الاستعلام الائتماني؛ الكتاب الأخضر، 2011، تقرير البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا فبراير 2020.

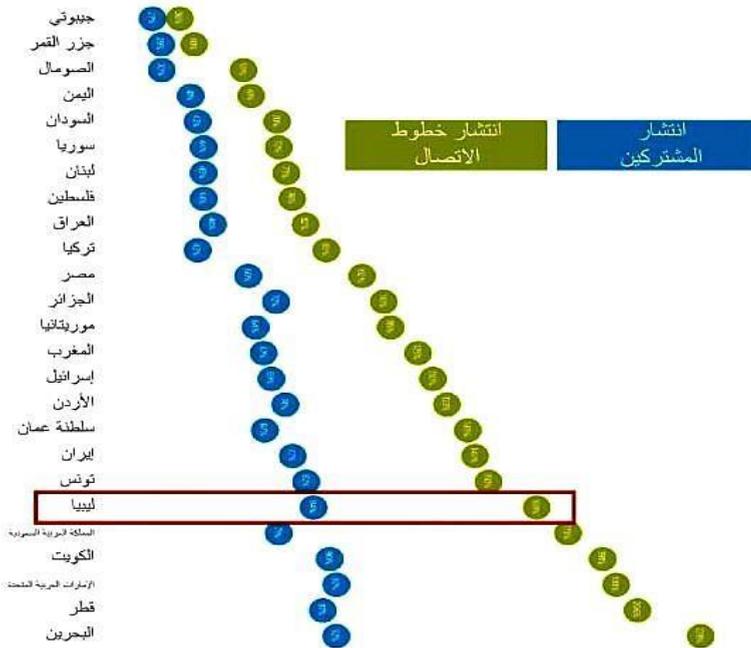
تُعد نسبة الليبيين، الذين يستخدمون هواتفهم المحمولة في الوصول إلى حساباتهم، منخفضة نسبياً. وحتى عام 2017، لم يكن هناك سوى 8% من الليبيين يستخدمون هواتفهم في الحصول على الخدمات المصرفية، وهي نسبة تقل عن المتوسط السائد في المنطقة وهو 12% ويُعزى بطء وتيرة التحول إلى العقبات التنظيمية والمتعلقة بإصدار التراخيص. ويتعيّن على المصارف وشركات الاتصالات ومقدّمي خدمات التكنولوجيا المالية الآخرين الحصول على ترخيص من مصرف ليبيا المركزي للعمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني في سياق لا تساير فيه اللوائح التنظيمية وتيرة التوسّع في هذه الخدمات. وأصدر المصرف المركزي بعض اللوائح المتعلقة بالبطاقات والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية، وذلك في شكل تعميمات من خلال إدارة المدفوعات والتسويات بالمصرف. ومع ذلك، لا يوجد قانون للمعاملات 2010 كما لا توجد أي لائحة تنظيمية توضّح كيف "الإلكترونية" وإن كانت قد بُدلت بعض الجهود مبكراً في الفترة 2008 ستقوم شركات الاتصالات بتبادل المعلومات مع المصرف المركزي، أو ما إذا كان سيجب عليها ذلك أم لا. وفي الوقت الحالي، لا يراقب المصرف المركزي التحويلات عبر الهاتف التي تتم داخل المصارف، مما يثير المخاوف بشأن جهود مكافحة غسل الأموال. وحرصاً من قبل مصرف ليبيا المركزي على أن تقدم المصارف التجارية خدمة مصرفية متطورة، عليه قام بإصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم عمل البطاقة الإلكترونية في السوق الليبي منها: قرار رقم 5 لسنة 2016 بتعديل أحكام القرار رقم (245) لسنة 2014 م بشأن التعامل في النقد الأجنبي وتحديد السقف السنوي للبطاقات المصرفية الإلكترونية والذي ينظم عمل البطاقة المصرفية في السوق الليبي، ومن أهم هذه المنشورات:

منشورات 1-5/2017، فعليه سعت بعض المصارف وخاصة المصارف الخاصة منها مصرف التجارة والتنمية ومصرف الأمان بإصدار العديد من البطاقات الإلكترونية للتعامل بها، وكان لها دور من النجاح في تخفيف عبء السيولة.

بالرغم من هذه العقبات، فإن استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية يتزايد بشكل سريع. وهذا التزايد حفّزته أيضاً أزمة السيولة حيث بدأت الأموال الافتراضية تحل محل النقدية. وكان اللاعب الأبرز في هذا المجال هو "وثبة"، وهي خدمة ذات حلقة مغلقة تتيح لعملاء مصرف التجارة والتنمية إرسال الأموال إلى بعضهم من خلال استخدام تطبيق إلكتروني. ويزيد حجم معاملات هذه الخدمة عن 10 مليارات دينار ليبي، وهو أكبر بخمس مرات من حجم المعاملات التي تتم معالجتها من خلال نظام المُوَرِّع الوطني. وهناك خدمة أخرى مماثلة وهي "سداد" والتي تُوفّر إمكانية التحويل الفوري بناءً على نظام المحفظة الإلكترونية المرتبطة برقم هاتف العميل. ومن السهل تشغيل هذه الخدمة، لكن عدم وجود قطاع مصرفي متكامل تماماً حال دون أن تصبح لاعباً رئيسياً،

وبدأت أنظمة دفع الفواتير الإلكترونية تُستخدم في الشركات والمرافق التي تتمتع بقدر من الكفاءة يكفي لتحقيق الربط البيئي. وتقوم المصارف الأكثر تقدماً بتطوير خدمات المحافظ المتنقلة وأدوات لدفع الفواتير وغيرها u1605 من الحلول المالية.

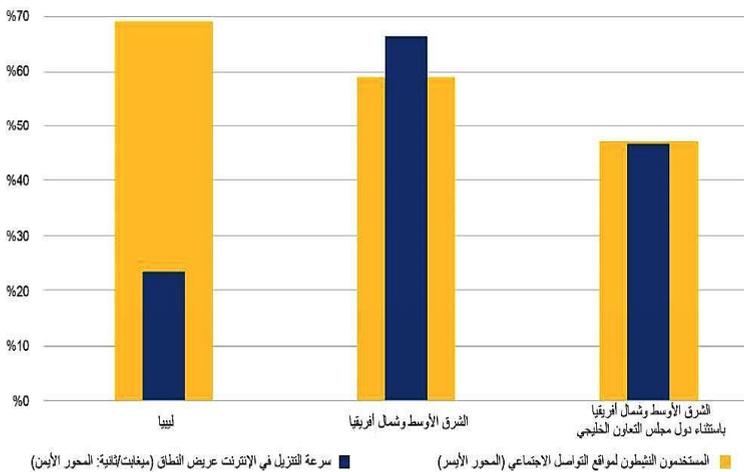
- تتوفّر مقومات كثيرة لانتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في ليبيا. فنسبة انتشار الهواتف المحمولة والذكية مرتفعة، لاسيما بين الشباب. كما تنتشر خطوط الاتصال بدرجة عالية للغاية نظراً لشدّة تركّز السكان في عدد قليل من المدن الرئيسية على طول الساحل (انظر الشكل 4 أدناه). وبالإضافة إلى ارتفاع نسبة مالكي الحسابات المصرفية في ليبيا، ترتفع كذلك نسبة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الليبيين حيث تكون أعلى بكثير مقارنةً ببلدان المنطقة الأخرى غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حوالي 70% مقابل أقل من 50% .



الشكل 5: معدل انتشار المشتركين في خدمات الهاتف المحمول والاتصال به؛ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعوق ضعف البنية التحتية ونقص الموردين من القطاع الخاص إمكانية التوسيع في خدمات التمويل الرقمي. وتتخلف ليبيا كثيراً في تغطية شبكات الجيل الرابع عن بلدان المنطقة الأخرى. ففي حين تزيد نسبة تغطية شبكات الجيل الثالث للسكان في ليبيا عن المتوسط السائد في المنطقة (98%) مقابل (93%) وهو المتوسط في المنطقة، فإن شبكات الجيل الرابع لا تغطي سوى (67%) من الليبيين مقابل المتوسط العام في المنطقة وهو (82%) وتُعد قدرات الاتصال ضعيفة حيث يبلغ متوسط سرعة الاتصال

نصف معدلها في بلدان المنطقة غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، انظر الشكل 5 أدناه، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك تناوب انقطاع الكهرباء. ويُعزى سوء الخدمة وانخفاض نسبة التغطية بشكل كبير إلى هيمنة الشركات الحكومية قليلة الكفاءة، في قطاعي الاتصالات والكهرباء، مع تفاقم الوضع بسبب الصراع. وتستحوذ الدولة في ليبيا بشكل كامل على ملكية شركات الهاتف المحمول العاملة في السوق، مقابل المتوسط السائد في المنطقة وهو (46%) ومقارنةً بباقي بلدان المنطقة، تتميز ليبيا بارتفاع درجة مؤشر تركُّز الإنترنت الثابت عريض النطاق (8264) مقابل (6804) وهو المتوسط العام في المنطقة، ولا يحفز ضعف البنية التحتية القانونية على إنشاء مؤسسات خاصة لتقديم الخدمات الرقمية، سوء أكانت مصارف أم غيرها. وتفتقر ليبيا إلى إطار قانوني للمحرِّكات الرئيسية للنمو الرقمي، حيث لا توجد لوائح تنظِّم حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت، ومنع الجريمة الإلكترونية، وحماية المستهلكين على الإنترنت، والمعاملات الإلكترونية أو التوقعيات الإلكترونية.



أسباب أزمة السيولة وأضرارها.

تعاين الدولة الليبية هذه الفترة أزمة اقتصادية حادة بسبب النقص المتزايد في الأوراق النقدية في مصارفها مما رتب أضراراً عدة في مجالات مختلفة وسأتناول في هذا المبحث مطلبين: الأول في أسباب أزمة السيولة والثاني في أضرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: أسباب أزمة السيولة

أسباب أزمة السيولة عديدة منها ما هو خارجي، ومنها ما هو داخلي. ولعل أهمها العوامل التالية:

❖ استمرار الانقسام والصراع السياسي.

- ❖ تفاقم الوضع الأمني في العديد من المدن.
- ❖ إيقاف التعامل بالطاقات الائتمانية.⁽¹⁾
- ❖ أسباب خارجية.
- ❖ ومن الأسباب أيضا أطماع الدول الصديقة والعدوة في النيل من النعم التي امتن الله بها على هذا البلد من موارد اقتصادية متعددة، وموقع جغرافي متميز.
- ❖ أسباب داخلية.
- ❖ الأسباب الداخلية كثيرة منها ما ذكره مصرف ليبيا المركزي بطرابلس، ومنها ما لم يذكره، وهذه أبرزها:

الأسباب الداخلية كثيرة منها ما ذكره مصرف ليبيا المركزي بطرابلس، ومنها ما لم يذكره، وهذه أبرزها:

- 1- قيام رجال الأعمال والتجار بسحب أموالهم من المصارف مما أسهم في الأزمة الحالية
- 2- عدم وجود عملة أجنبية نقدا كانت أو حوالات أو اعتمادات مستنديه أدى إلى عدم اكتمال الدورة النقدية للتاجر، الأمر الذي يضطره إلى شرائها من السوق السوداء، وذلك يتطلب منه توفر السيولة النقدية معه.
- 3- تعرض القطاع المصرفي لحالات اعتداء متكررة تجاوزت 220 حادثة وفقا لإحدى الاحصائيات، منها جرائم قتل، وخطف وسرقة، واستحواذ على شحنات مالية مرسله للمدن والمناطق.⁽²⁾
- 4- فقدان الكثيرين للثقة في عودة الأمن والاستقرار أدى إلى قيام المواطنين بسحب أموالهم من المصارف التجارية، فإذا أبقى المواطن أمواله في المصرف فقد لا يجدها عند الطلب.
- 5 -الاستعداد للعلاج في الخارج، إذ كثير من الليبيين في قناعات تامة بأن العلاج في ليبيا لم يعد مجديا، وهذا السبب بدوره يحتاج إلى توفير مبلغ من المال ليكون جاهزا عند الحاجة.
- 6- وجود فرص استثمار بعوائد عالية جدا قد تتجاوز المائة بالمائة في مدة وجيزة بسبب التضخم والارتفاع الجنوني في أسعار السلع، فصاحب المال بدلا من أن يحتفظ بأمواله في المصارف دون أن يحصل على أي عائد يكون من الأفضل له المضاربة بها في السوق.
- 7- تدني قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى من شأنه أن يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى سحب أموالهم من المصارف، لأنها لا تحقق عائدا، ومع هذا لا تحافظ على قيمتها، المليون دينار ليبي بعد أن كان يقابل حوالي 800 ألف دولار أضحى في خلال سنة

(1) أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، أ. د. عبدالله شامية

(2) أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا " دراسة مقارنة " د. علي محمد افريو- عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة المرقب، مجلة البحوث الأكاديمية العدد الحادي عشر، يناير 2018.

واحدة لا يبلغ سدس هذا المبلغ، فأبي عاقل يترك أمواله تتناقص أمام عينيه بهذه المعدلات في زمن قياسي ولا يحرك ساكنا. (1)

المطلب الثاني: أضرار نقص السيولة.

إن الأزمة أفضت إلى مفاسد وأضرار كبيرة هددت الليبيين في مختلف جوانب الحياة ويمكن تقسيم هذه الأضرار إلى أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

أولاً: الأضرار الاقتصادية.

من الأضرار الاقتصادية المترتبة على أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي:

- 1- تغييب الناس عن أعمالهم بسبب ذهابهم إلى المصارف ووقوفهم الساعات الطوال؛ لأجل سحب قوت عيالهم مما يؤثر سلبيًا على زيادة الإنتاج، ويترتب عليه تدني مستوى تقديم الخدمات وتراكم العمل في بعض الأوقات.
- 2- استطاعة من لديه المال التحكم في السوق فتشاهد انخفاض أسعار بعض السلع كالمواشي والمحاصيل الزراعية نظراً لعدم القدرة الشرائية لعامة المواطنين.
- 3- اللجوء بكثرة إلى استخدام الشيكات المصدقة التي تتقاضى عليها المصارف عمولات كبيرة.
- 4- التهرب من سداد الأقساط أو الأموال التي تستحقها الدولة أو الشركات العامة من الأفراد يؤدي إلى إحداث عجز في ميزانياتها.
- 5- إن السيولة الزائدة التي تصدرها الدولة محاولة منها لسد العجز تضاعف أسعار السلع والخدمات في الدولة، حيث يرخص النقد، وتغلو السلع، وهو ما يعرف بالتضخم الناشئ من زيادة إصدار العملة.
- 6- اكتناز النقود يؤثر على تبادل السلع والخدمات، ويتسبب في حصول الأزمات الاقتصادية. (2)

ثانياً: الأضرار الاجتماعية.

من الأضرار الاجتماعية المترتبة على أزمة نقص السيولة:

- 1- ظهور الطبقات في المجتمع، وارتفاع الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد.
- 2- انعدام الإقراض الحسن بين الناس؛ لعدم استطاعة المقترضين سداد القرض في الوقت المحدد.
- 3- سحب الرصيد أو المعاش مقابل عمولة (رشوة) تدفع لموظفي المصارف أو القائمين على دراستها وتأمينها.

(1) أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا " دراسة مقارنة " د. علي محمد افريو_ عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة المرقب، مجلة البحوث الأكاديمية العدد الحادي عشر، يناير 2018 ،

(2) أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا " مرجع سبق ذكره.

4- لجوء الموظفين إلى تأمين حاجاتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدماتهم المشروعة وغير المشروعة عن طريق الرشوة.

5- المحاباة في السحب من قبل موظفي المصارف، فتجد بعضهم قد أحضر أيام توافر السيولة عدة شيكات لأقاربه وأصدقائه، فيسحب لهم، وهذا على حساب المنتظرين أمام شباك المصرف.⁽¹⁾

ثالثاً: الأضرار السياسية.

1- النقد له دور كبير في الهيمنة السياسية، فهو عصب الحياة الاقتصادية، وقد أصبح وسيلة ضغط على الدولة ،

2- تحكم البلدان الاستعمارية في البلدان الفقيرة عن طريق تبعيتها لها.

3- انعدام ثقة المواطنين بالدولة وانتشار حالة من السخط وعدم الرضا على الساسة وأصحاب القرار والسلطة في الدولة.⁽²⁾

الجانب العملي.

ثبات أداة الدراسة.

استخدم الباحثان عدة اساليب للتحقق من ثبات الإستبيان كما موضح بالجدول التالي رقم (1)

جدول رقم (1) نتائج اختبارات ثبات الاستبيان.

ت	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
				معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
1	أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة	09	0.958	0.906	0.951

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبيان يساوي (0.958)، ومعامل ارتباط بيرسون بين النصف الفردي والزوجي يساوي (0.906)، كما أن معامل ثبات سبيرمان براون يساوي (0.951)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

⁽¹⁾ أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا " مرجع سبق ذكره

⁽²⁾ موقع أجواء نت، Tweet،، الأمن وسحب الأرصدة من أسباب نقص السيولة بليبيا.

" Statistical Package for Social Sciences " والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)

الإصدار 25، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحثان باستخدامها:

• معامل ألفا كرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات سبيرمان براون لتحقق من ثبات الإستیبان.

• التوزيع النسبي، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

• اختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

ترميز بيانات الدراسة.

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات المحاور الأساسية للاستبيان اختيارات وفقاً لمقياس ليكارت الثلاثي: (أوافق - غير مهم - لا أوافق) فقد تم إعطاء كل من الإختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي: أوافق (3) ثلاث درجات، غير مهم (2) درجتان، لا أوافق (1) درجة واحدة، واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (2) باعتبار أن $2 = 3 / (3 + 2 + 1)$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها (2) تعبر عن درجة موافقة متوسطة، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (2) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

تحليل بيانات الدراسة:

أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة:

جدول رقم (2) نتائج تحليل أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة.

ت	محتوى الفقرة	ت	درجة الموافقة			الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			أوافق	غير مهم	لا أوافق					
1	تسهم وسائل الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمة السيولة	ت	42	06	04	0.598	2.731	32.936	0.000	1
		%	80.0	11.5	7.7					
2	عدم استعمال البطاقة الائتمانية بكثرة من قبل العملاء هو فقدان الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني	ت	29	08	15	0.888	2.269	18.424	0.000	8
		%	55.8	15.4	28.8					
3	ليس هناك حماية للمستهلك ضد الاستخدام الخطأ من جانب المصرف	ت	35	07	10	0.804	2.481	22.246	0.000	7
		%	67.3	13.5	19.2					

									أو مستلم المال من البطاقة
					07	06	39	ت	عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذلك الانقطاعات المتكررة على شبكات الاتصال
3	0.000	26.259	0.718	2.615	13.5	11.5	75.0	%	4
					10	05	37	ت	تحديد قيمة السحب بسقف معين لا يلبي احتياجات العميل
6	0.000	22.590	0.804	2.519	19.2	9.6	71.2	%	5
					08	06	38	ت	الشراء نقدا أرخص من الشراء باستخدام الطاقات المصرفية
4	0.000	24.775	0.750	2.577	15.4	11.5	73.1	%	6
					12	00	40	ت	ارتفاع النسبة بين الشراء بالبطاقة والشراء نقداً
5	0.000	21.513	0.851	2.538	23.1	00.0	76.9	%	7
					05	08	39	ت	تصرفات المصارف معقدة إذا حدثت أي مشكلة في استخدام البطاقة المصرفية
2	0.000	29.291	0.653	2.654	9.6	15.4	75.0	%	8
					07	06	39	ت	صعوبة استرجاع القيمة المالية المعطاة
3 مكرر	0.000	26.259	0.718	2.615	13.5	11.5	75.0	%	9
	0.000	28.058	0.6567	2.555	الدرجة الكلية حول أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة				

من الجدول رقم (2) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة) جاءت كلها أكبر من 2 (المتوسط الافتراضي للمقياس الثلاثي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام لمحور أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة أكبر من (2) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود أثر لوسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

النتائج:

أكدت الدراسة على وجود أثر كبير لوسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة، بالرغم من وجود بعض المعوقات والمشكلات المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات لزيادة إقبال المستخدمين على اقتناء وسائل الدفع الإلكتروني.

التوصيات:

1- تشجيع الجهات الخدمية المختلفة الحكومية والخاصة على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

- 2- تحسين البنية التحتية لزيادة إقبال المستخدمين على اقتناء وسائل الدفع الإلكتروني.
- 3- العمل على تفعيل الرقابة على مستخدمي الدفع الإلكتروني من التجار منعا للاستغلال.
- 4- إيجاد حلول سريعة ومبتكرة لمشكلات العملاء الناتجة عن أخطاء عمليات الدفع الإلكتروني (مثل حدوث مشكلة عند الشراء بالبطاقة المصرفية حيث تخضع القيمة من الزبون ولا تدخل حساب التاجر).
- 5- العمل على تصميم تطبيقات إلكترونية سهلة الاستخدام لمختلف مستويات المجتمع
- 6- طرق علاج أزمة السيولة: لعل أهمها بمكان وهو ما صرح به المصرف المركزي الذي نشر على صفحته الرسمية بأن قيمة الأموال التي تتداول خارج المصارف هي 24 مليار وأنه في حال إيداع 10% منها فقط بالمصارف كقيلة بإنهاء أزمة السيولة فورا.

المراجع:

- 1- إمكانية العمل بوسائل الدفع الإلكتروني وأثارها، المتوقعة على السياسة النقدية في ليبيا، حمزة محمد النوري، ملخصات الدراسات العليا (ماجستير - دكتوراه) مركز البحوث والاستشارات والتدريب، 2015.
- 2- وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات. رواد مسعود، محمود جمعة عبدالله، فتحي ابوعجلية محموم، كلية العلوم الزاوية.
- 3- الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل البطاقة الائتمانية بالسوق الليبي، د. عبدالرزاق الطاهر الفراح، قسم التمويل والمصارف - كلية العجبات: جامعة الزاوية.
- 4- أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، أ. د. عبدالله شامية.
- 5- أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا " دراسة مقارنة " د. علي محمد افريو - عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة المرقب، مجلة البحوث الأكاديمية العدد الحادي عشر، يناير 2018.
- 6- معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية بمنطقة الخمس، د. جمعة فرحات عقيل، أ. الشافعي إبراهيم الشافعي، أ. منيرة سليمان الصغير. 2017.
- 7- شذا جمال خطيب، " العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال "، ط، دار مجدالوي للنشر والتوزيع، الاردن، 0221.
- 8- منير الجنهبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 0226.
- 9- مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير 2020.

نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية)

د. أمال مفتاح المبروك

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات في المصارف التجارية الليبية من خلال معرفة عناصر نظم المعلومات الإدارية ومستويات توافرها، ومدى تقديمها لمعلومات مناسبة ودقيقة وكافية في الوقت المناسب، ومدى مساهمتها في احتواء الأضرار الناجمة عن الأزمات التي تتعرض لها المصارف، قامت الباحثة بالاعتماد على العينة العشوائية الطبقية وذلك لأن مجتمع البحث مقسم إلى أربع فئات وهم المصارف الليبية الأربعة محل الدراسة (الجمهورية - الصحارى - الوحدة - التجاري) وبمعلومية أن حجم المجتمع هو (13646) من كل من الفئات الوظيفية المختلفة، حيث تم توزيع (373) استبانة، أي بنسبة استجابة (86.3%) وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع أبعاد نظم المعلومات الإدارية وبين القدرة على إدارة الأزمات بجميع مراحلها، وكانت أهم التوصيات تدريب العاملين بالمصارف على كيفية الاستفادة من المعلومات التي يوفرها النظام مما يزيد من حجم استخدامهم لجميع أنواع المعلومات التي يحتاجونها عند تعرضهم للمواقف الغامضة، و التحديث المستمر لتوفير آخر ما يستجد منها لتمكين العاملين من رصد كل ما يحصل في البيئة من إشارات يمكن أن تساعدهم في التنبؤ بحصول الأزمات ومن ثم الاستعداد لها، بالإضافة إلى تشكيل فريق عمل من مهامه رصد إشارات الإنذار المبكر واكتشاف مواطن الضعف ووضع المقترحات لها، وتجهيز كافة بدائل الاتصالات لتعريف العملاء بالأزمة وكيفية معالجتها بكفاءة وفعالية وإشراكهم في كيفية معالجة الأزمات.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات، إدارة الأزمات، المصارف التجارية.

الإطار العام للدراسة:

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعد المعلومات اليوم مورداً مهماً ورئيسياً من موارد المنظمة، نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة فأصبحت المعلومة سلاحاً تنافسياً ومورداً استراتيجياً يتوقف عليه نجاح المنظمة أو فشلها.

فالمعلومات ثروة، وتكمن أهميتها ليس في عملية اتخاذ القرار فقط، بل تتعدى ذلك لتستخدم أيضاً في عمليات إدارية أخرى، كوضع الخطط ورسم السياسات والرقابة وتقييم الأداء، الأمر الذي جعل من وجود

أنظمة المعلومات الإدارية في المنظمات المختلفة ذات أهمية خاصة، حيث يساعد المنظمات على القيام بأداء وظائفها بنجاح وكفاءة عالية⁽¹⁾.

إن الأزمات التي تحدث في المنظمات أو المؤسسات ما هي إلا تغييرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو المؤسسة دون توقع لها أو فرض لتجنبها، وهذه الأزمات تهدد استمرارية المنظمة وتهدد بقائها وقدرتها على المنافسة، وتضع سمعة وبقاء المؤسسة في بوتقة الاختبار، بحيث أن المنظمات التي لا تستطيع التعامل مع الأزمات من خلال الإدارة الفعالة لمراحل الأزمة المختلفة لا تلحق بالركب ويكون مصيرها التخلف والانهيار.

لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيسي في واقع الحياة البشرية والمؤسسية، وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها، والاستفادة إن أمكن من نتائجها الايجابية⁽²⁾.

إن المصارف العاملة في ليبيا معرضة للعديد من الأزمات لدى ممارستها لأنشطتها، لذا فإن موضوع الأزمات له أهمية خاصة نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد، والذي أدى إلى ظهور أزمة السيولة في هذه المصارف، الأمر الذي يتطلب من البنوك بذل المزيد من الجهود في إدارة الأزمات والتحوط لها، وذلك ببناء نظم معلومات إدارية فعالة وتحديثها بصورة مستمرة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تباينت الدراسات السابقة في معالجتها لنظم المعلومات وإدارة الأزمات وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها والبيئات التي أجريت فيها:

- دراسة (الخشالي والقطب، 2007)⁽³⁾: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نظم المعلومات الإدارية في إدارة الشركات الصناعية الأردنية للأزمات التي تتعرض لها، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لفاعلية نظم المعلومات الإدارية في إدارة الشركات الصناعية لإدارة أزماتها كما كان تأثير فاعلية نظم المعلومات الإدارية متفاوتا في كل مرحلة من مراحل هذه الشركات للأزمات التي تتعرض لها وأن أكثر العناصر تأثيرا على جميع إدارة الأزمات باستثناء مرحلة التعلم. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الإدارة بفاعلية نظم المعلومات الإدارية وذلك عن طريق تدريب المدراء على كيفية الاستفادة من المعلومات التي توفرها هذه الأنظمة، مما يزيد من حجم استخدامها لجميع

(1) السعدي، موسى أحمد ، "اثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 1، 2006.

(2) الحملاوي، محمد رشاد ، "التخطيط لمواجهة الأزمات - عشر حوادث هزت مصر"، القاهرة، مكتبة جامعة عين شمس، 1995، ص48.

(3) الخشالي، شاكر جاز الله، القطب، محي الدين ، "فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد:الأول، 2007.

أنواع المعلومات لتوفير آخر ما يستجد منها لتمكين المدراء من رصد كل ما يحصل في البيئة من إشارات يمكن أن تساعدهم في التنبؤ بحصول الأزمات.

• **دراسة (العماج، 2010)⁽¹⁾:**هدفت الدراسة أهمية نظم المعلومات الإدارية لترشيد عملية اتخاذ القرارات أثناء الأزمات. وبينت الدراسة إن أفراد العينة موافقين على أهمية نظم المعلومات الإدارية لترشيد عملية اتخاذ القرارات أثناء الأزمات.

• **دراسة (عطية، 2011)⁽²⁾:**هدفت الدراسة إلى مدى تقديم المعلومات للمستفيدين من نظم المعلومات المصرفية بالجودة المطلوبة والتي تنعكس في مجال إدارة الأزمات التي تعصف بالمصارف العراقية. وأوضحت النتائج مدى أهمية الدور الذي تؤديه جودة نظم المعلومات المصرفية في تقديمها للمعلومات التي يستند إليها المدراء في إدارة أزماتهم، والتي جاءت معنوية جدا وموجبة على مستوى الارتباط والأثر.

• **دراسة (زويلف، 2014)⁽³⁾**هدفت للتعرف إلى اثر نجاح نظم المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمات التي تواجه البنوك التجارية العاملة في الأردن وبكل مراحلها. وبينت الدراسة أن هناك درجة متوسطة لتوافر مؤشرات نجاح نظم المعلومات المحاسبية وتوافر نظام لإدارة الأزمات في كل مرحلة من مراحل عملية إدارة الأزمات في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية نظم معلومات الإدارية ودورها الواضح في نجاح المنظمات وتجنب هذه الأزمات خاصة أزمات القطاع المصرفي، وأهميتها في تجنب الخسائر الناتجة عن انهيار النظام، دفع الى التعرف على الدور الذي تلعبه نظم المعلومات الإدارية في الكشف المبكر للأزمات وكيفية التحوط لهذه الأزمات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: هل يؤثر تحقيق نجاح نظم المعلومات الإدارية في قدرة المصارف التجارية لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي أعلاه يتطلب الأمر الإجابة عن التساؤلات التالية:

أ- هل يتم الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الأزمات المتوقعة؟

ب- هل النظام الحالي يساعد على كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأزمة؟

ج- هل يحتوي نظام المعلومات الحالي على مميزات تعمل على حماية المعلومات وتقليل الأخطاء؟

(1) العماج، مبارك بن سعود ، "دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات في أثناء الأزمات بالمديرية العامة لحرس الحدود"، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 .

(2) عطية، أحمد مؤيد ، "جودة نظم المعلومات المصرفية ودورها في إدارة الأزمات :دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 33، العدد 104، 2011.

(3) زويلف، إنعام محسن، "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات"، رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة الأردنية، 2014.

رابعاً: أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى تقديم نظم المعلومات الإدارية في المصارف معلومات مناسبة ودقيقة وكافية في الوقت المناسب.
2. تحديد العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية، ومدى مساهمتها في احتواء الأضرار الناجمة عن الأزمات في المصارف.
3. التركيز على أهمية نظم المعلومات الإدارية ودورها الفعال في سرعة اتخاذ القرارات التي من شأنها المساهمة في تفادي الوقوع في الأزمات.

خامساً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قطاعا اقتصاديا مهما، وهو القطاع المصرفي والذي يعد من أكثر القطاعات المعرضة للأزمات، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة، مما دفع الباحث لمعرفة مدى الاستفادة من الميزات التي توفرها نظم المعلومات الإدارية في إدارة الأزمات، ومدى تطبيق المصارف لها، والاستعداد والوقاية من الأزمات التي قد تعصف بالمؤسسات المصرفية ومساهمتها في احتواء الأضرار الناجمة عن الأزمات، ومن ثم استعادة النشاط الطبيعي والتعلم من الأزمات السابقة والاستفادة منها مستقبلاً.

سادساً: فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين القدرة على إدارة الأزمات وينشق منها الفرضيات الآتية:

- 1- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر.
- 2- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين مرحلة الاستعداد والوقاية.
- 3- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين مرحلة احتواء الأضرار.
- 4- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين مرحلة استعادة النشاط.
- 5- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) وبين مرحلة التعلم.

سابعاً: حدود الدراسة:

1- الحدود موضوعية: ستقتصر هذه الدراسة على ثلاثة أبعاد لنظم المعلومات الإدارية هي (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) كما ركزت الباحثة على خمسة مراحل لإدارة الأزمات هي (مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر، مرحلة الاستعداد والوقاية، مرحلة احتواء الأضرار، مرحلة استعادة النشاط، مرحلة التعلم).

2- الحدود بشرية: ستقتصر هذه الدراسة على بعض المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين بالمصارف التجارية .

3- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2016.

4- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة في مجالها التطبيقي على المصارف التجارية الرئيسية بمدينة طرابلس (مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني).

متغيرات الدراسة: تتضمن الدراسة متغيرين هما:

المتغير المستقل: نظم المعلومات الإدارية ولقياس هذا المتغير تم اعتماد مقياس مكون من ستة عناصر تعتمد على مدى إدراك المديرين للأهداف التي يجب تحقيقها في المصارف التي يعملون بها وهي (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات).

وسيتم ايراد تعاريف موجزة لهذه المصطلحات، مما يساعد في فهم معناها في هذه الحدود.

- نظم المعلومات الإدارية: هو النظام الذي يزود الإداريين بالمعلومات اللازمة لأداء عملهم وذلك بعد أن يقوم بمعالجة البيانات المدخلة إليه من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب. ويمكن قياس ذلك من خلال:

- سرعة الحصول على المعلومات: يشير إلى مدى توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب وتكون خالية من الأخطاء.

- سرعة اتخاذ القرارات: يشير إلى مدى توفير المعلومات اللازمة عن المشكلة الحالية لتوصيلها إلى متخذ القرار.

- أمن المعلومات: يشير إلى التحوطات الإجرائية والوقائية التي تضعها المنظمة للحفاظ على سرية المعلومات وحمايتها من التلف.

المتغير التابع: إدارة الأزمات والمكون من خمس مراحل لإدارة الأزمات وهي:

- إدارة الأزمات: تشير إلى التعامل المنهجي والمنظم مع الحالات الطارئة التي تواجه المنظمة وإدراك إدارة المنظمة أن ثمة مراحل تمر بها الأزمات التي تواجهها، مما يستوجب التعرف إلى هذه المراحل للتعامل معها بمنهجية مدروسة.

- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: يشير إلى مرحلة ما قبل البداية الفعلية للأزمة، فقد تظهر بعض الأعراض التي تدل على بدايتها، ويمكن لإدارة المنظمة معرفة احتمال وقوعها من خلال هذه الأعراض وبداية التخطيط لمواجهتها.
- الاستعداد والوقاية: تعبر عن قيام إدارة المنظمة بالتحضير والاستعداد لمواجهة الأزمة بعد تأكدها من عدم إمكانية تجنبها، وذلك سعياً منها للتقليل قدر الإمكان من أضرارها، مع استمرار الإدارة في بذل الجهود اللازمة لمنع حدوثها.
- احتواء الأضرار: يشير إلى قيام الإدارة بتنفيذ الخطط التي وضعتها لمواجهة الأزمة، وذلك عن طريق استخدام الموارد المتوفرة لديها وبأقل الأضرار، وتكون الأزمة في هذه المرحلة في ذروتها.
- استعداد النشاط: هي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة بالانحسار التدريجي، وتكون الإدارة قد عرفت أبعاد الأزمة وأسبابها، مما يمكنها من تقديم بعض الحلول والمعالجات الواقعية، بحيث تبدأ باستعادة توازنها وعودتها إلى الحالة التي كانت عليها قبل حدوث الأزمة.
- التعلم: هي مرحلة ما بعد الأزمة وانتهائها، وفيها تقوم الإدارة بتقييم الخطط والأساليب التي استخدمتها لمواجهة الأزمة، بهدف استخلاص الدروس والعبر وتكوين الخبرات لمواجهة الأزمات المستقبلية.

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة:

أولاً: أثر نظم المعلومات في إدارة الأزمات:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدواراً عدة في مجال إدارة الأزمات، سواء بسرعة الوصول للأزمة، أو بتوفير معلومات وسيناريوهات بشكل إلكتروني، أو بتوافر نظم معلومات مختلفة ومنها نظم دعم اتخاذ القرار وغيرها وقد تطور علم بحوث العمليات كتطبيق لتكنولوجيا الحاسب الآلي بحيث أمكن تنفيذ نماذج المحاكاة للوصول إلى الحل الأمثل لمواجهة مشكلة أو أزمة بعينها كما يحددها المتخصص طبقاً للمعايير التي يضعها متخذ القرار. ونتيجة لهذا التطور في نظم المعلومات، فقد أصبحت تشكل أسس التخطيط المسبق لدعم اتخاذ القرار في مراحل معالجة الأزمات عن طريق استنباط نماذج التنبؤ والمحاكاة التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. لذا سنتطرق للمعلومات هي الدعم الأساسي لصانعي ومتخذي القرار. إن تطور تكنولوجيا صناعة المعلومات والطفرة الكبيرة في أساليب نقلها وتداولها والإمكانيات الهائلة للحاسبات الآلية بمختلف أشكالها، وظهور التطبيقات الجديدة ونظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. كل ذلك سيساعد ذلك كثيراً في الوصول إلى القرار الأفضل في الوقت المناسب للتعامل مع الأزمات⁽⁷⁾.

وتلعب المعلومات المرتبطة بهذا الشأن أهمية خاصة، بالنظر إلى دورها في التخفيف من حدة الأزمة القائمة أو تلافي مخاطرها في المستقبل، كما أنها تسمح بالتأكد من أن الخطة المرسومة قد طبقت على وجه سليم أم لا.

وهذا ما يؤكد الطرح الذي يقضي بأن الأزمات يمكن أن تشكل حافزاً لابتكار سياسات خلاقة أو مواقف ضرورية وجديدة، كما يمكن أن تسهم في إقامة مؤسسات وهيكل جديدة بغية التعامل مع قضايا أفرزتها الأزمة، وتقدم دروساً للاهتمام بقضايا جديدة.

إن جمع المعلومات عملية معقدة ومحاطة بالصعوبات والمشكلات، على مستوى النجاح في الوصول إلى مصادرها أو توخي الموضوعية في انتقاء الدقيق والفعال منها. ولذلك يظل صانع القرار ومدير الأزمة بحاجة إلى آليات متطورة جداً لتحصيل المعلومات التي ينبغي أن تكون في مستوى التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة، وفي مستوى حجم التحديات والمخاطر التي تطرحها الأزمات والكوارث الحالية المعقدة والمتسارعة في تطورها والتي تتطلب من متخذي القرارات التعامل معها واتخاذ قرارات علاجها والاستفادة من الآثار الناجمة عنها سواء أكانت إيجابية أم سلبية:

وفي هذا السياق، يتطلب احتواء الأزمة تطوير القدرات والإمكانات البشرية من خلال مباشرة التدريب، وتنظيم الدورات التأهيلية التي تساعد مدير الأزمة وفريقه على التعامل بحنكة في مثل هذه الحالات، كما لا تخفي أهمية كفاءة نظم الاتصال وفعاليتها، فهي التي يعتمد عليها صانع القرار في تدفق المعلومات إليه، وفي بلورة التصورات والخطط اللازمة لمواجهتها⁽⁸⁾.

إن هناك دوراً مهماً وبارزاً لنظم المعلومات بمختلف أنواعها في مواجهة الأزمات من خلال المراحل الآتية:

أ- مرحلة ما قبل الأزمة⁽⁹⁾:

ويتمثل دور نظم المعلومات في هذه المرحلة من خلال الآتي:

- المساهمة في تحديد السياسة العامة للمنظمة وأهدافها.
- المساهمة في إعداد التقديرات الخاصة بالمخاطر والتهديدات المحتملة للأزمة.
- المساهمة في تحديد الأزمات أو التنبؤ في إمكانية حدوثها.
- بناء قواعد للمعلومات المناسبة لكل نوع من أنواع الأزمات التي تواجهها المنظمة.

(8) Randoll.H, "Managing job stress:10 Strategies for coping and thriving at work", ph,D, Randall (at) quintcareers.com, 2010..

(9) مهنا، محمد نصر، "إدارة الأزمات"، (قراءة في المنهج)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

- المساهمة في تحديد المؤشرات والشواهد التي تنتبئ بحدوث الأزمة من خلال المعلومات المختلفة كالمعلومات المتعلقة بالأسعار وانخفاض المبيعات أو الخاصة بالسوق والمنافسين أو الخاصة بالزبائن وغيرها.
- المساهمة في إعداد فريق عمل لمواجهة الأزمة من ذوى الخبرة والتدريب في مجال إدارة الأزمات.

ب- مرحلة حدوث أو وقوع الأزمة:

- حيث يتمثل دور نظم المعلومات مع هذه المرحلة من خلال الآتي:
- الحفاظ على تدفق المعلومات لمراكز إدارة الأزمة في المنظمة لاتخاذ القرار المناسب لمواجهة ردود الفعل.
 - تساعد في إمكانية توصل الخبراء والمستشارين وفقاً للتخصصات المناسبة للأزمة.
 - إن المعلومات تلعب دوراً هاماً وفاعلاً في تعديل الخطط المعدة مسبقاً لمواجهة الأزمة وتطوراتها.
 - المشاركة في إعداد البدائل وتحديد البديل المناسب لاتخاذ القرار تجاه الأزمة.

• مرحلة ما بعد الأزمة:

- ويتمثل دور نظم المعلومات في هذه المرحلة بالآتي:
- تمكن نظم المعلومات المنظمة من تحديث قاعدة المعلومات الأساسية لمراكز إدارة الأزمات المختلفة. المساعدة في تحليل الأزمة وأسباب حدوثها والخروج بالنتائج التي يمكن إن يستفاد منها لاحقاً. المساعدة في تحديد الانحرافات الخاصة بمواجهة الأزمة وإمكانية تصحيحها لمواجهة الأزمات المستقبلية المشابهة.

أولاً: أهمية نظم المعلومات في مواجهة الأزمات⁽¹⁰⁾:

- لقد أصبحت المعلومات في عالم اليوم علماً قائماً بحد ذاته بعد إن أصبحت تتحكم بكافة مظاهر الحياة وتطوراتها وارتفاع مكانتها في زيادة قوة المنظمات، إذ أصبحت للمعلومات وأنظمتها ذات أهمية مؤثرة في كافة عمليات المنظمة وأنتشطتها سواء في تحديد الأهداف ووضع السياسات والاستراتيجيات التي يمكن المنظمة من مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها المنظمة. وتتمثل أهمية ودور المعلومات في معالجة الأزمات في الآتي:

- **تجنب المفاجئة:** ويقصد بالمفاجئة حدوث الأزمة بدون تحذيرات أو إشارات تشير إلى إمكانية حدوث الأزمة والتي تحدث نتيجة لقصور المعلومات أو عدم دقتها أو عدم وصولها في الوقت المناسب إلى متخذ القرار.

(10) عبد الرزاق، معتز سلمان ، "إدارة الأزمات ونظم المعلومات مديات التأثير والفاعلية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.

- سرعة اتخاذ القرار وتحقيق أهدافه: إن توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب تساهم إلى حد بعيد في تجاوز الحالات السلبية التي تعيق سرعة اتخاذ القرار.
- ضمان التوصل للقرار السليم: ينبغي إن يكون لمن يعمل في مجال المعلومات، فكرة لتقييم الحالات ذات العلاقة، إذ إن توفر المعلومات واستمرارية تحديثها يضمن تغيير الفكرة وفقاً للمتغيرات التي تعد الأساس لاتخاذ القرار السليم.

• زيادة المرونة لمتخذي القرار لمواجهة الأزمة ومشكلاتها المحتملة:

يعد تدفق المعلومات من خلال النظم الخاصة بها واستمرارها خلال مراحل إدارة الأزمة عاملاً في سرعة اتخاذ القرار المناسب وإدخال التعديلات عليه أو اتخاذ قرارات جديدة في الوقت المناسب والتي تتوافق مع متطلبات الاستجابة لواقع التغيرات التي تطرأ على الأزمة وعلى المنظمة وبيئتها.

• تعظيم الإمكانيات والقدرات الخاصة بإدارة الأزمة:

حيث يوفر نظام المعلومات سواء أكان نظام المعلومات الإدارية أو غيره أفضل استثمار للإمكانيات المتاحة للحصول على مردود إيجابي لمواجهة الأزمة، والتحكم في البدائل المتاحة خلال مراحل إدارة الأزمة.

ثانياً: دور نظم المعلومات في مواجهة الأزمات (11):

إن وجود المعلومات أمر ملح، سواء بشأن أزمة قائمة أو محتملة ومتوقعة، فوضع الخرائط، وإعداد بنك للمعلومات، وجدولة المعطيات، وتحديد مكامن الخطر في الأزمات وأسبابها، وإعداد فريق متمكن في إدارة الأزمات وتدريبه؛ كلها عوامل تساعد على بلورة خطط استراتيجية وقائية وعلاجية دقيقة تسمح بالتنبؤ بوقوع الأزمات من خلال نظام الإنذار المبكر بصورة تسهم في التخفيف من الخسائر، وبلورة قواعد بيانات تضع معايير لاتخاذ القرارات وسنّ تشريعات ملائمة تؤطر تدخل صانعي القرار وتحميهم أيضاً، وتدفعهم إلى تحمل المسؤوليات في حال وقوع الأزمات، وتساعد على تلافي الأزمات في المستقبل. إن توافر المعلومات الدقيقة يساعد بشكل كبير في اختصار الجهد والوقت والإمكانات، وفي بلورة قرارات أكثر عقلانية واستجابة للحاجات المطروحة. وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين المعلومات التي تم الحصول عليها بطرق علمية وموضوعية بشأن الأزمة وملابساتها وأطرافها بصورة تسهل وضع خطط فعالة وقرارات ناجعة لمواجهة الأزمة، وبين الآراء والانطباعات والأخبار التي تقتصر غالباً إلى الدقة والموضوعية. والجدير بالذكر أنه في غياب معلومات وبيانات علمية ودقيقة حول أزمة ما، فإن مجمل التصورات والملاحظات والانطباعات القائمة حولها تظل قاصرة عن تفسيرها وتقييمها كما هي في الواقع فعلاً. إن اتخاذ الحيطة والحذر من خلال القيام باستعدادات مسبقة وإيجاد نسق تنظيمي فعال من الأمور

(11) لكريني، ادريس، "إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم - المقومات - الوسائل - التحديات"، عمان، ط1، 2010.

الحيوية للتعامل مع الأزمة، وهذا بدوره يتطلب تهيئة نوع من المعلومات الضرورية. إن توافر هذه الأخيرة خلال إدارة الأزمة في مختلف مراحل تطورها أمر ضروري بالنسبة إلى مدير الأزمة؛ لأنه يسمح بالتعاطي بموضوعية وعلمية وكفاءة مع الأزمة، وتجاوز الارتجال، واستخلاص الدروس اللازمة للوقاية منها في المستقبل.

- وإذا استحضرننا أن "إدارة الصراع الدولي لا تتطوي على أهمية واحدة، وإنما هي سلسلة من العمليات أو الاستراتيجيات الغائية يتماشى كل منها مع مستوى معين لحدة الصراع"، فإن المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات تتنوع وتتقسم تبعاً لذلك إلى:
- معلومات مرتبطة بالتخطيط: تعد عملية التخطيط لمواجهة الأزمات المحتملة من أهم العوامل التي تساعد أي منظمة في التعامل مع المخاطر والأزمات المحتملة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية، ما يتيح التعامل مع الأزمة بأسلوب المبادرة وليس بأسلوب رد الفعل. ويصّبّ التخطيط في اتجاه الوقاية أو العلاج، من خلال الوقوف على شروط قيام الأزمة وأسبابها ومنع حدوثها، أو التخفيف من آثارها والحدّ من تطوراتها في حالة وقوعها بالفعل.
- معلومات مرتبطة بالتنظيم: كي يؤدي التخطيط أهدافه في ظروف الأزمة، يكون من اللازم تأمين العناصر الأساسية التي توفر نوعاً من التناسق والتكامل بين مختلف التحركات والتدابير الإدارية التي تتم في إطار مواجهة الأزمة، وذلك عبر إيجاد إطار تنظيمي منسجم وقادر على التعامل بشكل فعال ومتلائم مع التطورات والنتائج التي تخلفها الأزمة أو الكارثة، بما يسمح بتنظيم هذه المعلومات وترتيبها لتسهيل استثمارها من قبل مدير الأزمة وصناع القرار بشكل عام في اتخاذ القرارات وإعمال التدابير المطلوبة بسلاسة وانسجام.
- معلومات مرتبطة بالتنسيق: إن التنسيق إجراء ضروري، يستهدف تحقيق نوع من الترابط والتكامل والانسجام في عمل طاقم إدارة الأزمة وصانعي القرار وفق خطة عمل واحدة ورؤية منسجمة تسمح بالتدخل بصورة متكاملة تبعاً للاستراتيجية المحددة.
- ويعدّ الحصول على المعلومات المتصلة بالأزمة أمراً ضرورياً ضمن عمل الفريق المعني بتدبير الأزمة، نظراً إلى أهمية ذلك في تحقيق قدر من المرونة والنجاعة في عمل الطاقم المشرف على إدارة الأزمة، وفي تجاوز التعقيدات الإدارية وما يتصل بها من تضارب وتداخل في المواقف والمهام والتدابير؛ بما يسهم في مرور الرسائل والقرارات بصورة مرنة ومتناغمة ويزيد من فرص نجاح إدارة الأزمة.
- معلومات مرتبطة بالمتابعة: تكتسب مهمة متابعة الأزمة أهمية كبرى، فهي تتضمن جميع التدابير والإجراءات الهادفة إلى مواكبة الأزمة وتقييم آثارها ورصد التحولات التي تلحق بها، والانعكاسات

التي تفرزها، من أجل التحكم في مسارها، والاستفادة من الدروس والعبر المستقاة منها في المستقبل، سواء على مستوى الوقاية أو العلاج.

الجزء الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة.

أولاً: منهجية البحث:

تحديد نوع ومصادر البيانات، تحديد مجتمع وعينة البحث ووحدة المعاينة، أسلوب جمع البيانات، جمع البيانات ومعدل الاستجابة، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبارات الفروض.

1. تحديد نوع ومصادر البيانات:

أ- **البيانات الثانوية:** هي البيانات المتاحة التي قامت الباحثة بجمعها، حيث اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الثانوية على مصادر متنوعة من بينها: المراجع العربية والأجنبية، والتقارير السنوية للمصارف التجارية الليبية، وتقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي، والتقارير والرسائل والأبحاث العلمية المنشورة والغير المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك المواقع الالكترونية والاطلاع عليها.

ب- **البيانات الأولية:** هي البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية التي قامت الباحثة بتجميعها من خلال ملاحظة المشكلة، وتصميم قائمة استقصاء لعينة من العاملين في الإدارة العليا ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين العموميين في المصارف التجارية وهي (الصحاري، الجمهورية، التجاري، الوحدة) وذلك لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها.

2. تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

أ- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع البحث في العاملين بالمصارف التجارية الرئيسية في ليبيا ويشمل الإدارة العليا ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين العموميين وهذه المصارف التجارية هي (الصحاري، الجمهورية، التجاري، الوحدة).

ب- **عينة الدراسة:** قامت الباحثة بالاعتماد على العينة العشوائية التطبيقية وذلك لأن مجتمع البحث مقسم إلى أربع فئات وهي المصارف الأربعة محل الدراسة (الجمهورية -الصحاري - الوحدة- التجاري) وبمعلومية أن حجم المجتمع هو (13646) من كل من الفئات الوظيفية المختلفة وعند مستوى ثقة 95% وخطأ مسموح به 5%± كان حجم العينة الإجمالي هو (373)⁽¹²⁾ مفردة يتم توزيعها باستخدام التوزيع النسبي.

(12) الريان، عادل محمد، بحث التسويق (المبادئ-القياس-الطرق)، ط2، مطبعة الصفا والمرور، اسبوط، 2006، ص423.

الجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة ونسبة الاستجابة في كل فئة وكذلك الإجمالي:

أسم المصرف	حجم المجتمع	العينة الموزعة	الاستجابات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
الصحارى	1627	49	40	81.63%
الجمهورية	5934	134	118	88.06%
التجاري	2870	82	72	87.8%
الوحدة	3215	108	92	85.1%
إجمالي	13646	373	322	86.3%

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء بيانات الدراسة الميدانية.

3- طرق جمع البيانات: قامت الباحثة بإعداد وتصميم قائمة استقصاء تم توجيهها الى مجتمع الدراسة بالاضافة الى المقابلات الشخصية.

4-أساليب التحليل الاحصائي: بعد الإنتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي بالإعتماد علي برنامج SPSS17 لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولإختبار صحة فروض الدراسة وتطلب ذلك بتطبيق الإحصاء الوصفي وكل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها وكذلك تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). لقياس ثبات وصدق محتوى إستبيان الدراسة، وكذلك التأكد من مدى أهمية هذه الأسئلة.

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية:

معامل الصدق والثبات:

تم حساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأسئلة الاستقصاء، وذلك لبحث مدى ثبات اسئلة الاستبيان وكذلك لبحث مدى امكانية الاعتماد على هذه الاسئلة في التحليل.

جدول رقم (2) معاملات الصدق "Cronbach Alpha"

اسم المحور	معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات
1- سرعة الحصول على المعلومات	0.887	0.941	4
2- سرعة اتخاذ القرارات	0.868	0.931	4
3- أمن المعلومات	0.871	0.933	4
إجمالي نظم المعلومات	0.96	0.979	12
1- الاكتشاف والإنذار المبكر	0.874	0.934	5
2- الاستعداد والوقاية	0.831	0.911	5
3- احتواء الأضرار	0.883	0.939	5
4- استعادة النشاط	0.884	0.940	5
5- التعلم	0.901	0.949	5
إجمالي إدارة الأزمات	0.962	0.980	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

ومن الجدول السابق يتضح أن معاملات الصدف والثبات مقبولة لجميع الأسئلة، لأن جميع قيم معاملات الصدف والثبات تجاوزت (0.6) وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

1- تحليل اتجاهات إجابات المستقضي منهم (الأهمية النسبية):

أولاً: المجموعة الأولى: أثر نظم المعلومات الإدارية بأبعادها الثلاثة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، أمن المعلومات) في المصارف التجارية.

جدول رقم (3) الأهمية النسبية والانحراف المعياري بعنصر سرعة الحصول على المعلومات.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية النسبية
سرعة الحصول على المعلومات:						
1	يتم الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.	3.86	0.95	24.60%	77.27%	الثالث
2	المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات صحيحة وخالية من الأخطاء.	4.00	0.93	23.18%	80.00%	الثاني
3	يمكن الحصول على المعلومات من زملاء القسم ومن الأقسام الأخرى.	4.04	1.02	25.32%	80.75%	الأول
4	المعلومات التي يوفرها النظام ملائمة وتلبي متطلبات العمل.	3.67	1.12	30.38%	73.42%	الرابع
	الإجمالي	3.9106	0.73265		78.21%	

من الجدول السابق تستخلص الباحثة ما يلي:

أ- كانت أكثر البنود أهمية بالنسبة للعاملين في المصارف التجارية الليبية المتعلق "يمكن الحصول على المعلومات من زملاء القسم ومن الأقسام الأخرى" حيث احتل هذا البند الترتيب الأول حيث جاء بأهمية نسبية (80.75) ومتوسط حسابي قدره (4.04) وانحراف معياري (1.02) وذلك وفقاً لأراء المستقضي منهم، وهذا يبعث على روح التعاون الذي يخلق النجاح بين الزملاء بأهمية المعلومات وسرعة الحصول عليها.

ب- بينما كان أقل البنود أهمية بالعنصر المتعلق "المعلومات التي يوفرها النظام ملائمة وتلبي متطلبات العمل" حيث احتل هذا البند الترتيب الرابع حيث جاء بأهمية نسبية (73.42) ومتوسط حسابي قدره (3.67) وانحراف معياري (1.12)، فعدم توافر المعلومات الملائمة ذات العلاقة سيؤثر على متطلبات العمل.

جدول رقم (4) الأهمية النسبية والانحراف المعياري بعنصر سرعة اتخاذ القرارات.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية النسبية
• سرعة اتخاذ القرارات:						
1	نظام المعلومات الحالي يوفر لى المعلومات الكافية عن المشكلة دائماً.	3.65	1.17	32.03%	72.92%	الثالث
2	نظام المعلومات الحالي يعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها.	3.78	1.05	27.64%	75.65%	الأول
3	النظام الحالي يساعد على كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات.	3.45	1.18	34.26%	68.94%	الرابع
4	نظام المعلومات الحالي يساعد على فهم افضل الحلول	3.68	1.12	30.37%	73.66%	الثاني
الإجمالي		3.605	0.94824		72.10%	

من الجدول السابق تستخلص الباحثة ما يلي:

أ- كانت أكثر البنود أهمية بالنسبة للعاملين في المصارف التجارية الليبية المتعلقة "نظام المعلومات الحالي يعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها" حيث احتل هذا البند الترتيب الأول حيث جاء بأهمية نسبية (75.65) ومتوسط حسابي قدره (3.78) وانحراف معياري (1.05) وذلك وفقاً لآراء المستقصى منهم، وهذا يدل على قدرة النظام الحالي على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها للوصول إلى قرارات سليمة.

ب- بينما كان أقل البنود أهمية جاء بالعنصر المتعلقة "النظام الحالي يساعد على كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات" حيث احتل هذا البند الترتيب الرابع حيث جاء بأهمية نسبية (68.94) ومتوسط حسابي قدره (3.45) وانحراف معياري (1.18)، فعدم توافر المعلومات الكافية والمناسبة التي يعتمد عليها النظام من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية.

جدول رقم (5) الأهمية النسبية والانحراف المعياري بعنصر أمن المعلومات.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	ترتيب الأهمية النسبية
• أمن المعلومات:						
1	يحتوي نظام المعلومات الحالي على مميزات تعمل على حماية المعلومات وتقليل الأخطاء.	3.75	1.02	27.11%	75.03%	الأول
2	نظام المعلومات الحالي يقدم معلومات آمنة ودقيقة.	3.21	1.21	37.67%	64.22%	الثاني
3	يمكن للنظام الحالي اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.	2.65	1.35	50.73%	53.04%	الرابع
4	النظام الحالي يوفر بدائل لتخزين المعلومات.	3.20	1.34	41.67%	64.10%	الثالث
الإجمالي		3.1205	1.02487		62.41%	

من الجدول السابق تستخلص الباحثة ما يلي:

أ- كانت أكثر البنود أهمية بالنسبة للعاملين في المصارف التجارية الليبية المتعلقة "يحتوي نظام المعلومات الحالي على مميزات تعمل علي حماية المعلومات وتقليل الأخطاء" حيث احتل هذا البند الترتيب الأول حيث جاء بأهمية نسبية (75.03) ومتوسط حسابي قدره (3.75) وانحراف معياري (1.02) وذلك وفقا لأراء المستقصى منهم، وهذا يدل أن النظام يوفر معلومات أمنة وأي خلل أو اختراق أو ضياع هذه المعلومات يؤدي إلى نتائج غير مجدية.

ب- بينما كان أقل البنود أهمية جاء بالعنصر المتعلق "يمكن للنظام الحالي اكتشاف الأخطاء وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء" حيث احتل هذا البند الترتيب الرابع حيث جاء بأهمية نسبية (53.04) ومتوسط حسابي قدره (2.65) وانحراف معياري (1.35)، هذا يعني أن النظام ليس له القدرة على اكتشاف الأخطاء للتقليل منها لمنع تكرارها في المستقبل وتحسين أداء العاملين.

ثانيا: المجموعة الثانية (أثر نظم المعلومات الإدارية في إدارة الأزمات بمراحلها الخمسة)

ثالثاً: اختبارات الفروض الإحصائية:

الفرض الرئيسي: تم صياغة الفرضية الرئيسية في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية بعناصرها الستة (سرعة الحصول على المعلومات، سرعة اتخاذ القرارات، مدى ملاءمة النظام للمستويات الادارية، رضا المستخدم، الاستجابة للتغيرات المستجدة، أمن المعلومات) وبين القدرة على إدارة الأزمات"

ولكي تتمكن الباحثة من إختبار تلك الفرضية بوضوح قامت الباحثة بتقسيم الفرضية إلى خمسة فرضيات فرعية يتم إختبار كل منها على حدى وفقاً لمراحل إدارة الأزمات بإستخدام تحليل الإنحدار المتدرج Step wise regression وذلك على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول.

" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية بعناصرها الست وذلك على مرحلة اكتشاف الإنذار المبكر للأزمة"

جدول رقم (6) الانحدار المتدرج للنموذج الكلي.

الترتيب	اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الأول	امن المعلومات	11.42	0.0	معنوي
الثاني	سرعة اتخاذ القرار	1.87	0.062	غير معنوي
الثالث	سرعة الحصول على المعلومات	0.43	0.66	غير معنوي
النموذج الكلي	قيمة $R^2=72.2\%$			

وأظهرت نتائج الانحدار المتدرج ما يلي:

1- العناصر التي تعبر عن (سرعة الحصول على المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) جاءت غير معنوية لوجود أثر متغير (امن المعلومات) وذلك على مرحلة اكتشاف الإنذار المبكر للأزمة ووجود العناصر المعنوية أدى الى وجود تأثير عنصران ولكنه غير ملموس إحصائياً في ظل العنصر سالف الذكر.

2- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالية $R^2 = 72.2\%$ وهذا يعني أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية (امن المعلومات) مسؤولة عن تفسير ما نسبته 72.2% من التغيرات التي تحدث في مرحلة اكتشاف الإنذار المبكر للأزمة وهذا يعبر عن القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج الكلي.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الفرعي الأول الإجمالي في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية على القدرة على مرحلة اكتشاف الإنذار المبكر للأزمة".

الفرض الفرعي الثاني:

" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية وذلك على مرحلة الاستعداد والوقاية "

جدول رقم (7) الانحدار المتدرج للنموذج الكلي.

الترتيب	اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الأول	امن المعلومات	7.13	0.0	معنوي
الثاني	سرعة اتخاذ القرار	1.28	0.200	غير معنوي
الثالث	سرعة الحصول على المعلومات	0.49	0.619	غير معنوي
النموذج الكلي	قيمة $R^2=64.8\%$			

وأظهرت نتائج الانحدار المتدرج ما يلي:

1- العناصر التي تعبر عن (سرعة الحصول على المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) جاءت غير معنوية لوجود أثر المتغير (امن المعلومات) وذلك على مرحلة الإستعداد والوقاية ووجود العناصر المعنوية أدى إلى وجود تأثير عنصران ولكنه غير ملموس إحصائياً في ظل العناصر التي سبق ذكرها.

2- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالية $R^2 = 64.8\%$ وهذا يعني أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية (امن المعلومات) مسؤولة عن تفسير ما نسبته 64.8% من التغيرات التي تحدث في مرحلة الإستعداد والوقاية وهذا يعبر عن القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج الكلي.

ما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الفرعي الثاني الإجمالي في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية على مرحلة الاستعداد والوقاية "

الفرض الفرعي الثالث: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإدارية وذلك على مرحلة احتواء الاضرار "

جدول رقم (8) الانحدار المتدرج للنموذج الكلي.

الترتيب	اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الأول	امن المعلومات	5.96	0.0	معنوي
الثاني	سرعة الحصول على المعلومات	1.49	0.137	غير معنوي
الثالث	سرعة اتخاذ القرار	0.24	0.809	غير معنوي
النموذج الكلي	قيمة $R^2=58.6\%$			

وأظهرت نتائج الانحدار المتدرج ما يلي:

1- العناصر التي تعبر عن (سرعة الحصول على المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) جاءت غير معنوية لوجود أثر المتغيرات (امن المعلومات) وذلك على مرحلة إحتواء الأضرار ووجود العناصر المعنوية أدى إلى وجود تأثير لعنصران ولكنه غير ملموس إحصائيا في ظل العناصر التي سبق ذكرها.

2- كانت قيمة معامل التحديد الاجمالية $R^2 = 58.6\%$ وهذا يعني أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية (امن المعلومات) مسئولة عن تفسير ما نسبته 58.6% من التغيرات التي تحدث في مرحلة إحتواء الأضرار وهذا يعبر عن القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج الكلي.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الفرعي الثالث الإجمالي في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية على مرحلة إحتواء الأضرار "

الفرض الفرعي الرابع: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية وذلك على مرحلة استعادة النشاط "

جدول رقم (9) الانحدار المتدرج للنموذج الكلي.

الترتيب	اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الأول	امن المعلومات	12.35	0.0	معنوي
الثاني	سرعة اتخاذ القرار	3.029	0.003	معنوي
الثالث	سرعة الحصول على المعلومات	2.9	0.004	معنوي
النموذج الكلي	قيمة $R^2=65.6\%$			

وأظهرت نتائج الانحدار المتدرج ما يلي:

1- العناصر التي تعبر عن (امن المعلومات -سرعة الحصول على المعلومات -سرعة اتخاذ القرار) جاءت معنوية جميعها وذلك على مرحلة إستعادة النشاط.

2- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالية $R^2 = 65.6\%$ وهذا يعني أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية (امن المعلومات - سرعة الحصول على المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) مسؤولة عن تفسير ما نسبته 65.6% من التغيرات التي تحدث في مرحلة استعادة النشاط وهذا يعبر عن القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج الكلي.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الفرعي الرابع الإجمالي في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية على مرحلة استعادة النشاط "

الفرض الفرعي الخامس: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية وذلك على مرحلة التعلم "

جدول رقم (10) الانحدار المتدرج للنموذج الكلي.

الترتيب	اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
الأول	امن المعلومات	13.32	0.0	معنوي
الثاني	سرعة اتخاذ القرار	2.43	0.016	معنوي
الثالث	سرعة الحصول على المعلومات	0.658	0.431	غير معنوي
النموذج الكلي	قيمة $R^2=58.3\%$			

وأظهرت نتائج الانحدار المتدرج ما يلي:

1- العناصر التي تعبر عن (سرعة الحصول على المعلومات) جاءت غير معنوية لوجود أثر المتغيران (امن المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) وذلك على مرحلة التعلم ووجود العناصر المعنوية أدى إلى وجود تأثير عنصر ولكنه غير ملموس إحصائياً في ظل العناصر التي سبق ذكرها.

2- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالية $R^2 = 58.3\%$ وهذا يعني أن المتغيرات ذات الدلالة الأحصائية (امن المعلومات - سرعة اتخاذ القرار) مسؤولة عن تفسير ما نسبته 58.3% من التغيرات التي تحدث في مرحلة التعلم وهذا يعبر عن القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج الكلي.

مما سبق يمكن للباحثة رفض الفرض الفرعي الخامس الإجمالي في الصورة العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعناصر نظم المعلومات الإدارية على مرحلة الاستعداد التعلم ".

الجزء الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة.

أ- النتائج:

- 1- إن لنظم المعلومات باختلاف أنواعها دوراً هاماً في مواجهة الأزمات قبل وأثناء وبعد حدوثها وذلك من خلال تقديم المعلومات بالشكل المطلوب إلى إدارة المنظمة لإتخاذ القرارات السليمة والصائبة تجاه الأزمات التي تتعرض لها المصارف.
- 2- هناك تأثير دال إحصائياً بين عناصر نظم المعلومات الإدارية في تمكين إدارة المصارف من اكتشاف إشارات الإنذار التي تشير لاحتمالية حدوث أزمة، والتي تتمثل في اعتماد النظام الذي يتعامل مع جميع الأخطاء والشكاوى بجدية وتوصيل المعلومات التي تلبي احتياجات المديرين يمكن أن يكون السبب في تحفيزهم لاكتشاف الإشارات التي تنذر بوقوع الأزمات.
- 3- هناك تأثير دال إحصائياً بين عناصر نظم المعلومات الإدارية في قدرة المصارف التجارية في الإستعداد والوقاية من الأزمات، والمتمثل في أن النظام الحالي يوفر الدعم المناسب للفريق الذي يقوم بالتشخيص والتخطيط للأزمات المحتملة فالمعلومات لها الدور في مساعدة فريق العمل المكونة من قبل الإدارة في التشخيص والتخطيط لمواجهة الأزمات والتقليل من حدوثها وأيضاً عند التعامل مع أي إشارة إنذار وبسرعة من قبل النظام يكون كافياً للإستعداد لمواجهة الأزمات.
- 4- وجود تأثير دال إحصائياً لجميع عناصر نظم المعلومات الإدارية في قدرة المصارف التجارية لأحتواء الأضرار، وهذا يدل أن المصارف تنتظر للأزمة على أنها تنحصر في كيفية التعامل معها بعد وقوعها وأحتواء الأضرار الناتجة عنها.
- 5- وجود تأثير دال إحصائياً بين عناصر نظم المعلومات الإدارية في قدرة المصارف التجارية على استعادة النشاط، واعتماد النظام الذي يساعد على ممارسة الأعمال الإعتيادية وذلك بسبب حاجة الإدارة للأستخدام الأكبر للمعلومات للتعرف على الآثار التي تركتها الأزمة على المصارف وعلى الأطراف التي تتعامل معها ومحاولتها للرجوع إلى نشاطها الإعتيادي.
- 6- وجود تأثير دال إحصائياً بين عناصر نظم المعلومات الإدارية في قدرة المصارف التجارية على التعلم، واعتماد النظام على تخزين جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة منها فالرجوع للمعلومات وقت الحاجة وبالسرعة المطلوبة تجعل المصارف تكتسب الخبرة في مواجهة الأزمات التي ستحصل في المستقبل.

ب- التوصيات:

بالرغم من المستوى الجيد لنظم المعلومات الإدارية للمصارف التجارية اللببية يتوجب عليه زيادة الإهتمام بها لأنها تعتبر عصب العمل المصرفي وهذا يعطي القدرة على تجنب الأزمات والتحوط

منها، والتخفيف من أثارها السلبية في حال وقوعها، فإن أي خلل مهما كان بسيطاً يعرض المصرف للأزمات وذلك من خلال الآتي:

- 1- إعطاء المصارف التجارية الليبية اهتماماً أكبر لمفهوم إدارة الأزمات، التي يمكن أن تمر بها، وزيادة إدراك المديرين بمراحلها، وأهمية أخذها في الإعتبار لأن هذه الأزمات تهدد بقائها واستمرارها.
- 2- تشكيل فريق عمل من مهامه رصد إشارات الإنذار المبكر واكتشاف مواطن الضعف ووضع المقترحات لها.
- 3- إن المعلومات هي جوهر العمل المصرفي وأساسه والحفاظ عليها يعزز من بقاء المصارف لذا توصي الدراسة بضرورة إدارة وحماية أمن المعلومات من الضياع أو الإختراق أو التلصص، وتخزين المعلومات في أماكن آمنة، وتوفير أجهزة احتياطية جاهزة للإستخدام في حالة عطل المعدات المادية والبرمجية لأي سبب كان.
- 4- تجهيز كافة بدائل الاتصالات لتعريف العملاء بالأزمة وكيفية معالجتها بكفاءة وفعالية وإشراكهم في كيفية معالجة الأزمات.
- 5- الإستعانة بشركات وخبراء متخصصين في نظم المعلومات الإدارية وإدارة الأزمات، وتدريب العاملين بالمصرف على كيفية إدارة الأزمات.
- 6- التعرف على تجارب الدول الأخرى في نفس المجال ومعرفة أساليب معالجة أزماتها للاستفادة منها في المصارف التجارية الليبية.

المراجع:

- 1- السعدي، موسى أحمد ، " اثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 1، 2006.
- 2- الحملاوي، محمد رشاد ، "التخطيط لمواجهة الأزمات - عشر حوادث هزت مصر"، القاهرة، مكتبة جامعة عين شمس، 1995.
- 3- الخشالي، شاكر جارالله، القطب، محي الدين ، "فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات:دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد:الأول، 2007.
- 4- العماج، مبارك بن سعود ، "نور نظم المعلومات الإدارية في إتخاذ القرارات في أثناء الأزمات بالمديرية العامة لحرس الحدود"، رسالة ماجستيرفي العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 .
- 5- عطية، أحمد مؤيد، "جودة نظم المعلومات المصرفية ودورها في إدارة الأزمات :دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 33، العدد 104، 2011.
- 6- زويلف، إنعام محسن، "نجاح نظم المعلومات المحاسبية وأثره في مراحل إدارة الأزمات"، رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة الأردنية، 2014.

- 7- مهنا، محمد نصر، "إدارة الأزمات"، (قراءة في المنهج)، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- 8- عبد الرزاق، معتز سلمان، "إدارة الأزمات ونظم المعلومات مديات التأثير والفاعلية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.
- 9- لكريني، ادريس، "إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم - المقومات -الوسائل - التحديات"، عمان، ط1، 2010.
- 10- الريان، عادل محمد، بحوث التسويق(المبادئ-القياس-الطرق)، ط2، مطبعة الصفا والمروة، اسيوط، 2006.
- 11- Randoll.H,"Managing job stress:10 Strategies for coping and thriving at work", ph,D, Randall (at) quintcareers.com, 2010..
- 12- <http://www.jalaan.com/book/search.php>

جائحة كورونا وانعكاساتها على أسعار النفط العالمية

١. امجد مفتاح الفطاس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المقدمة:

شهد العالم منذ أواخر سنة 2019 وبداية سنة 2020 جائحة لم يسبق لها مثيل، والتي سميت بجائحة فيروس كورونا أو بـ Covid 19، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية لحالة الطوارئ الصحية بسبب تفشي هذا الفيروس المستجد والذي ظهر أول مرة بمدينة ووهان بالصين، حيث أحدث هذا الإعلان قلقاً دولياً لخطورة انتشار الفيروس في بلدان أخرى من العالم، خاصة أنه لا يوجد له علاج أو لقاح، ولكن فيما بعد تأثرت عدة بلدان وتم تسجيل عشرات الآلاف من الحالات وتسببت في خسائر بشرية كبيرة، مما اضطر منظمة الصحة العالمية وسلطات الصحة العامة بجميع أنحاء العالم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لاحتواء هذا الوباء، والتي كان أولها إغلاق البلدان لحدودها، وتعليق رحلات الطيران الدولية... الخ، الأمر الذي ترتب عليه تعطيل للنشاط الاقتصادي العالمي، بالإضافة الى تهوي أسعار النفط في هذه الفترة الى أدنى مستوياته، وعليه يمكن أن تكون جائحة كورونا سبباً رئيساً في هذا التراجع في أسعار النفط العالمية. وبناءً على ما سبق سيتم معالجة هذا الموضوع بالإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاس جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية؟

وتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم جائحة كورونا؟ وماهي أهم الإجراءات المتبعة للحد من تفشيها في العالم؟
- ما مفهوم أسعار النفط، وما أنواعها، وماهي القوى التي تحددها؟
- ماهي أهم المؤسسات الدولية المنظمة للأسواق النفطية؟
- ما التطورات التي لحقت بأسعار النفط في ظل جائحة كورونا؟
- هل ساهمت جائحة كورونا في تراجع الطلب العالمي على النفط؟
- هل تسبب جائحة كورونا في خلق صدمة في الإمدادات العالمية للنفط.

فرضيات الدراسة:

تبعاً لإشكالية البحث المطروحة سنعتمد على الفرضيات التالية :

- أدت جائحة كورونا الى تراجع كبير في أسعار النفط العالمية.
- ساهمت جائحة كورونا في خفض الطلب العالمي على النفط.

تسببت جائحة كورونا في خلق فائض في العرض في الأسواق العالمية للنفط.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف بجائحة كورونا وأهم الإجراءات المتبعة للحد من انتشارها
- إبراز أهم تداعيات فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية.
- معرفة مدى مساهمة جائحة كورونا في التأثير على الطلب والعرض العاملين في الأسواق العالمية للنفط.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات سنتبع المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية لجائحة كورونا وأسعار النفط العالمية، وسنستخدم المنهج الاستقرائي من خلال أسلوبه التحليلي بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الخاصة بالتطورات البترولية في الأسواق العالمية.

1.1 جائحة كورونا طرق انتقالها والوقاية.

1 . جائحة كورونا.

فيروس كورونا المستجد هو نوع من الفيروسات جديد من نوعه يصيب الجهاز التنفسي ، وهو مجهول السبب الى الآن، ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر العام 2019 ،وفي فبراير عام 2020 ،أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروس كورونا المستجد او الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فبراير الاسم الإنجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد الى covid19 ، قبل أن تعتمد هذه التسمية رسمياً¹.

ويختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصرت في نطاق جغرافي محدود حول العالم ودوله بعينها مثل وباء سارس في الصين، ووباء ايولا في غرب افريقيا والأنفلونزا الخنازير.... الخ، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة².

1 هوي فينغ ، دليل الوقاية من فيروس كورونا المستجد، كلية هودان الدولية للاعمال المهنية ، الصين 2020، ص10.

2 الوليد احمد طلحة ، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية ، صندوق النقد العربي، ابوظبي 2020 ص 5.

وبما أن فيروس كورونا بعد أن تفشي في البداية على مستوى مدينة ووهان تحول إلى وباء عالمي - جائحة - بعد ان انتشر على مستوى مساحة جغرافية كبيرة شملت الصين وأغلب دول العالم وفي مختلف القارات.

1.2 طريقة انتقال فيروس كورونا.

بما أنه يمكن أن يلقط الأشخاص عدوى كوفيد19 من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق الرذاذ الذي يفرزه الشخص المصاب بكوفيد19 من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وهذه القطيرات وزنها ثقيل نسبياً، فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعاً على الأرض، ويمكن أن يلقط الأشخاص مرض كوفيد19 الرداد من شخص مصاب بعدوى الفيروس، لذلك من المهم الحفاظ على مسافة متر واحد على الأقل من الآخرين، وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الناس بالعدوى عند ملامستهم هذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنفهم أو فمهم¹.

1.3 الاجراءات المتبعة للحد من تفشي جائحة كورونا.

يقع على عاتق حكومات الدول الدور الكبير في احتواء الجائحة والتصدي لعواقبها الاقتصادية، ففي ظل غياب علاج للمرض أو لقاح ضده، تصيح إجراءات الاحتواء ضرورية للحد من حالة العدوى الجديدة، تم سن مجموعة من القوانين في مختلف الدول والتي من شأنها أن تحد من انتشار Covid 19-، والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي :

- إجراءات الحد من تفشي جائحة كورونا في أغلب دول العالم في أعقاب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، عملت دول العالم الواحدة تلو الأخرى على فرض تدابير وقائية.

- إجبار السكان على التباعد الاجتماعي، بدأت بإغلاق البلدان لحدودها، وتعليق رحلات الطيران الدولية، ليتطور الأمر لاحقاً إلى محاولة تقليل الحركة الجماعية للأشخاص، عبر فرض قيود على حركة التنقل داخل البلدان وحظر التجول.

كما اتخذت العديد من البلدان حول العالم إجراءات غير مسبوقة للحيلولة دون الاحتكاك الاجتماعي ومحاولة الحد من انتشار الفيروس، مثل إغلاق المدارس والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي، وحظر المناسبات العامة وتحفيز العمل من المنزل أو فرضه، كما أثرت

1 منظمة الصحة العالمية، الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد19)، 2020، ص12.

الجائحة على الممارسات الدينية بطرق مختلفة، بما في ذلك إلغاء العبادة (الصلاة والحج والاحتفال بالأعياد الدينية وإغلاق المدارس الدينية)¹.

2. مفهوم السعر النفطي والسعر النفطي وأنواعه.

1.2 مفهوم السعر النفطي والسعر النفطي.

مشتق من مفهوم السعر، الذي هو عبارة عن قيمة الشيء، معرب عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء للمنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود.

لذلك فإنه عند الحديث عن السعر ينبغي ان نعرف انه لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع انحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط، وثمة ثلاثة انواع معتمدة وتذكر في الصحافة والنشرات النفطية، وهي نفط خام غرب تكساس، نفط برنت الذي ينتج من بحر الشمال في انكلترا، إضافة الى ما يسمى بنفط سلة أوبك الذي يتألف من معدل نظري وليس فعلياً لـ (11) نوع من نفوط عالمية مختلفة، وغالبيتها من الدول الأعضاء في أوبك، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومكوناته ومواصفاته، ولا يوجد هناك ما يسمى بسعر لنفط أوبك وإنما يوضح مؤشرات².

كما يعني مصطلح سعر النفط، قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معينين، والعلاقة غير متعادلة فيما يخص السلعة النفطية وقيمتها، وتوصف بأنها غير متوازنة أو غير متكافئة.

حيث إن السعر النفطي ولفترات زمنية كان أقل بكثير من قيمة السلعة النفطية، وهذا راجع لعدة عوامل، منها ما ارتبط بطبيعة السلعة النفطية واستغلالها وإنتاجها واستهلاكها.

2.2 أنواع الاسعار النفطية.

ويمكن التطرق بإيجاز لبعض أهم الأسعار النفطية التي وُجدت في السوق النفطية الدولية وتطورها في التالي⁽²⁾:

1.2.2 السعر المعلن – Posted Price.

1 منظمة التعاون الإسلامي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الافاق والتحديات، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، سيسرك- تركيا 2020

2 عبدالحى زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبدالحميد شومان، الاردن، 2008، ص 48-49.

(2) محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع للثقافة، الزاوية، ليبيا، ط 1، 2003، ص 347.

وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الأطراف العارضة للسلعة النفطية في السوق والمعبر عن قيمة النفط الخام بوحدة نقدية وزمن معلومين.

2.2.2 السعر المحقق - Realized/ Actual Price

وهو السعر المعبر عن قيمة السلعة النفطية الخام، والمجسد لها بوحدة نقدية معلومة وفي زمن معلوم، والمتفق عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ويعني فعلياً في الاحتساب له بالاستناد على مقدار السعر المعلن، ناقصاً منه مقدار الخصومات المتفق عليها بين البائعين والمشتريين للسلعة النفطية، وتكون بنسبة مئوية محددة حسب الاتفاق بين الأطراف المتبادلة.

3.2.2 سعر الإشارة أو المعول عليه - Reference Price

هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ووجد مع الأسعار السابقة في السوق الدولية، ويتم احتسابه على أساس المعرفة والتحديد لمتوسط الأسعار المعلنة والمحقة لعدة سنوات⁽¹⁾.

4.2.2 سعر التكلفة الضريبية - Tax Cost Price

يجسد قيمة الوحدة النفطية بمقدار نقدي محدد، وفي زمن معلوم، مستند على تكلفة إنتاج البرميل الواحد، مضافاً إليه أية تكاليف ضريبية، ويتم التعامل به بين الشركات النفطية الاحتكارية ولا يتم التداول به دولياً.

5.2.2 السعر الفوري / الآني أو المباشر - العاجل - Spot Price

يجسد قيمة الوحدة النفطية بوحدة نقدية معلومة، خلال زمن محدد، ومقدار هذا السعر ليس ثابتاً نظراً لارتباطه بقوى الطلب والعرض، فيرتفع عند قلة المعروض النفطي وينخفض عند زيادته، وهو بالتالي يشبه السوق الحرة، وقد تحولت هذه السوق منذ أواخر السبعينيات وعقد الثمانيات إلى جزء أساسي من السوق العالمية بعد أن كانت سوقاً هامشية وصغيرة في حصتها النفطية⁽²⁾.

6.2.2 السعر الرسمي / الإداري - Official / Administrative Price

يعبر رسمياً أو إدارياً عن قيمة الوحدة النفطية الخام، في زمن ووحدة نقدية معلومتين، وتكون الجهة الرسمية شركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة أو لدول معلومة.

7.2.2 السعر الترجيعي - Net Back Arrangement Price

يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام، على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منها تكلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة، وهامش ربح التكرير، ويستند على تطورات السوق

(1) نفس المرجع السابق، ص 362.

(2) نفس المرجع السابق، ص 265.

الفورية ومنها أسعار المنتجات النفطية وتواجد هذا النوع من الأسعار بالتزامن مع بقية الأنواع الأخرى من الأسعار.

8.2.2 السعر الراجعي Retrospective Arrangement Price

يجسد قيمة الوحدة النفطية الخام استناداً للسعر الفوري والسعر الترجيعي، "وقد ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات للتداول والتبادل النفطي".

9.2.2 سعر المقايضة النفطي Bater Arrangement Price

يعبر عن قيمة الوحدة النفطية استناداً على سعر يكون أقل من السعر الفوري، ووجد في السوق الفورية من أجل تسهيل عمليات التبادل السلعي النفطي بالاستناد على الأسعار الفورية، والأسعار الرسمية الإدارية، وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي، لذا يكون مماثلاً للسعر المتحقق⁽¹⁾. إلى جانب تلك الأسعار البارزة هناك أسعار نفطية معروفة ولكن محدودة التداول منها:

10.2.2 سعر فوب (سعر الحدود للبائع F.O.B).

11.2.2 سعر سيف (سعر ميناء المشتري C.I.F) أو سعر الحدود، أو سعر منتصف الحدود أو سعر إعادة الشراء، أو السعر المحاسبي.

إن لأسعار النفط أهمية بالغة بالنسبة للدول المنتجة للنفط حيث إن موازين المدفوعات تعتمد كلياً على الموارد النفطية التي تحصل عليها ولا يقتصر ذلك على هذه الدول فحسب، بل تهم أيضاً الدول الصناعية المستهلكة للنفط، ويعود عدم استقرار الأسعار في السوق النفطية الدولية بسبب الإنتاج وشروطه وتباين ذلك من قطر إلى آخر، وهذا الاختلاف بدوره يؤدي إلى وقوع ردود أفعال شديدة في سوق النفط الدولية من جهة والمنتجين من جهة أخرى، لأن التجارة الدولية تقوم في الغالب على ما يقدمه المنتجون من نشاطات اقتصادية معينة وعلى مشاكلهم الخاصة بهم كالتصدير والتسويق، لذا فإن تقلبات الأسعار في السوق الدولية يعود سببه بالدرجة الرئيسية للتعبئة من عدمها، لكل من المنتجين والمستهلكين في هذه السوق سياسياً واقتصادياً⁽¹⁾.

3.2 اسس تسعير النفط.

وأصبح تسعير النفط يقوم على أسس ونظريات ومبادئ تختلف كل الاختلاف عن المبادئ والنظريات التي تحدد أسعار المنتجات الأخرى الصناعية والزراعية وقد تؤثر الأسعار الأخرى لباقي السلع، و إن تسعير النفط في الفترة الطويلة تلعب فيها التكلفة الحديثة

(1) نفس المرجع السابق، ص 369.

(1) محمد نصير، تسعير النفط الخام، دراسات في الصناعة النفطية، منظمة أوبك، الكويت 1979، ص 20.

لمصادر الطاقة البديلة للنفط دوراً هاماً في تحديده ، والواقع أثبتت عدم صحة النظريات التي تحدد سبب تسعير النفط ، وذلك يرجع إلى (2):

1.3.2 اعتبار السوق النفطي سوقاً حرة، وأن الأسعار تعكس ظروف العرض والطلب في هذه السوق، وهذا غير صحيح، إذ أن السوق النفطية تحكمها عوامل شبه احتكارية في كافة المراحل، فمن المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية، أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط، ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه.

2.3.2 كانت الشركات النفطية الكبرى تحتكر المعلومات المتعلقة بالصناعة النفطية في مجالات الاحتياطي، والإنتاج وتكاليف النقل والتكرير والتسويق وأسعار النفط الخام، مما جعل المهتمين بأسعار النفط يبنون نظرياتهم على بيانات وحقائق تختلف كثيراً عن الواقع.

3.3.2 تعرض أسعار النفط للتغيير السريع تبعاً للتغيير في العوامل ذات الطابع المحلي أو الدولي، وبالتالي فإن اعتماد تسعير النفط على أسس كلاسيكية ثابتة، يصبح عديم الجدوى في حالة تغيير الظروف.

4.3.2 إن الطلب النهائي للنفط مستمد من الطلب على المنتجات في أسواق الاستهلاك الرئيسية، وهو الذي يحدد السعر النهائي للنفط الخام.

5.3.2 إن الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب لم يكن لها أي ردود أفعال في تحديد أسعار النفط قبل 1973، بل كان للعوامل الاستراتيجية والمصالح الخاصة بالدول التي تتبعها الشركات الرئيسية النفطية دوراً في تحديد أسعاره.

6.3.2 إن النفط ليس سلعة عادية يتساوى سعرها في ظروف المنافسة بالتكلفة الحدية للإنتاج، ولكن النفط مخزون معرض للنضوب، وإن عرضه محدد في العالم وبدائله محدودة على الأقل في الأجل القصير والمتوسط.

ويمكن القول : إن طبيعة سوق النفط الدولية تتعرض لعدد كبير من القوى الدافعة والمعقدة التي تحرك السوق العالمية للنفط ، وإن أهم عنصر هو سعر النفط الخام والذي يقاس بالدولار الأمريكي ، وهو يتغير باستمرار على مر الزمن وحجم النفط الخام المطلوب والمتوفر ، فقبل عام 1980 كانت الصفقات تتم داخلياً من خلال شركات فرعية وبعقود طويلة المدى محدودة نسبياً، وبعد ذلك أصبحت العقود تتم

(2) طه ممدوح ، ارتفاع أسعار النفط العالمية .. مسؤولية من ؟ ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 419 ، 2005 ، ص ص 16-18 .

بشكل ربع سنوي ، ويعتمد حجمها على المنظور العالمي أكثر من المنظور الإقليمي ، الأمر الذي جعل التقدير معقولاً لواقع السوق العالمية للنفط. أما الطلب على النفط في المدى الطويل فهو يتصف بعدم المرونة حيث إنه خلال المدة القصيرة يمكن أن يحدث تغييراً في الطلب على منتجات النفط ، لكن من الصعب أن يتغير الطلب على النفط الخام ، فعندما ترتفع الأسعار كثيراً ، تزيد المرونة زيادة كبيرة لان المستهلكين سوف يمتنعون عن الشراء أو يخفضون من الكمية المستهلكة نتيجة لارتفاع الأسعار، والعكس في حالة الانخفاض، وإن النمو الاقتصادي يزيد من استخدام الآلات التي تعمل بالنفط.

4.2 القوى التي تحدد أسعار النفط.

تتأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل والتي تساهم في تغيير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، حيث منها ما هو مرتبط بالعرض العالمي من النفط وكذا الطلب عليه، ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك أو بالترتيبات التنظيمية للسوق والعلاقات بين أطرافه، وفيما يلي سنحاول عرض أهم هذه العوامل:

1.4.2 العرض العالمي للنفط.

يتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة ملا يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك حجم الاحتياطي وتكاليف الاستخراج والتطوير وأشكال الاستثمار والأنظمة الضريبية المطبقة والظروف السياسية في مناطق الإنتاج وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص¹.

2.4.2 الطلب العالمي على النفط.

يعتمد الطلب العالمي على أسعار الطاقة وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية وسياسات ترشيد الاستهلاك (السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة) والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء منها قطاع النقل أم القطاع الصناعي أم قطاع توليد الكهرباء، وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي

1 محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. دار مؤسسة رسالان، سوري، 2010، ص 93-94.

والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعودا وانخفاضا، حيث إن أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على النفط هو درجة انتعاش الاقتصاديات العالمية التي تعتمد بشكل رئيس على تحسن مستوى الأداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه¹.

2.5 المؤسسات الدولية المنظمة لسوق النفط.

1.2.5 منظمة النفط العالمية "الأوبك".

نشئت منظمة الأوبك العالمية في شهر سبتمبر 1960 في ظل سوق بترولية عامليه تسيطر عليها شركات البترول العالمية، سواء كان ذلك في مجال الاكتشاف أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، وعلى إثر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخام خلال عامي 1959 و 1960، جرت مشاورات بين حكومات الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط مع حكومتي إيران وفنزويلا، من أجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفطهم الخام في السوق العالمية².

وعليه أنشئت منظمة الأوبك على إثر اجتماع ممثلي حكومات خمس دول هي الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا والعراق، وقد وقعت هذه الدول على اتفاقية تأسيس الأوبك في 1960 ببغداد، ولذا تعتبر هذه الدول الخمس أعضاء مؤسسين.

واتخذت منظمة الأوبك فينا عاصمة النمسا مقرا لها. واعتمدت المنظمة مصطلح الاوبك OPEC اختصارا للأحرف الأولى لمنظمة الدول المصدرة للنفط باللغة الإنجليزية (Organization of the Petroleum Exporting Countries).

وقد انظم إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة دول أخرى حتى أصبح عددها 13 دولة، وهذه الدول هي السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، ليبيا، الجزائر، قطر، الأكوادور، الجابون، اندونيسيا، إيران ، نيجيريا، فنزويلا، وفي 2007 انضمت إليها أنغولا ليصير عدد الدول الأعضاء 14 دولة، ولكن في جانفي 2019 أصبح عددهم 11 دولة بعد انسحاب كل من قطر واندونيسيا والإكوادور .

2.2.5 منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) على يد ثالث دول عربية (السعودية، الكويت، ليبيا) في بيروت بتاريخ 9 جانفي 1968، في أعقاب ظروف عربية صعبة للغاية تلت هزيمة جوان 1967، كانت هناك عدة محاولات للتجمع النفطي العربي على غرار ما أسست عليه منظمة أوبك، ففي سنة 1951 أنشئت لجنة النفط العربي في إ طار الجامعة العربية، ثم بعد ذلك أنشئ مكتب دائم

1 محمد خيتاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 108 .

2 نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. الدار الجماهيرية، ليبيا 2000 ، ص 66.

للبنترول سنة 1956 وإدارة لشؤون النفط عام 1959، وانهقد أول مؤتمر للبنترول العربي في مدينة القاهرة سنة 1959 هدفه بلورة فكرة إنشاء منظمة عربية تعمل في شؤون النفط، وصدر عن مؤتمر البنترول العربي الخامس الذي انعقد في مدينة القاهرة عام 1965 قرار بإنشاء مثل هذه المنظمة، وكلف المؤتمر الجمعية المصرية للبنترول بإعداد مشروع اتفاقية للمنظمة المقترحة، وقد أرادت الدول الثالثة المنشئة للمنظمة إبعاد النفط عن السيطرة، وذلك بعدما تزايد الاتجاه نحو تسييس النفط في إطار جامعة الدول العربية، وبعد تأسيس المنظمة، انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين، والجزائر وديبي وقطر عام 1970 وقد عدلت المادة السابعة من الاتفاقية عام 1972 لفتح باب العضوية لدول عربية أخرى يكون البنترول مصدرا هاما لدخلها القومي وليس مصدرا رئيسيا كما كان في السابق، وبعد هذا التعديل، انضمت كل من العراق وسوريا ومصر وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد¹.

هدف المنظمة الرئيس ي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البنترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البنترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس امال والخبرة المستثمرين في صناعة البنترول في الأقطار الأعضاء. حقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل مواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها امكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البنترول .
- الاستفادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البنترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

3. تحليل تطور أسعار النفط في ظل جائحة كورونا.

قبل التطرق الى تحليل تطور أسعار النفط قبل وبعد جائحة كورونا سنحاول التطرق الى تطور الطلب والعرض العالمي للنفط خلال الفترة (2019-2020) لمعرفة التطورات الحاصلة فيهم في ظل جائحة كورونا ومدى تأثيرها على تقلبات سعر النفط سواء بالإيجاب أو بالسلب.

¹ محمد خيتاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 339-340 .

1.3 تطور الطلب العالمي على النفط في الفترة (2019-2020) قبل وبعد جائحة كورونا.

سيتم فيما يلي تحليل تطور الطلب العالمي للنفط قبل وبعد جائحة كورونا. أن الطلب العالمي على النفط في ارتفاع مستمر طول سنة 2019 رغم أن فيروس كورونا ظهر في الصين في أواخر هذه السنة إلا أن عدم انتشاره خارجها وكذا عدم تطبيق أي إجراءات احترازية في دول العالم لم يؤثر ذلك على الطلب ، ولكن الطلب العالمي على النفط بدأ في الانخفاض في بداية سنة 2020 ، حيث انخفض في ربيعها الأول الى 93.1 مليون برميل/اليوم مقارنة بـ 100.8 مليون برميل/اليوم في الربع السابق أي بنسبة نقصان 7.64%، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الاقتصادية التي تستهلك الطاقة، بالإضافة إلى أن الصين كما قلنا سابقا هي مركز الوفاء وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود بعد تفشي الفيروس فيها يؤدي بالضرورة الى انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

وفي الربع الثاني من عام 2020 واصل الطلب العالمي على النفط انخفاضه بنسبة 10.74% مقارنة بالربع السابق، ما يؤكد أن انتشار جائحة كورونا في العالم له دور كبير في انخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تفشيه أكثر، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن تخفض من استهلاك والطلب على النفط نذكر:

- تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم استهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه.
- الحجر الصحي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات (سيارات -حافلات - قطار... الخ) والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلال فترة الحجر، ولبقية الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط.

تشير البيانات في الشكل أعلاه أن الطلب العالمي على النفط تعافى في الربع الثالث من عام 2020 بشكل طفيف، وبنسبة قدرت بـ 9.75% مقارنة بالربع السابق له والذي قدر بـ 91.2 مليون برميل/اليوم، واستمر بالتعافي في الربع الرابع من عام 2020 وبنسبة 3.18%، ويعزى هذا الارتفاع الى الرفع التدريجي لإجراءات الحد من تفشي فيروس كورونا، وكذا الأنباء التي أعلنت عن وجود لقاح له.

جدول رقم 1: الطلب العالمي للنفط خلال الفترة.

2.3 تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة الربع الأول 2020 -الربع الرابع 2020 - قبل وبعد

تفشي جائحة كورونا.

سيتم من خلال الجدول رقم 2 تحليل تطور العرض العالمي للنفط قبل وبعد الإجراءات المطبقة للحد من جائحة كورونا وذلك كما يلي: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مستوى المعروض من النفط

العالمي سجل انخفاضا في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع السابق من نفس السنة، حيث انخفض من 100.3 مليون برميل/اليوم في الربع الأول الى 91.6 مليون برميل/اليوم في الربع الثاني أي انخفض بنسبة 8.7 % (أنظر الملحق رقم 1)، وهذا التراجع ناتج عن انخفاض انتاج دول الأوبك بعد قرار منظمة الدول المصدرة للبترول في خفض إنتاجها من النفط بحوالي 10 ملايين برميل يوميا بعد الاجتماع الذي عقد في شهر مارس 2020 لمواجهة تداعيات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ فبراير 2020.

في الربع الثالث من عام 2020 واصلت الإمدادات العالمية من النفط انخفاضها، حيث انخفضت بنسبة 1.20 % لتصبح 90.5 مليون برميل/اليوم، يرجع ذلك الانخفاض حجم المعروض من النفط من طرف دول الأوبك نتيجة الاتفاق المذكور سابقا بتخفيض الإنتاج عبر 3 مراحل، الأولى بـ 10 ملايين برميل يوميا خلال ماي و جوان و جويلية و أوت من عام 2020، حيث انخفضت الإمدادات من النفط لدول الأوبك في الربع الثالث من 30.7 مليون برميل / اليوم الى 29.1 مليون برميل / اليوم.

2020					2019			2018			
المعدل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المعدل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المعدل	
6.8	6.7	7	6.3	7.1	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	6.9	الدول العربية
5.8	5.7	6	5.3	6	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	5.9	الدول الاعضاء في اوبك
1.1	1	1.1	1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1	الدول العربية الاخرى
42.3	43.6	42.5	37.6	45.4	47.7	48.3	48.5	47.2	47.7	48	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
22.9	24.3	22.9	20	24.3	25.7	26	26	25.3	25.1	25.6	الأميركتين
12.3	12	12.8	11	13.4	14.3	14.3	14.8	14.3	14.1	14.3	اوروپا
7.1	7.2	6.7	6.5	7.8	7.8	8.1	7.7	7.6	8.5	8.1	اسيا الهادي
47.7	49.9	48.7	45	47.3	52	52.5	52	51.4	51	50.8	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
19.9	20.5	20	18.2	20.9	22.1	22.1	22.2	21.8	22.2	21.8	الشرق الاوسط ودول اسبوية اخرى
4.1	4.2	4	3.8	4.4	4.5	4.5	4.4	4.4	4.5	4.3	افريقيا
6	6.1	6.2	5.6	6.1	6.6	6.5	6.9	6.6	6.4	6.5	امريكا اللاتينية
12.8	14	13.7	12.9	10.7	13.3	13.5	13	13.2	12.6	12.7	الصين

4.9	5.1	4.9	4.6	5.2	5.6	5.9	5.7	5.4	5.5	5.5	اوروسيا
90	93.5	91.2	82.6	92.7	99.8	100.8	100.5	98.6	98.8	98.8	العالم

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط - الادارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

في الربع الرابع لعام 2020 فقد ارتفعت الإمدادات العالمية من النفط الى 92.4 مليون برميل/اليوم مقارنة بالربع السابق أي بنسبة 2.1 % وذلك لارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة التخفيف أو الغاء بعض الإجراءات المتخذة فيما يخص الحد من انتشار جائحة كورونا ، وعودة النشاطات التي هي بحاجة الطاقة ، كعودة خدمات النقل وعودة العمال الى العمل مما يزيد من حركة جميع أنواع المركبات...الخ. وأيضاً استئناف نشاط النقل الجوي للمسافرين على الشبكة الداخلية في بعض البلدان، والسماح ببعض الرحلات الدولية وفق أنظمة الحماية الصحية التي وضعتها الخطوط الجوية.

جدول 2 يبين العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2018 الى 2020.

2020			2019			2018			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	المعدل	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	المعدل	
23.6	24.9	27.2	27.8	28	27.6	27.8	28	28.7	الدول العربية
22.5	23.8	25.9	26.5	26.7	26.3	26.5	26.7	27.4	الدول الاعضاء في اوبك
1.1	1.1	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	الدول العربية الاخرى
29	30.7	33.4	34.5	34.4	34.2	34.8	35.3	37.1	الايوبك
23.8	25.6	28.2	29.3	29.1	28.8	29.5	30	31.9	النفط الخام
5.1	5.1	5.1	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	سوائل الغاز الطبيعي ونفوط غير تقليدية
28.4	28	31.2	30	31.1	29.8	29.7	29.4	28.3	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
24.1	23.6	26.6	25.8	26.6	25.7	25.6	25.1	24.1	الامريكتين
3.8	3.9	4	3.7	3.9	3.6	3.6	3.8	3.8	اوروبا
0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5	0.5	0.4	اسيا الهادي
32.9	32.9	35.5	35	35.4	35	34.7	35	34.1	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
6.4	6.4	6.6	6.7	6.7	6.6	6.8	6.8	6.8	الشرق الاوسط ودول اسبوية اخرى
1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	افريقيا
6.1	5.8	6.4	6	6.3	6.1	5.8	5.8	5.2	امريكا اللاتينية
4.2	4.2	4.2	4.1	4	4.1	4.1	4.1	4	الصين
12.6	13.1	14.7	14.5	14.5	14.5	14.3	14.7	14.4	اوروسيا
2.2	1.9	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	عواند التكرير
90.3	91.5	100	99.6	100.8	99	99.2	99.7	99.7	العالم

* ارقام تقديرية.

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط - الادارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2019-2020) قبل وبعد جائحة كورونا.

بعد التطرق للطلب والعرض على النفط، سنحاول تحليل تطور أسعار النفط في ظل الظروف السابقة الذكر التي خلفتها أزمة كورونا، وسيتم ذلك كما يلي:

من خلال البيانات في الجدول رقم 3 نلاحظ أن أسعار النفط انخفضت الى أدنى مستوياتها في ابريل 2020 الى 17.7 دولار للبرميل، الأمر الذي يدل على ان جائحة كورونا والتي انتشرت في شهر ابريل 2020 في جميع أنحاء العالم وما طبق لها من إجراءات أثر وبشكل سلبي على أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه للأسباب التي تم ذكرها سابقا. في جانفي 2020 انخفضت أسعار النفط الى 65.1 دولار للبرميل مقارنة بالشهر السابق حيث قدرت بـ 66.5 دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة 2.11 % ثم واصل سعر النفط انخفاضه خلال شهري فبراير ومارس بنسبة 14.75% و 92.38% على التوالي. حيث انخفض الى 55.5 دولار للبرميل في فبراير وإلى 9,33 دولار للبرميل في شهر مارس.

وفي شهر ابريل من عام 2020 انخفض الى أدنى مستوا له 17.7 دولار للبرميل نتيجة انخفاض الطلب عليه والذي سببه الانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار فيروس كورونا. بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترو (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح. ففي 5 مارس آذار، اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم الى رفع الإنتاج الى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30 % واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين.

وفي مايو 2020 ارتفعت أسعار النفط قليلا الى 25.2 دولار للبرميل أي بنسبة زيادة 42.37 % وذلك بسبب ارتفاع الطلب وانخفاض الإنتاج من النفط في هذه الفترة، وفي سبتمبر 2020 عادت وانخفضت أسعار النفط الى 41.5 دولار للبرميل، ويعزى هذا التراجع في الأسعار لآثار السلبية التي خلفها انتشار فيروس كورونا كما ذكرنا ذلك سابقا، ونفس الأمر حدث في أكتوبر 2020 حيث واصلت أسعار النفط انخفاضها الى 40.1 دولار للبرميل أي بنسبة نقصان 8.19% مقارنة بالشهر السابق .

وفي شهري نوفمبر وديسمبر 2020 ارتفعت أسعار النفط الى 42.6 دولار للبرميل و49.2 دولار للبرميل على التوالي، ويعود ذلك للتخفيف من إجراءات الحجر الصحي، والعودة التدريجية للحياة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع الطلب العالمي على النفط.

جدول رقم 3 يبين الاسعار الفورية لسلة اوبك 2021-2020.

الشهر	2019	2020	2021
يناير	58.7	65.1	54.4
فبراير	63.8	55.5	61.1
مارس	66.4	33.9	65.9
أبريل	70.8	17.7	
مايو	70	25.2	
يونيو	62.9	37.1	
يوليو	64.7	43.4	
أغسطس	59.6	45.2	
سبتمبر	62.4	41.5	
أكتوبر	59.9	40.1	
نوفمبر	62.9	42.6	
ديسمبر	66.5	49.2	
الربع الاول	63	51.5	60.5
الربع الثاني	67.9	26.6	
الربع الثالث	62.2	43.4	
الربع الرابع	63.1	44	
المتوسط السنوي	64	41.5	59.7

المصدر: تقرير منظمة الدول العربية المصدرة للبترو، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية

2020.

الخاتمة.

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا هو وباء عالمي، عملت كل دولة على احتواء الجائحة والتصدي لها في ظل غياب علاج للمرض أو لقاح ضده، وذلك للحد من حالات العدوى الجديدة، حيث تم فرض بعض الإجراءات والتدابير التي شلت حركة الاقتصاد العالمي كان لها انعكاس سلبي على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وأسعار النفط بصورة خاصة، وعليه يمكن أن نذكر مجموعة من النتائج التوصل إليها بعد هذه الدراسة والتي تتمثل فيما يلي - من خلال هذه الدراسة كشفنا مدى ارتباط جائحة كورونا بالانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، حيث تهاوت أسعاره الى أدنى مستوياتها 7,17 دولار للبرميل نتيجة التراجع الذي لحق بالطلب العالمي على النفط الانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا المتسببة في انخفاض أسعار النفط، كان لحرب الأسعار بين السعودية وروسيا بعد القرار الصادر عن السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في العالم، والقاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر أبريل 2020، حيث أدى هذا القرار إلى هبوط الأسعار في السوق، حيث كان هذا القرار رد فعل لرفض روسيا الاقتراح مما دفع السعودية إلى رفع الإنتاج ومنح خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية:

- سرعة انتشار فيروس كورونا أدت إلى تعطيل حركة الاقتصاد العالمي بشكل شبه تام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تشييه أكثر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن خفضت الاستهلاك والطلب على النفط هي تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم استهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه، وكذلك للحجر المنزلي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات (سيارات - حافلات - قطار... الخ) والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلال فترة الحجر، ولبقية الإجراءات المتخذة للحد من تشييه فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط.

تسببت جائحة كورونا في خلق فائض في العرض في الأسواق العالمية للنفط، ما أدى إلى خفض أسعار النفط، وعليه قامت منظمة الدول المصدرة للبترول بخفض إنتاجها من النفط لعلاج هذا المشكل، وهذا الإجراء ساعد على ارتفاع أسعار النفط نوعاً ما. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة. تهاوي أسعار النفط إلى أدنى مستوياته 7,17 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا أثر على اقتصاد الدول المصدرة للنفط بالسلب وبشكل كبير نظراً لاعتمادها التام على إيرادات النفط. وفي الأخير يمكن القول إن أسعار النفط تخضع لعوامل الطلب والعرض، واللذان يساهمان في تغيير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، وأي خلل قد يصيب هذان العاملين ستأثر بالضرورة أسعار النفط إما بالارتفاع أو الانخفاض. وعليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وذلك كما يلي:

- يتعين على الدول المصدرة للنفط أن تستفيد من وقوعها في هذه الأزمة نتيجة اعتمادها على إيرادات النفط، وذلك من خلال التركيز على التنوع الاقتصادي وتنمية صادراتها بالاستثمار في مجالات أخرى خارج المحروقات ك تشجيع الاستثمار الزراعي والسياحي.
- يجب الرفع من مناعة اقتصادات الدول في مواجهة التحديات الجديدة التي تفرزها مختلف الأزمات

- بعد توقف انتشار الفيروس، ستتراجع التدابير الوقائية التي تمثل الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي. وعليه ستعتمد سرعة تعافي أسواق النفط على سرعة اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن هذه الأزمة الصحية.

المراجع والمصادر:

- 1- هوي فينغ، دليل الوقاية من فيروس كورونا المستجد، كلية هودان الدولية للأعمال المهنية ، الصين 2020.
- 2- الوليد احمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية ، صندوق النقد العربي، ابوظبي 2020 .
- 3- عبدالحى زلوم واخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار ، مؤسسة عبدالحمد شومان، الاردن ،2008.
- 4- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع للثقافة، الزاوية، ليبيا ، ط 1، 2003.
- 5- محمد نصير، تسعير النفط الخام، دراسات في الصناعة النفطية ، منظمة أوبك ، الكويت 1979
- 6- طه ممدوح، ارتفاع أسعار النفط العالمية ... مسؤولية من؟، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 419 ، 2005.
- 7- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. الدار الجماهيرية، ليبيا 2000.
- 8- منظمة الصحة العالمية، الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد19)،2020.
- 9- منظمة التعاون الاسلامي، الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، سيسرك- تركيا 2020



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
رقم الإبداع: دار الكتب الوطنية – بنغازي / ليبيا
2013 / 423